الأمم المتحدة

A/60/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ٤

الأربعاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)

الرئيس المشارك: السيد غوران بيرسن ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الخطب في مناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى (تابع)

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا للقرار ٢٩١/٥٩ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وضعت قائمة المتكلمين مع مراعاة حقيقة أن البيانات محددة بخمس دقائق. لذلك، أطلب إلى المتكلمين أن يقرأوا بياناتهم بالسرعة العادية كي تجري ترجمتها شفويا على نحو صائب.

وبغية مساعدة المتكلمين على تذكيرهم بالوقت، وضعت آلية للتوقيت على المنبر الذي سيستخدمونه في الكلام. وأحث جميع المتكلمين على احترام القيود الزمنية لبياناتهم حتى يتسنى لجميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة لجلسة معينة أن يدلوا ببياناتهم في تلك الجلسة.

ولأجل تجنب مقاطعة المتكلمين، أطلب إلى الممثلين أن يتكرموا بالبقاء في مقاعدهم بعد الإدلاء بالبيانات. وأذكر الأعضاء بأنه عقب الإدلاء ببياناتهم، يتعين على المتكلمين مغادرة قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200 القائمة خلف المنبر قبل عودتهم إلى مقاعدهم.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا.

الرئيس كاغامي (تكلم بالانكليزية): نجتمع هذا الأسبوع للاحتفال بمرور ٦٠ عاما حافلة بالأحداث من عمر الأمم المتحدة، وللتأكيد مجددا على إيماننا بمبادئها. ونجتمع كذلك لتجديد حياة المنظمة ونفح روح جديدة فيها، بغية النظر في الإصلاحات الضرورية واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية الذي عقد هنا قبل خمس سنوات.

ولدى مراجعتنا لتلك السنوات، يتضح أنه أحرز بعض النجاح اللافت في تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بيد أنه حدث أيضا عدد من جوانب الفشل الذريع. ولقد شهدت رواندا كلا الأمرين. وهذه المناسبة هي كذلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51164 (A)

0551164

مناسبة كبيرة لنا بغية التفكير في علاقاتنا ومسؤولياتنا بوصفنا أمما ذات سيادة.

وبات أكثر وضوحا اليوم من أي وقت مضى أنه في عصر العولمة هذا، أصبح الترابط بيّنا بذاته. ومن خلال الاعتراف بذلك الترابط، نتقبل اهتماماتنا ومسؤولياتنا الجماعية، سواء كنا أمما متقدمة النمو أو نامية. وتتضمن تلك الاهتمامات والمسؤوليات حتمية التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان وحكم القانون.

وليس من تحد يواجه البشرية اليوم أعظم من الفقر والتخلف الإنمائي. وليس من المقبول لدى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تذهب التكهنات إلى أن الأحوال ستتفاقم بحلول عام ٢٠١٥، رغم التزامنا في مؤتمر القمة الألفية قبل خمسة أعوام.

ما الذي باء بالفشل إذاً في السنوات الخمس الماضية؟ هل كان تعهدنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ مفرطا في الطموح أو كان تقدير الالتزامات مفرطا؟ هل أخفقنا في تحديد ما في الموارد من فجوات وتقدير الإصلاحات السياسية التي كان لا بد من التصدي لها، أم هل لنا أن نكتفي بالتزامات رائعة وإعلانات دولية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على حساب إجراءات ملموسة تتخذ؟ والأهم من ذلك، هل ينبغي لنا أن نعاود وضع خارطة طريق أخرى بعد خمسة أعوام من وضع خارطة الطريق الأولى لأننا أدركنا، على حين غرة، أن خارطة الطريق الأولى قد أسيء تصورها؟ إني أعتقد أن الإجابة هي: لا.

على كل حال، من الواضح أنه يجب أن يكون لنا طريقة عمل تختلف اختلافا جذريا، بصورة مستعجلة يجب أن نستنبط تدابير مبتكرة، قابلة للتطبيق وأن نتفق على العمل بها بإخلاص، للتأكد من عكسنا مسار الاتجاهات الراهنة. وسيقتضي ذلك التزاما بتنفيذ توافق آراء مونتيري، الخاص بتمويل التنمية، بما في ذلك إثقال الكواهل بالتزامات للمستقبل. إن هناك مبادرات جديرة بالتنويه، مثل مرفق التمويل الدولي. ولكن لكي تنجح مبادرات من هذا القبيل، ينبغي أن يكون ثمة أنماط للتنفيذ واضحة وعملية. إننا نرحب باقتراح تخفيف القيود المفروضة على العرض وصدمات أسعار السلع الأساسية في سبيل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من زيادة إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.

لقد بات من الواضح لنا بصورة جلية أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيكون رهنا بحكم صالح، سياسيا واقتصاديا. ونحن في رواندا، نحاول أن نؤدي قسطنا. وقد أخذنا بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية على مدى العقد الماضي؛ وتشير الدلائل حتى الآن إلى أننا نسلك سواء السبيل. والتقدم الذي أحرزنا عموما يدعو إلى التفاؤل بأننا سنتمكن، بمزيد من دعم شركائنا في التنمية، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ونحن نعرف جميعا أن هناك علاقة وطيدة بين الأمن والتنمية. وهذه الصلة الرابطة بين السلم والأمن والتنمية تظهر لنا جلية بصفاء في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى على نطاق أوسع، في وسط وشرق أفريقيا. وقد بينت لنا خبرتنا الخاصة في رواندا أن انعدام الأمن بسبب الحكم المتهور، غير المسؤول، قد يتمخض عن معاناة هائلة، تضر بالتنمية البشرية.

واسمحوا لي أيضا بتأكيد أهمية مسؤوليتنا الجماعية عن التصدي للإرهاب وعن حماية الشعوب المهددة بخطر الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. وينبغي ألا يكون تصدي الأسرة الدولية للجرائم المذكورة على غير المستوى اللازم. ولنصمم

معا على اتخاذ إجراءات جماعية في الوقت المناسب وبصورة حاسمة. ولنلتزم أيضا بإنشاء آليات للإنذار المبكر وبأن تكون التدابير الوقائية هي القاعدة لا الاستثناء منها.

وإن كان يُراد للأمم المتحدة أن تضطلع برسالتها، وجب أن تتخذ التدابير التالية. علينا أولا أن نعزز الاتساق والكفاءة والفعالية في نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يزيد من الشفافية والمساءلة. ونعتقد، ثانيا، أنه ينبغي لعملية الإصلاح أن تمكن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من المشاركة بصورة أفعل في عمليات تداوله واتخاذ القرار فيه، وذلك خاصة في مسائل تمس بها. وينبغي أن ترى كل الدول في المجلس بعد إصلاحه مزيدا من الطابع التمثيلي والشفافية والمصداقية والشرعية.

ختاما، إن كنا نؤمن بإنسانية واحدة وشراكة عالمية، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يصبح ذا معنى، للأعمال ولتحقيق الاستقرار العالمي على حد سواء. وفيما نحن نتناقش، لن تترفق أجيال المستقبل بالحكم علينا إن نحن فاتنا اقتناص الفرصة وقلب عذاب ملايين الفقراء في العالم في ذروة من البحبوحة والتقدم التكنولوجي والعلمي لم يسبق لها في التاريخ مثيل.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر.

الرئيس رافالومانانا (تكلم بالفرنسية): قبل أن أتكلم عن التقدم الذي أحرزناه في إطار الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، أود أن استرعي اهتمام الأعضاء إلى ثلاث نقاط هامة.

أولا، تم قبل خمس سنوات، تحديد ثمانية أهداف إنمائية، تمثل أهم خطوات التقدم. واليوم، لا بد أن نمضي إلى أبعد من ذلك، لأن محاربة الفقر الآن تقتضي خارطة طريق ثابتة ورؤيا واضحة واستراتيجية تنمية عالمية، يجب أن تحدد اليوم أكثر منها في أي وقت مضى حدا أدنى من المعايير.

ثانيا، إن الأهداف الإنمائية للألفية ليست غايات معزولة. إنها ترتبط بعضها ببعض، ولذا كان من الأمور الحاسمة أن يكون العمل منسقا لتحقيقها جميعا.

ثالثا، يجب مضاعفة الجهود المبذولة بنسبة ضعفين لصالح أفقر البلدان، بل بنسبة ثلاثة أضعاف. وينبغي أن تملي هذه الجهود رؤيا جديدة لأفريقيا وخطة عمل منسقة. نحن بحاجة إلى خطة مارشال لأجل أفريقيا. وقد اقترحت خطة كهذه في العام الماضي. ويمكن تحقيق أهداف الألفية بنهج كهذا، جديد وحاسم.

ولقد تم في مدغشقر تخفيض نسبة الفقر من ٨٠ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٧٤ في المائة، عام ٢٠٠٤. وهذا يمثل خطوة كبرى، ولكن غير كافية تقريبا. فهناك أناس كثيرون، خاصة في المناطق الجنوبية من بلدنا، ما زالوا يعانون مرارة الجوع. وبفضل بناء مدارس جديدة ومعلمين جدد، وبفضل مجانية التعليم الأساسي، ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس من ٦٧ إلى ٨٢ في المائة في ثلاث سنوات. أما معدل وفيات الرضع، فانخفض من ١٥٩ إلى ٩٤ لكل ألف طفل دون سن الخامسة. وهذا يمثل تقدما كبيرا.

أما المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، فقد شرعت حكومتنا بسياسة وطنية للنهوض بالمرأة، ورسمت خطة عمل وطنية للشؤون الإنسانية والتنمية. وتحسنت رعاية صحة الأمهات، إذ ارتفعت نسبة الولادات بمساعدة طبية بنسبة ٢٠ في المائة.

وفي حملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تسعى لجنة وطنية جاهدة لمكافحة الإيدز، خاضعة لسلطتي المباشرة، لتحقيق استقرار معدل الإصابة بهذا المرض، الذي يناهز حاليا ١,٥

في المائة. أما في مجال مكافحة الملاريا، فقد وزعت حكومتنا مجانا ناموسيات للحوامل والأطفال دون الخامسة. إن حملات إثارة الوعي بالإيدز والملاريا مستمرة في جميع أنحاء بلدنا.

إننا نسعى، عن طريق مشروعنا المعنون ”مدغشقر طبعا“، إلى حماية الطبيعة وصونها. وسوف تتضاعف مساحة المناطق المحمية ثلاثة أضعاف في غضون خمس سنوات. وقد جرى اتخاذ عدة تدابير لاتقاء حرائق الغابات.

أخيرا، تم الاعتراف بجهودنا في إطار الإدارة السديدة وانفتاح اقتصادنا من قبل المانحين الذين قاموا بإلغاء ديوننا المتعددة الأطراف. إن مكافحة الفساد جارية على قدم وساق.

كنت أود أن اشرح هذه الأمور بمزيد من التفصيل، لكنني اعتقد إنني قمت بنقل صورة عن الجهود الرئيسية التي بذلناها. إننا عازمون على بلوغ أهداف الإنمائية للألفية، لكنني اكرر إننا لن نتمكن من بلوغ تلك الأهداف إلا باتخاذ المجتمع الدولي نهجا جديدا لصالح أفريقيا.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس أحمدي نجاد (تكلم بالفارسية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام وعن سعادتي للمشاركة في هذا الاجتماع الذي يحضره الزملاء، ورؤساء الدول، والحكومات، والممثلون. كما أود أن أسجل حزني العميق للحوادث المأساوية التي وقعت في الكاظمية، العراق، وإعصار كاترينا، كذلك أود أن أقدم تعازي ولمواساتي للضحايا وأحبائهم.

يجب على الأمم المتحدة أن تكون المركز الرئيسي الذي يعول عليه، ومركز الأمل والمشاركة لجميع الشعوب والحكومات، وان تكون منتدى للحوار، والتفاهم، والتعاون لتحقيق السلام والطمأنينة في جميع أنحاء الكرة الأرضية. إن تحقيق ذلك الهدف يتطلب، أولا، أن تسود العدالة بشكل مطلق في المنظمة، وان تتمتع جميع الدول الأعضاء، وفقا لميثاق المنظمة، بحقوق متساوية. فالمزيد من القوة أو الثروة لا ينبغي أن يكون سببا لمنح أي عضو حقوقا أوسع.

ثانيا، مبادئ الديمقراطية والأخلاقيات ينبغي أن تسود في جميع الأجهزة ووظائف الأمم المتحدة بحيث يمكن للمنظمة أن تكون انعكاسا لسيادة هاتين القيمتين المشتركتين.

ثالثا، يجب أن تسعى الأمم المتحدة للوفاء بمسؤولياتها وإضفاء الطابع المؤسسي على العدالة والنهوض بها على المستوى الدولي.

رابعا، ينبغي ألاَّ تتمتع الدولة المضيفة بأي حق أو امتياز إضافة إلى ما يتمتع به باقي الأعضاء، ويجب أن يستطيع الجميع الوصول إلى المنظمة ومقرها بسهولة.

واعترافا بهذه المبادئ فان الأمور التالية تصبح جوهرية.

أولا، إن اكبر تحد في عصرنا يتمثل في الابتعاد التدريجي عن الروحانيات لدى الأفراد نتيجة لبعدهم عن النظام السائد للفضيلة والتوحيد. وينبغي أن تنهض الأمم المتحدة بالجانب الروحاني وان تعمل على تعاطف البشرية. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للأمم من خلالها أن تتحد حقا.

ثانيا، إن قبول الاتجاه الأحادي يمثل الإنكار المطلق للأمم المتحدة وسبب وجودها. لذلك، على الأمم المتحدة، بكل كيانها، أن تواجه هذه الآفة الشريرة.

ثالثا، الأمن الجسدي والنفسي للشعوب والأمم يتعرض لتهديد متزايد اليوم، أكثر من أي وقت مضى. إن

الاتجاه الأحادي، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، والتهويل، واللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وفرض الحروب المدمرة على الشعوب من اجل امن ورخاء بعض القوى العظمى أمور قد ضاعفت المسؤولية التاريخية للأمم المتحدة عن الكفاح بشكل حازم لدعم العدالة بكل جوانبها العالمية وكل التفاعلات لصالح الطمأنينة في العالم. ونحن نرى انه من المستحيل تحقيق الأمن والسلم، والاستقرار، والرفاهية، والتقدم في أنحاء معينة من العالم على حساب عدم الاستقرار، والروح العسكرية، والتمييز، والفقر، والحرمان في أنحاء أخرى.

رابعا، إن مبرر وجود الأمم المتحدة هو النهوض بالسلم والطمأنينة العالميين. ولذلك فان أي ترخيص باتخاذ تدابير استباقية – تكون مبنية بشكل أساسي على النوايا بدلا من الحقائق الموضوعية، وظهور تدخلات واتجاهات حربية كانت سائدة في الماضي – يتناقض بشكل سافر مع أسس الأمم المتحدة ومع ميثاقها نصا وروحا.

خامسا، إن تكوين مجلس الأمن يجب أن يحقق توازنا منطقيا وديمقراطيا. وإذا ما كان هناك قبول للعضوية الدائمة للبعض، فلا بد أن تمنح مقاعد دائمة في المجلس لخليط من الممثلين من كل القارات والحضارات الرئيسية. وأود أن أؤكد على شعورنا بالأسى العميق لحقيقة أن هناك أكثر من ٥٠ بلدا إسلاميا، يضم أكثر من ١,٢ بليون نسمة، ليس لأي منها مقعد دائم في مجلس الأمن؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأفريقيا ذات القدرات الضخمة والإمكانيات العظيمة، في حين أنه ليس لقارة آسيا الواسعة ذات الحضارات العتيدة سوى مقعد واحد.

سادسا، يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة وبحرية على الترحيب بالممثلين من جميع الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم في مقرها دون العوائق الانتقائية من قبل الدولة المضيفة، وان تتمكن من الانخراط دون خوف في حوار جدي.

ونحن نرى أن تلك الشواغل لا يمكن القضاء عليها إلاّ إذا كان الحديث السائد في العلاقات الدولية تحول من حديث مبني على العنف، والعنصرية، والهيمنة، إلى حوار مبني على السلام والاستقرار العالميين على أساس العدالة والروحانية من خلال الحوار، والتعاطف، واحترام البشرية. إن نبي الإسلام الكريم يقول ”رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس ومد يد العون إلى إخوتنا في البشرية“. تلك الكلمات الحكيمة تؤكد حقيقة أن العالم أجمع هو كيان واحد، وأن أي ألم أو معاناة في أي جزء منه يعصف بطمأنينة الجميع. وكما قال الشاعر الإيراني الشهير في القرن الثالث عشر:

”جميع البشر أعضاء في كيان واحد
حيث ينبثق الجميع في البداية من الجوهر نفسه
عندما يؤثر الزمن على عضو ويصيبه بالألم
لا تستطيع الأعضاء الأخرى أن ترتاح“.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد اليخاندرو توليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس توليدو مانريكي (تكلم بالإسبانية): أتكلم باسم بلد ديمقراطي مقتنع تماما بأن تنمية بلداننا، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، والأمن كلها أمور يعضد بعضها بعضا. وخلال السنوات الأربع من تولي حكومتي المسؤولية، ما فتئت بيرو، بالصعوبات التي تمر بها والآمال التي تراودها، تمضي قدما وهي تبني اقتصادا ينمو نموا مستداما ومجتمعا أكثر عدلا وتكفل الأمن الشامل لسكانها.

لقد جعلنا من الأهداف الإنمائية للألفية التزاما وطنيا. وهي تنعكس في سياسات الدولة التي تتجاوز نطاق حكومتي. ويجري التعبير عن تلك السياسات في الاتفاق الوطني الذي تعهدت على تنفيذه الأطراف السياسية والمجتمع المدني والحكومة على مدى ٢٠ سنة. وبعبارة أخرى، إن التزامنا الذي قطعناه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لن ينتهي بانتهاء فترة حكمي.

بعض من أوجه التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية جلية اليوم. ومنذ عام ٢٠٠١، ما فتئت السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكومتي تهيئ الظروف لنمو مستدام ولا مركزي، مع النتائج الايجابية المنعكسة في زيادة معدلات الاستهلاك والدخل. لقد أدرتُ شؤون البلد فترة ٤٨ شهرا من النمو الاقتصادي المستدام بمعدل يتراوح بين ٥ و٥,٥ في المائة.

تنفذ حكومة بيرو سياسات محددة في مجالات مثل العمالة والدخل والصحة والتعليم والتغذية والمسائل الجنسانية بغرض مساعدة السكان الأكثر فقرا. وتهدف الجهود الرئيسية لحكومتي إلى معالجة الفقر بطريقة حاسمة. وقد وضعت سياسات اجتماعية هادفة من دون مراعاة فوائدها الاقتصادية المحتملة، مثل خطة هوسكاران الرامية إلى توفير الاتصال عبر الانترنت للسكان الأكثر فقرا؛ وسياسات تطوير فرص عمل قصيرة الأجل للسكان الأكثر فقرا، مثل برنامج ”العمل في المناطق الحضرية“؛ وبرامج الإسكان المدعوم؛ وسياسات تزويد المناطق الريفية بالكهرباء والرعاية الصحية الأساسية لتوفير شبكات المياه والمجاري لأفقر السكان في بيرو. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أننا لا نؤمن بالصدقات، فقد تم الشروع قبل أيام قليلة في تنفيذ برنامج لتقديم إعانات مباشرة ومشروطة لأفقر السكان. وكشرط مقابل، تتطلب تلك الإعانة من النساء الحوامل إجراء الفحوصات الطبية قبل وبعد الولادة وتحصين أبنائهن وبناتهن وإرسالهم إلى المدارس.

ونتيجة لتلك الجهود تم انتشال مليون رجل وامرأة من سكان بيرو من مخالب الفقر الشديد بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٤. وفي ذلك الصدد، بيّنت آخر طبعة من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن بيرو تقدمت ست درجات في تصنيف ١٧٧ بلدا.

لقد آن أوان التكلم بصراحة. إن التنمية المستدامة لشعبنا تتطلب نظاما تجاريا دوليا مفتوحا قائما على قواعد نموذجية قياسية. وإن البيان الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الجمعية العامة هذا الصباح يبعث على التشجيع. فقد قال إن على البلدان المتقدمة النمو أن تقطع إعاناتها المالية. وقال إنه بغية أن تكون العولمة مستدامة يجب أن تلبي احتياجات البلدان النامية. لقد كان بيان الرئيس بوش هذا الصباح مشجعا لأنه يعبر عن التقاء الآراء بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

إن بيرو التزمت ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا بوصفها جزءا من سياسة حكومة معينة، بل بوصفها سياسة للدولة. وأعلم أن جميع الرؤساء هنا في هذه القاعة يتشاطرون تلك الرسالة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد تومي ريمينغيزاو الابن، رئيس جمهورية بالاو.

الرئيس ريمينغيزاو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الأمم المتحدة بذكرى ميلادها الماسي، وأن أعرب عن دعم بلدي التام لهذه الهيئة الدولية في جهودها في بناء الأمم والقضاء على الجوع وكفالة توفير المياه وتحقيق المساواة الاقتصادية والثقافية وجمع الأمم لتعمل معا على حل

مسائل الكرة الأرضية. وبصراحة، إن خطة العمل صعبة لكنها إحدى الخطط التي على المنظمة ألا تحيد عنها.

وأود أيضا أن أنقل لجميع الحضور افتخاري بحلول الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال بلدي. وتصادف في هذا العام أيضا الذكرى السنوية العاشرة لانضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة. إن جمهورية بالاو، على الرغم من كونها صغيرة وحديثة العهد بالاستقلال السياسي، تمكنت من البقاء على قيد الحياة، ويمكنني أن أضيف أنها حققت نجاحا في السنوات العشر الأولى من حكمها الذاتي. لكن الكثير من جهودنا يعتمد على الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة لتوطيد السلام والاستقرار وتحقيق الاستدامة الاقتصادية في جميع دولها الأعضاء.

يقول الأمين العام في تقريره ''في جو من الحرية أفسح''،

> ''أحد التحديات الكبرى للألفية الجديدة يتمثل في ضمان أن تتمتع جميع الدول بما يكفي لها من قوة لمجابهة التحديات الكثيرة التي تواجهها... ليس بإمكان أي بلد، ضعيفا كان أو قويا، أن يحقق الرخاء من فراغ''. (A/59/2005، الفقرتان ١٩ و ٢٤)

إن التحديات تتصاعد بالنسبة لبالاو وللعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. إن بلداننا حديثة العهد ونائية ومعزولة. إن بلداننا صغيرة، وتملك اقتصادات صغيرة تفتقر إلى تنوع الموارد المالية. إننا أمم جزرية وتنميتها المستدامة تتطلب شعابا مرجانية سليمة ومحيطات وافرة وتحررا من تحرشات الإرهابيين الدوليين وفرص عمل مجدية وفرص تعليم مفيدة لأولادنا، الذين يغادرون جزرنا سعيا إلى تلك الفرص.

وبينما تنال مناطق أخرى من العالم اهتماما أكبر، أشار الأستاذ جيفري ساكس، في تقريره عن مشروع الألفية المقدم إلى الأمين العام، إلى أن أوقيانوسيا تأتي في المرتبة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في كونها ''خارج مسار تحقيق كل هدف تقريبا [للألفية]، وتتراجع في بعض المجالات''. فرغم تفاخر بالاو بأدائها في التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، اتضح أن هذا ليس حقيقيا في كل دولنا الجزرية، ويجب أن نتقدم بقوة في تحقيق تكافؤ الفرص لجميع البلدان في إحراز الأهداف من خلال إجراءات للأمم المتحدة.

وبما أن الاحترار العالمي يتفاقم، ويترع ألوان شعابنا المرجانية ويهدد أرضنا؛ وحيث أن ممارسة أساطيل صيد الأسماك الأجنبية للصيد المفرط مازالت تستترف مخزوناتنا السمكية الضخمة؛ وبما أن ممارسات معينة في الصيد تهدد بتدمير التنوع البيولوجي البحري لدينا؛ وحيث أن تركيبة تلك العوامل تعرض ثقافاتنا الجزرية المتنوعة للخطر، فإن التحديات تتزايد.

ولذلك آن الأوان لكي يبدأ المجتمع الدولي، والأمم المتحدة باعتبارها ممثلته، بالذهاب إلى أبعد من الدراسات التي تعترف بالإخفاقات في تحقيق تنمية مستدامة في دولنا الجزرية، والتقدم بقوة ووضع خطة برنامجية محددة تدرك صغر حجمنا الفريد، وتقدر تنوعنا المتميز، وتحترم ثقافاتنا بوصفها تتساوى مع ثقافات الأمم الأخرى في هذا العالم. ولعلي أضيف أن الوقت قد حان لإشراك القيادات الأخلاقية والدينية في عملية لتحديد اتجاه جديد، ليس لجزرنا الصغيرة فحسب، بل أيضا لكل بلدان العالم. ومن الممكن أن يتعزز السلم والأمن الدوليان بمثل هذه الشراكة.

وفي جهدنا لتحقيق نتيجة عملية لاجتماعنا هذا الرفيع المستوى والإسراع بجهودنا الإنمائية الدولية، يجب أولا

أن نـدرك أن هـذه العمليـة هـي عمليـة شـراكة. وبوصـفنا شـركاء، مـن الأهميـة أن نعتـرف بأنـه تم في الواقـع تحقيـق منجـزات كـبيرة منـذ مـؤتمر قمـة الألفيـة ومـؤتمر مـونتيري. ولمواصلة هـذا التقـدم المشـترك، يجـب علينـا جميعـا أن نـدرك الاحتياجات والمسؤوليات الواقعية. فبينما يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تواصل العمل على زيادة اسهاماتها السنوية وتحسين سبل الإنفـاق، يجـب علـى البلـدان الناميـة أن تهيئ البيئـات الـتي تزيـد فعاليـة تلـك الإسـهامات إلى أقصـى حـد. ويجـب معاملـة الحكـم الصـالح باعتبـاره آليـة لـيس لزيـادة المساعدة الإنمائية فحسب، بـل لتحسين حياة شعوبنا أيضـا. وليس من غير المعقول أن نتوقع أن يفضي الأداء الجيد من المتلقي إلى إسهامات أكبر من المانح.

وبـالنظر إلى الأحـداث الدوليـة الأخـيرة، آن الأوان أيضـا لكـي تتوسـع الأمـم المتحـدة علـى الفـور في الاسـتجابة الطارئـة لارتفـاع أسـعار الوقـود. فبالنسـبة إلى الـدول الجزريـة الصـغيرة الناميـة، تتسـبب أسـعار الـنفط المشـتعلة في محـو المكاسـب الاقتصـادية الـتي تحققـت خـلال السـنوات العشـر الماضية. وحـتى تنجـو الاقتصـادات الجزريـة، يجـب أن نتحـرك بسرعة وحسم نحو إيجاد موارد بديلة للطاقة، وهو ما لا يمكن إنجـازه إلا مـن خـلال المسـاعدة والتمويـل الـدوليين. وبصـدق شديد، نغتـنم هـذه الفرصـة لنعـرب عـن التقـدير لجهـود الأمـم المتحـدة والبلـدان والمؤسسـات الدوليـة الـتي أدركـت حالتنـا وعملت معنا على التصدي لتحدياتنا الفريدة.

لقـد عملـت الولايـات المتحـدة لأكثـر مـن ٥٠ عامـا حـتى تسـاعدنا علـى غـرس مبـادئ الديمقراطيـة في قيادتنـا وفي أطفالنـا، واحتضـان مؤسسـاتنا الفتيـة. ونحـن نقـدم لهـا خـالص شـكرنا. ومـع أصـدقائنا الأمـريكيين، نفجـع أيضـا لمـا خلفـه إعصار كاترينا من مأساة. ولكن لا شك لـدينا في أن أمريكـا والمتضررين، سوف ينهضون من تلـك المأسـاة الكـبيرة بفضـل القدرة التي يتصف بها الأمريكيون.

ونعتـرف بفضـل الـدعم اليابـاني المسـتمر لمنطقتنـا وبلـدنا، ونأمـل أن يسـفر توسـيع مجلـس الأمـن والعمليـة الإصلاحية عن انضمام اليابان إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمـن، الـذي تسـتطيع فيـه توظيـف معرفتـها لمنطقتنـا في مداولات تلك الهيئة. إن التمثيل العادل والمتساوي لدول هـذا العالم في منظمته الدولية، الأمم المتحدة، لا يمكن إلا أن يعزز جهودنـا الراميـة إلى أن يكـون لنـا صـوت قـوي ومحـترم في القضايا الدولية والإقليمية.

وبما أن بالاو تؤيد دورا أكبر لليابان، نظرا لأهميتها للمنطقـة، فهـي تؤيـد أيضـا عضـوية تـايوان في هـذه المنظمـة بوصفها صديقا إقليميا هاما لبالاو وعضوا هاما في المجتمع الدولي. فمادامت هناك أمة وشعب يمنعان من أن يتمثلا تمثيلا عـادلا في مجتمعنـا الـدولي، نكـون قـد أخفقنـا في تحقيـق هـدفنا المتمثل في الحقوق والامتيازات العالمية.

ونغتنم هـذه الفرصـة أيضـا للإشـادة بحكومـة إسـرائيل ورئيس الـوزراء شـارون علـى الانسـحاب التـاريخي مـن غـزة وأجزاء مـن الضـفة الغربيـة. ولقـد تابعنـا تلـك العمليـة المعقـدة والمؤلمة ونتطلع إلى المزيد من التقدم نحو تحقيق السلام.

ورغم دعم بالاو المتزايد لعمل الأمم المتحدة في شـتى أنحاء العالم، ورغـم تصـميمنا علـى أن نصـبح عضـوا نشـطا في المجتمع المتعدد الأطراف، ألاحظ أنه لا يوجد في بلدنا ممثل واحـد للأمـم المتحـدة ومنظماتهـا ومكاتبـها حـتى يسـاعدنا في تطوير قدراتنا. ومن المؤكد أن المعرفة الوثيقـة لثقافتنـا الفريـدة واقتصادنا وشعبنا تستحق تماما تكلفة توفير مثل هـذا التمثيـل. ومـن أجـل ذلـك، وإلى جانـب عـدة بلـدان أخـرى في المحـيط الهـادئ، طلبنـا إلى الأمـين العـام أن يسـاعدنا مـن خـلال إقامـة تمثيل للأمم المتحدة في بالاو لمساعدة شعبنا على الوصـول إلى المؤسسـات الدوليـة، وهـو مـا سـيكون مفيـدا في سـعينا إلى

الاستقلال الاقتصادي. ونحن نعتبر ذلك أساسا حيويا لتنميتنا المستدامة.

إن شعب بالاو يدرك أن لكل أمة في العالم، بغض النظر عن حجمها، دورا تؤديه على المسرح الدولي كي تضمن للمجتمع الدولي مستقبلا مشرقا وآمنا لأطفاله. واليوم، في الذكرى السنوية الستين لهذه المؤسسة العظيمة، والذكرى السنوية العاشرة لعضوية بالاو في هذه المنظمة، والذكرى السنوية العاشرة لاستقلال بالاو، أؤكد على أن شعب بالاو، رغم كل المعوقات والتحديات، سيؤدي دوره هذا.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال.

الرئيس وادي (تكلم بالفرنسية): لا يسعني أن أفوت هذه الفرصة دون الإشادة بأميننا العام، السيد كوفي عنان، على عمله البارز، وبخاصة على اقتراحه الأخير بإصلاح الأمم المتحدة التي تحتفل الآن بعيدها الستين. وإصلاح مؤسسة بلغت من العمر ٦٠ عاما بأجزائها العديدة، ليس بالمهمة السهلة، وعلينا، بالتالي، أن نضع نصب أعيننا أن مثل هذا الإصلاح الواسع النطاق لن يكون ممكنا مرة أخرى قبل عقود قادمة.

وسيركز بياني على النقاط التالية: بضعة اعتبارات تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وكيف سعينا إلى تنفيذها في بلدنا؛ وتمويل التنمية ومكافحة الفقر؛ وإصلاح مجلس الأمن.

بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، كشف تقييمنا عن العقبات العديدة التي ما زالت تعوق تحقيقها. وبعضها يوجد داخل بلداننا — الافتقار إلى السلام، وسوء الحكم، ووباء الإيدز والأمراض الأخرى. ولنتفق، رغم ذلك، على أن البلدان المتقدمة النمو لم تكن دائما متقيدة بالتزاماتها، وخاصة فيما يتعلق بتعهدها في السبعينيات بتقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية عند مستوى الـ ٠,٧ في المائة من ناتجها الإجمالي القومي، فضلا عن تمويل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

ومن حسن الحظ أن النهج الجديد الوارد في تقرير بلير، فتح آفاقا واعدة نبعت من مؤتمر قمة ''غلين إيجلز'' الذي عقدته مجموعة الثمانية. وعلى الرغم من كل شيء، استطاعت بلداننا، بما في ذلك بلدي، بمواردها الهزيلة جدا، وبقدر كبير من سعة الخيال ومن مساعدات دولية متنوعة، أن تحقق نتائج مشرفة. ففي السنغال، حققنا معدل نمو بلغ ٦,٧ في المائة، مع نتائج رائعة في مجال الزراعة، حيث زاد الإنتاج في بعض المناطق بنسبة ٦٠٠ في المائة. وأنشأنا للشباب وظائف كثيرة. وبفضل تخصيصنا للتعليم ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية، و ١٠ في المائة لرعاية الصحية، تراجع معدل انتشار وباء الإيدز من ١,٧ إلى ٠,٧ في المائة، كما أن معدل الانتظام في الدراسة بلغ الآن ٧٠ في المائة، في حين كنا أدنى من المتوسط في عام ٢٠٠٠. وتدعمت تنميتنا أيضا بالاستثمار المطرد في الموارد البشرية.

ويثبت التاريخ أن العلم والتكنولوجيا دعامتان لا غنى عنهما للتقدم. وهكذا، وبالنظر إلى الفجوة الرقمية، تلاحظ أن اتصالات الهاتف والفاكس والتلكس والإنترنت بلغت أقصى حد من التطور في الشمال — فيما أسميه البلدان المتفوقة في هذا المجال — بينما يفتقر إليها الجنوب أشد الافتقار. وتلك التكنولوجيات هي عماد المعرفة؛ وهكذا نجد أن العلوم تطور وتنقل غالبا في الشمال على حساب الجنوب. وهذا ما دعانا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في جنيف، إلى اقتراح إنشاء صندوق عالمي للتضامن الرقمي. ورغم أنه كان هناك شيء من سوء الفهم في بادئ الأمر، تم اعتماد الصندوق من قبل ١٩٣ بلدا. وأرجو أن يحظى

الصندوق بدعم إضافي، وأشير إلى أنه يعمل على أساس طوعي وليس بالمساهمات الإلزامية. ويقع مقره في جنيف، وتديره رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية. وبالفعل قدمت بعض الدول مساهمات بلغ متوسطها حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لكل منها. وقد علمنا بمزيد من السرور أن الجمهورية الدومينيكية قررت الدعوة إلى عقد اجتماع بشأن الصندوق هنا في نيويورك.

وأود أن أوجه عناية الأعضاء إلى المفهوم الجديد للقيادات الشبابية الذي يستهدف تنمية الابتكار والروح القيادية لدى الشباب. وفي أعقاب مؤتمر قمة القيادات الشبابية الأفريقية الذي تم تنظيمه في داكار عام ٢٠٠٤، عقد في المغرب مؤتمر خامس في هذا الصدد. ونحن نتوجه بتشجيعنا إلى المؤتمر العالمي الذي سيعقد هنا في نيويورك، ونصر على ضرورة تنمية روح الإبداع فيما بين الشباب.

أما عن تمويل التنمية، فإنني أؤيد الاقتراح المقدم من الرئيس جاك شيراك، والذي يدعو إلى فرض ضريبة صغيرة تضاف إلى تكلفة السفر بالطائرة. ومثل هذا الرسم لن يكون مؤلما كثيرا، إن جاز القول. وأشير أيضا إلى أنني، باسم الاتحاد الأفريقي، اقترحت بعض الوسائل الجديدة لتمويل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، منها استخدام سندات خزانة من البلدان المتقدمة النمو لمساعدة بلدان الجنوب بدون تكاليف إضافية.

وأختتم بياني بالإشارة إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويتعين علينا أن نتعرف على مصدرين للمشكلة. أولا، الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا التي لم يحتل أي من دولها الأعضاء الـ ٥٣ مقعدا دائما في مجلس الأمن، بينما يتعلق ٧٠ في المائة من بنود جدول أعمال المجلس بأفريقيا. بل إنه لم يكن هناك أحد يتكلم باسم أفريقيا منذ إنشاء المجلس. وأعتقد أنه لا بد من تصحيح هذا الظلم التاريخي بتخصيص مقعد دائم لأفريقيا، إلى جانب التمتع بحق النقض. وكما ذكر آخرون، يمكن إرجاء إجراء مناقشة أكثر تعمقا للإصلاحات الأخرى حتى تشرين الأول/أكتوبر أو بعد ذلك، ولكنني أكرر أنه لا بد من إيجاد تمييز بين القضيتين، وأنه من الضروري تزويد أفريقيا بمقعد يتمتع بحق النقض.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الفخامة السيد جون أغبكم كوفور، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس كوفور (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الأمم المتحدة بمناسبة عيدها الستين. وأحيي الأمين العام كوفي عنان والعاملين معه، الذين نحتفل بهذه المناسبة السعيدة في ظل رعايتهم.

إن الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة على مدى الأعوام الستين الماضية إنجازات تاريخية شملت مجالات عدة من المسعى الإنساني. منها، على سبيل المثال، الأهداف الإنمائية للألفية، التي أقرت هنا بالإجماع لتدشين القرن الحالي، والتي أثارت المزيد من التوقعات من أجل تحسين معيشة الجنس البشري. ومع ذلك، وبعد خمسة أعوام، وعلى الرغم من التأكيد الذي أولي للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، لم يتحقق شيء يذكر بالنسبة لقارتنا حتى الآن. ومن ثم، ترحب أفريقيا بالتوصيات المطروحة في مشروع الأمم المتحدة للألفية، بوضع برامج واقعية تستهدف تحقيق تلك الأهداف.

وانطلاقا من تلك الروح الجديدة، تشيد غانا وترحب بقيام مجموعة الـ ٨ مؤخرا بإلغاء ديون بعض بلدان مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ومن المأمول فيه أن يمتد هذا التنازل في القريب العاجل ليشمل جميع البلدان الأفريقية. ومرة أخرى أقول إنه ينبغي، في نهاية المطاف، أن تساعد الجهود المعجلة المبذولة لبلوغ أهداف جولة الدوحة

في التقليل إلى الحد الأدنى من اعتماد البلدان النامية على المعونة، وبالتالي وضع حد لتهميشها الاقتصادي.

إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن الاندماج التام لاقتصادات العالم النامي في الاقتصاد العالمي، يقتضي مساعدة مشروعاته وشركاته أثناء العملية الانتقالية لكي تصبح أكثر قدرة على التنافس وأكثر كفاءة. وغانا، اعترافا منها بهذه الحقيقة المهمة، ترحب بحرارة بالمبادرة الممتازة التي تقدمت بها حكومة الولايات المتحدة بإنشاء حساب تحدي الألفية، وتزكي هذه المبادرة للمجتمع الدولي. ولا بد أيضا من دعم اقتراحات أخرى، مثل إنشاء مرفق تمويل دولي، وتوفير موارد إضافية كبيرة لمساعدة العالم النامي، وأفريقيا بصفة خاصة، أثناء العملية الانتقالية.

لقد برز الإرهاب كواحد من أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن في عالم اليوم. إنه مدفع لا سيطرة عليه، ولا يمكن تبريره كحل لأي ظلم متصور.

ومكافحة الإرهاب تقتضي رداً جماعياً قوياً وحازماً من المجتمع الدولي. وبالتالي، فإننا نحث على استخدام هذه المناسبة لتجديد التزامنا بتعددية الأطراف، التي تجسد ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً.

وبالمثل، لا بد للمجتمع الدولي من نبذ آفة الحرب بصورة جماعية من خلال التصدي لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والتهديد الكامن في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي بعض المجتمعات، وبالأخص في أفريقيا، تماثل المشكلة الأخيرة أسلحة الدمار الشامل. ولا بد من معالجة هذه المشكلة، فخلال العقد الماضي فقط، أدى استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى سقوط أكثر من ٢٠ مليون ضحية في أفريقيا، منهم الكثير من النساء والأطفال.

والأمم المتحدة تقدم الغوث والأمل للضحايا في مناطق الصراع من خلال عمليات حفظ السلام التي تقوم بها في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، نشيد باقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام لمساعدة البلدان المتضررة من الصراع في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام وإعادة الإعمار الوطني. ونؤيد تماماً قرار إنشاء صندوق للديمقراطية للنهوض بالممارسة الديمقراطية والحكم الصالح بوصفه أفضل ضمان لحقوق الإنسان. كما أننا نؤيد الاقتراح بتحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان.

وإذ نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تقودنا على طريق تحقيق طموحاتنا الجماعية في عالمنا سريع التغير، يجب أن تعزز هذه المنظمة عملها من خلال التحلي بالمرونة. وعليه، لا بد أن تشهد المنظمة إصلاحات كبيرة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية في ظل تعقيدات عصرنا. ولهذا، تؤيد غانا وثيقة الأمين العام، المعنونة ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“، والتي تطالب بتعزيز مؤسسات الأمم المتحدة. ومن ثم، لا بد من تنشيط الجمعية العامة بغية تمكينها من أن تتبوأ مكانتها الملائمة باعتبارها أكبر الهيئات التداولية في الأمم المتحدة من حيث طابعها التمثيلي. وبالمثل، هناك حاجة إلى مجلس اقتصادي واجتماعي أكثر حيوية، ولا نغالي حين نطالب بأمانة عامة أكثر كفاءة وتمويلاً كافياً لكي تكون الأمم المتحدة أقوى.

وفي المقام الأول، يجب إعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيعه ليعبر عن ذلك العدد المتزايد من الأعضاء في الأمم المتحدة، وليتمكن من الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق بعزم أكبر ويكون محل الثقة الكاملة للدول الأعضاء. وينبغي أن يرتكز ذلك الإصلاح على مبادئ الديمقراطية والمساءلة والمساواة بين الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، في

جملة أمور. وعليه، ينبغي دعم مطالبة الاتحاد الأفريقي بمقعدين دائمين في مجلس الأمن.

وختاماً، فإن التاريخ يقف مستعداً للحكم على نتائج هذا الاجتماع. ولا يمكن أن نخذل الأجيال المقبلة، ولا ينبغي لنا ذلك. وبالتالي، فإننا نشيد بالوثيقة الختامية التي قدمت لنا لاستعراضها، وسوف ندعم آلية تنفيذها.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة الأونرابل موواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا.

الرئيس كيباكي (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخاطب هذا المحفل الذي يضم زعماء الأمم المتحدة. وهذه القمة تسمح لنا باستعراض التقدم المحرز وإعادة التأكيد على التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن نُذكِّر بأنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تعهد زعماء العالم بخفض الفقر وتحسين حياة البشر. وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ، ما زال العالم يواجه تحديات الفقر والجوع والمرض والأمية. كما أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن متوازناً في مختلف المناطق وثمة تفاوت كبير في تحقيق أهداف بعينها.

ومن ناحية أخرى، فإن كثيراً من البلدان قد أحرزت تقدماً لا بأس به في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، فإن أغلبية البلدان في أفريقيا اليوم سجلت معدلات إيجابية ومطردة للنمو الاقتصادي. والحكم الصالح أخذ يترسخ على نحو متزايد. والزعماء الأفارقة يعملون معاً من أجل تحسين حياة مواطنيهم. وللأسف، فإن تلك الجهود يعرقلها الوصول المحدود إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتدني المساعدات الإنمائية وعبء الدين.

وفي كينيا، أحرزنا تقدماً ملموساً في عدد من المجالات. ففي عام ٢٠٠٤، بلغ معدل النمو الاقتصادي ٤,٣ في المائة، مقابل ٢,٨ في المائة في العام السابق. كما ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في كينيا بشكل كبير بفضل تنفيذ برامج التعليم الابتدائي المجاني في العامين الأخيرين. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية حالياً ٩٩ في المائة. وبصورة عامة، فإن الحكومة تخصص ما يزيد على ٢٨ في المائة من مواردها للتعليم.

ومع ذلك، ونتيجة لهذا البرنامج برزت تحديات جسيمة، ومن بينها تجاوز القدرات المادية وارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين وازدحام الفصول بالتلاميذ وارتفاع تكلفة التجهيزات الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالرغم من أن التهديد الذي يمثله مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مازال واقعياً، فقد أحرزنا تقدماً كبيراً في السيطرة على انتشار هذا المرض. ففي كينيا، مثلاً، نجحنا في تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. وهذا النجاح يعزى أساساً إلى السياسة والترتيبات المؤسسية التي نفذتها كينيا، بدعم كبير من شركائنا الإنمائيين.

وبالرغم من هذا الانخفاض المحمود في معدلات الإصابة، ما زال قطاع الصحة في كينيا يواجه تحديات كبيرة بسبب تفشي الملاريا والأمراض المعدية الأخرى. وذلك يتطلب إنفاقاً متزايداً في هذا القطاع للتصدي لتلك التحديات. وعليه، زادت كينيا من إنفاقها في قطاع الصحة من ٨,٦ في المائة من الإنفاق الحكومي في السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩,٩ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وتسلم حكومة بلادي بالدور الحساس للمسائل البيئية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الشأن، فقد اتخذنا خطوات لكفالة الإدارة المستدامة للبيئة. وتتضمن التدابير المحددة التي اتخذناها الإدارة السليمة لموارد الغابات، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام، وفي المقام الأول، كفالة توفير إطار قانوني ومؤسسي ملائم. وعلاوة على ذلك، تولي حكومة بلادي الأولوية لإعادة تأهيل وتوسيع مشاريع البنية الأساسية، مثل الطرق والطاقة والإسكان والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك اعترافاً بالإمكانات الضخمة لتلك القطاعات للإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما لاحظت بالفعل، ما زال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تحدده التحديات التي يمثلها عبء الديون والمدفوعات المنخفضة للمعونة التي يقدمها المانحون. وما فتئت كينيا تكافح إزاء العبء الهائل لديونها، مع صرف حوالي ٣٠ في المائة من جميع إيراداتنا من تصدير السلع والخدمات على خدمة الدين الخارجي. ونؤمن بان البلد يمكن وضعه على طريق النمو المستدام من خلال زيادة المساعدة الإنمائية، فضلا عن تخفيف عبء الدين، بغية استكمال جهودنا. وفي الواقع، لقد اختتمنا من فورنا إجراء تقييم شامل للنطاق الكامل للتدخلات والموارد المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتبين النتائج أن الاحتياجات المالية تتجاوز كثيرا ما نتحمله كبلد.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وبالتالي، فإنني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل وأن يضمن الوفاء بالالتزامات التي قطعت في عام ٢٠٠٠.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من فخامة السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا.

الرئيس غاسباروفيتش (تكلم باللغة السلوفاكية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إن بلوغ ستين عاما يشكل ذكرى سنوية هامة لشخص أو لمنظمة. وهو عادة وقت للاحتفال. وهو، بالنسبة للأمم المتحدة، وقت للتفكير والتأمل.

إن إلقاء نظرة على العالم اليوم غالبا ما يظهر لنا صورة متناقضة جدا. فمن ناحية، نحن نطير في الفضاء الخارجي، ومن ناحية أخرى هناك أمم بأسرها تموت من الجوع. ولقد وضعنا خريطة للجينوم البشري، بينما هناك أماكن على الأرض يموت فيها الأشخاص بسبب نقص الأدوية الأساسية والرعاية الصحية. وتم الإعلان عن حقوق الإنسان منذ ٦٠ عاما وهي تشكل جزءا من وثيقة مؤيدة عالميا جرى اعتمادها هنا في الأمم المتحدة، ولكن ما زالت هناك دول تحرم مواطنيها من أكثر الحقوق الأساسية بينما تزعم أن معايير حقوق الإنسان تختلف من بلد إلى بلد. ولدينا معرفة غزيرة، تمكننا من شطر الذرة، ولكن ليس لدينا قدر كاف من المعقولية لمنع إساءة استخدام الانشطار النووي لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونحن قادرون على بناء ناطحات سحاب يبلغ علوها مئات الأمتار، بينما في الأماكن الأخرى نقوم بتدمير أكواخ الصفيح التي يسكنها الفقراء منا.

وكأنه ليس لدينا مشاكل كافية، هناك أشخاص يرغبون ليس في التضحية بحياتهم بالذات فحسب، بل أيضا بحياة الآخرين – وهم عادة المدنيون الأبرياء – في السعي لبلوغ أهدافهم. ولكن الهجمات الإرهابية لم تغير أمرا أساسيا واحدا – فهي لم تغير قيمنا. ومع ذلك، حصل تغيير. فقد غيرنا تصورنا للأمن الدولي.

ومن الواضح أن الوفاء بأكثر الاحتياجات البشرية الأولية لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به في جزء كبير من الكوكب. وعلى العكس تماما، وحتى في بداية القرن الحادي والعشرين، فان من الضروري الكفاح لأجل الوفاء بهذه الاحتياجات. ويعيش الملايين من الأشخاص في حالة مشقة. وليس لدى الملايين الآخرين ضمانات للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية وجميعهم يعيشون أساسا في خوف من جراء الإرهاب العالمي. وباختصار، فان الحق في حياة كريمة يبقى مجرد حق وليس واقعا يوميا.

إن العالم يقف أمام مفترق طرق، وأهم منظمة عالمية تقف أيضا أمام مفترق الطرق ذاك. والكثير معرض للخطر، والمحافظة على الوضع الراهن لن تحل أي شيء. وأقولها بصراحة أكثر، إن الإبقاء على الوضع الراهن يمكن أن يقود الأمم المتحدة إلى فقدان صلاحيتها مرة واحدة. وفي كل الاحتمالات، إذا تعذر إصلاح الأمم المتحدة، فان الدول الأعضاء فيها ستبحث عن سبل أخرى لتعزيز مصالحها. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى مجرد نوع من أنواع أندية المناقشة لا تقدم حلولا عملية. ولا يمكن للأمم المتحدة ومؤسساتها أن تستعيد هيبتها ومسؤوليتها إلا عندما تثبت أنها قادرة على اتخاذ قرارات تنفيذية لتسوية المشاكل الوشيكة الحدوث اليوم.

وأود أن اذكر مجرد مثال محدد واحد. نظرا لحقيقة أن قائمة الهجمات الإرهابية تزداد يوما بعد يوم، فان من العسير أن نوضح لمواطنينا سبب وجود الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب قابعة على مكاتبنا لفترة ستة أشهر. وينطبق ذلك أيضا على الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب. ولن يؤدي المزيد من التردد والمفاوضات المستمرة بلا نهاية إلا إلى تمكين الإرهابيين من الادعاء بان قتالهم غير الإنساني حق مشروع. إنني لن أضيف شيئا جديدا عندما اشدد على أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا قويا وعمليا ومنسقا في هذه الحالة، وأن الدور المحوري للأمم المتحدة في هذا النهج لا يمكن استبداله.

وفي هذه المناسبة، لا يسعني سوى أن اذكر أننا تابعنا بقلق مسار المناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة، التي هددت لوقت قصير بالتطور إلى أزمة عميقة. كما أننا لاحظنا مع شعور بالقلق المشاكل التي حصلت في صياغة الوثيقة الختامية. وإذا أريد لتعددية الأطراف أن تكون حقا فعالة، فلا يمكن أن تقوم على أساس بحث عن القاسم المشترك الأدنى. وعلى العكس تماما، لا بد أن تدفعها احتياجات العالم الحالية. ولا بد أن نتفادى إحدى الأساطير القديمة وأن نكف عن مساواة تعددية الأطراف بالتوافق المطلق للآراء. ولا يمكن السماح للمصالح الفردية الضيقة بأن تعوق جهود الأغلبية الساحقة للبلدان. ولا يمكن إبطاء العمليات التي تمضي قدما بالمنظمة بذريعة توافق الآراء. وإذا كان العكس صحيحا، فلن يكون هناك بحث عن توافق للآراء، بل تكييف للمصالح الخاصة لأقلية صغيرة من البلدان.

ولا تعتبر سلوفاكيا أن عدم اتخاذ إجراء هو الحل. ولذلك السبب، فإننا، بالترافق مع الاتحاد الأوروبي، نؤيد تأييدا جازما مساعي الإصلاح التي من شأنها أن تكيف الأمم المتحدة مع الظروف الجديدة. وبالنسبة لسلوفاكيا، فان فكرة تعددية الأطراف الفعالة لا تشكل مجرد عبارة طنانة شائعة في العلاقات الدولية، بل هي ضمان حقيقي للأمن والمساواة والعدالة.

وبالرغم من أن مشروع الوثيقة الختامية لا يبرز بشكل كامل أفكارنا وطموحاتنا بشأن عمق وقوة التدابير اللازم اتخاذها لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، فإن مشروع الوثيقة يشكل، في رأينا، نقطة بداية أساسية للمزيد من تعددية أطراف أكثر فعالية تضطلع فيها الأمم المتحدة بالدور المحوري. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري أن نبقى

واقعيين في تقييم مشروع الوثيقة. ولا يشكل مشروع الوثيقة الختامية حلا للحالة الراهنة اليوم، ولكنه يشكل دليلا لحلها. ويشكل مشروع الوثيقة الختامية في المقام الأول إطارا لاتخاذ المزيد من الخطوات. وبالنسبة للأخيرة، فإننا سنكون بحاجة إلى الكثير من الإرادة السياسية والعديد من الحلول التوفيقية. وستكون الدورة الستون للجمعية العامة دورة هامة لنجاح مجموعة عناصر الإصلاح مثلها مثل اجتماع القمة الذي يعقد اليوم. ومن الناحية الأخرى، فقد أفسح عدد من الاقتراحات الطموحة المجال للتوفيق، ولكن ذلك لا يعني انه ينبغي أن تشطب هذه الاقتراحات أو تنسى.

ومما لا شك فيه أنه من الضروري اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل أن تصبح الأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر فعالية وأفضل إدارة، وأن تحقق تشغيلا أكثر فعالية وتتجنب الازدواجية أو عدم التنسيق في أعمال فرادى المؤسسات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ولا يزال استكمال وتعزيز بُعد حقوق الإنسان، وتجديد ديناميات المفاوضات والتدابير المتخذة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يمثلان تحديا. إننا مقتنعون بأنه في الفترة المقبلة سيجد المجتمع الدولي القدر الكافي من الإرادة والعزم السياسيين لحل هذه المسائل، لصالح تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وسلطتها في نظام العلاقات العالمية.

وفي الختام، أود أن ألفت انتباهكم إلى قصة النجاح التي تحققت في تحوّل سلوفاكيا من بلد متلق للمساعدة إلى بلد مانح. وهذا يبيّن أنه من الممكن حقا التغلب على المشاكل الاقتصادية الخطيرة وتحقيق الاستقرار في النمو الاجتماعي والتنمية. ولكن هذا يتطلب، أكثر من مجرد توفير المعونة الدولية أو تخفيف عبء الديون. إن تهيئة بيئة سياسية وقانونية وتجارية آمنة ومستقرة يجب أن تحظى بالأولوية القصوى. ويسرنا أن نرى أن تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح“ وقرارات اجتماع القمة المترتبة عليه، كما وردت في الوثيقة الختامية، يؤكدان بالتحديد ما تعلمته سلوفاكيا من تجربتها الخاصة، وهو أن التنمية لا يمكن تحقيقها بدون توفير الضمانات لأمن البلد، وبدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبدون توفر الحكم الرشيد والإدارة الفعالة للشؤون الداخلية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن سلوفاكيا تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة بخبراتها وأفضل ممارساتها في تنفيذ إصلاحاتها الداخلية وللمساهمة، بهذه الطريقة، في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس رحمانوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): قبل خمس سنوات، أكد في هذه القاعة، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جديد التزامهم بقيم السلام والحرية والمساواة، وتعهدوا بالقضاء على الفقر وضمان تحقيق التنمية في جميع أرجاء العالم. وقد كُرّس هذا التصميم في إعلان الألفية. ومنذ ذلك الحين تحقق الكثير في بلوغ الأهداف الإنمائية، ولكن من الواضح أن ذلك وحده لا يكفي. فهناك أكثر من بليون إنسان من سكان عالمنا ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، ويموت عشرات الآلاف من الأطفال كل يوم بسبب الجوع والأمراض، ونشاهد زيادة في المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل.

ومن بين أخطر التحديات والتهديدات التي تواجه العالم الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتجارة الرقيق الحديثة. ومن الضروري أن نبذل الجهود المشتركة من أجل اجتثاث تلك الظواهر المخزية. ومن المهم بشكل خاص أن نعمل معا للتوصل إلى إجابة على السؤال حول السبب وراء هذه

الزيادة الكبيرة في العنف الإرهابي في العالم، وأن نتجنب التبسيط والتعميم المبالغ فيهما عند إلحاق أي نوع من النعوت الأيديولوجية أو العقائدية بالإرهاب. وفي هذا الصدد، من الخطورة أن نتحدث عما يُسمى الإرهاب الإسلامي. إن هذا يهدف إلى تشويه سمعة الإسلام والعالم الإسلامي ووصمهما بالإرهاب، ولا صلة له بالحوار بين الحضارات. وفي التقييم السياسي والقانوني للأنشطة الإرهابية، ينبغي عدم الكيل بمكيالين، استنادا إلى رأي أحد الأطراف، كما أنه لا يوجد إرهابيون معتدلون وإرهابيون غير معتدلين. وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بمعايير ومقاييس واحدة في مكافحة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره.

إن مكافحة إنتاج المخدرات وانتشارها، التي تُعد أرضا خصبة للإرهاب وأنشطة الجريمة الدولية وعائقا خطيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أيضا أن تكون مهمة عالمية مثلها مثل مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، هناك حاجة متزايدة إلى القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بإنشاء شراكة عالمية فعالة لمكافحة المخدرات.

ويواجه المجتمع الدولي الحاجة إلى إعطاء زخم قوي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وإلى تحقيق جمع البلدان لأهداف الألفية. إن المهم هنا هو مبدأ مشاركة البلدان في المسؤولية على أساس توافق آراء مونتيري، كما تم التأكيد عليه من جديد في خطة عمل جوهانسبرغ. وتُعد حالة طاجيكستان تأكيدا جديدا واضحا وإيجابيا على الصلة بين الأمن والتنمية. وبمساعدة الأمم المتحدة، كنا من أوائل البلدان في العالم التي أجرت تقييما شاملا لما يحتاجه بلدنا لكي يحقق الأهداف الألفية. وفي الوقت ذاته، تنتمي طاجيكستان إلى مجموعة البلدان التي تعتمد تنميتها الاجتماعية والاقتصادية في هذه المرحلة على المساعدات الخارجية. ونأمل أن يضاعف مجتمع المانحين الدولي، على أقل تقدير، حجم المساعدات التي يقدمها اليوم.

ويشكّل عبء الديون الخارجية أحد أكبر العقبات الخطيرة أمام التقدم. وفي حالة طاجيكستان، فإن إدراج آلية مبتكرة لحل مشكلة الديون سيكون فعالا، مثل تقديم الائتمانات تحت صيغة ”شطب الديون من أجل التنمية المستدامة“. ويمكن التأكيد للبلدان المانحة، بما في ذلك الأعضاء في مجموعة الثمانية، على أن الموارد المحررة ستستخدم في مكافحة الفقر وإيجاد حلول لمجموعة كاملة من المشاكل التي تعرقل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي سياق التنمية، من الصعب أن نبالغ في تقدير أهمية التعاون الإقليمي، ولا سيما في آسيا الوسطى. وتدعو طاجيكستان باستمرار إلى تكثيف وتوطيد التكامل الإقليمي، بما في ذلك من خلال آليات مثل منظمة التعاون في آسيا الوسطى، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الأوروبية الآسيوية.

وتهتم بلدان منطقتنا اهتماما شديدا بالتطوير الإيجابي للعمليات المعقدة التي تجري حاليا في أفغانستان، وبالتنمية الاقتصادية لأفغانستان وجيرانها في آسيا الوسطى، وتأخذ في الاعتبار أن السياق الإقليمي لانتعاش ذلك البلد بعد الصراع يُعد ضمانا لنجاح الجهود المبذولة هناك لاستعادة السلام والاستقرار. ونحن مقتنعون بأن التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه يجب أن يشمل كامل أفغانستان في إطار مفهوم آسيا الوسطى الكبرى، من خلال اعتماد رؤية مشتركة.

إن أحد أهم مصادر الثروة في عالمنا، الذي ليس أساسا للتوازن البيئي فحسب، بل أيضا أكثر المصادر أهمية لتحقيق الرفاه الاقتصادي، هو مصادر المياه. لقد كان الاحتفال في عام ٢٠٠٣ بالسنة الدولية للمياه العذبة علامة على طريق تحقيق الخطة الدولية للمياه. ونحن ممتنون لكل البلدان التي أيدت هذه المبادرة التي أطلقتها طاجيكستان. وفي ضوء الطابع الهام لمشكلة المياه في بلدان آسيا الوسطى،

أقترح أن ننشئ، تحت رعاية الأمم المتحدة، آلية دولية لتنسيق الجهود، لغرض تخفيف حدة الآثار المترتبة على الدمار الذي يسببه بحر الأُرال، حيث يمكننا أن نولي الأولوية للمشروع الإقليمي الرائد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما هو معروف من الجميع، شهد تاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ بداية العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥، وهو عقد اقترحته طاجيكستان أيضا. وكخطوة من الخطوات نحو تحقيق أهداف الألفية، أقترح أن نعقد، عام ٢٠١٠، ندوة دولية في دوسانبي تُعنى بمياه الشرب، حتى نتمكن من أن نقيّم معاً مدى التنفيذ العملي لجدول أعمال منسّق دولياً، خاص بمياه الشرب.

ودأبت طاجيكستان بصورة متواصلة على الدعوة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، بصفتها محفلاً دولياً مركزياً، مصمماً للعثور على نهج عام موحّد لمشاكل التنمية في جميع البلدان، وإلى القيام بذلك مع إيلاء الاهتمام للظروف الخاصة بكل بلد ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لنكفل أن يُسجل اجتماع القمة الحالي في التاريخ كحدث خارق في تطور التعاون الدولي لأجل تحقيق السلم والتنمية، وكمثال على الأهداف المحرزة. إننا نعتمد على أمم متحدة متجددة وقوية لتقديم الدعم والمساعدة في هذا المسعى.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الجلالة دون خوان كارلوس الأول، ملك أسبانيا.

الملك خوان كارلوس الأول (تكلم بالاسبانية): أود أن أتقدم بالتهاني إلى الرئيسين المشاركين لهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، صاحب الفخامة رئيس غابون، وصاحب المعالي رئيس وزراء السويد، وأنا واثق من أنهما سيديران مناقشاتنا بكل كفاءة.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، السيد جان بينغ، لإدارته الفعالة أثناء عمليات التحضير لهذا الاجتماع العام. لا شك عندي مطلقاً في أن خليفته، السفير يان الياسون، سوف ينفذ مقرراتنا بنجاح.

نحن مدينون، قبل كل شيء، بعقد هذا الاجتماع إلى الأمين العام كوفي أنان، الذي أعرب، قبل عامين، عن اعتقاده بأن الأمم المتحدة تجتاز مرحلة حسّاسة، وبادر إلى اتخاذ خطوات ليراها تتخطى هذه المرحلة.

وقبل الانتقال إلى بياني، أود أن أكرر التأكيد، باسمي وبالنيابة عن حكومة أسبانيا وشعبها، على أصدق تعازينا وتضامننا للولايات المتحدة حكومة وشعباً، بصفتها البلد المضيف لمنظمتنا، وذلك نظراً للآثار المأسوية الناجمة عن إعصار كاترينا، الذي كثرت ضحاياه وتسبب بدمار هائل.

أود استهلال كلمتي بالإشارة إلى أنه ينبغي أن نُعزز تعددية الأطراف، لتصبح على أيدينا أداةً مفيدة لبناء نظام دولي على أساس أركان ثلاثة مترابطة وأساسية ولا تنفصم لها عرى هي: السلم والأمن، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

إن مجتمعاتنا تعي يوما بعد يوم ما لعالمنا الحالي من آفاق تُستشرف ولا يجوز لنا أن نخيب آمالها. إن الاحتفال بالذكرى الستين لولادة المنظمة يتيح لنا فرصة مثالية، للاتفاق على برنامج إصلاحات طموح يستهدف تقوية وتعزيز آليات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، المتعددة الأطراف. ولا شك في أن الأمم المتحدة هي اليوم أقوى وأشمل أداة متعددة الأطراف متاحة للمجتمع الدولي.

إن لاجتماعنا العام هذا جدول أعمال يتسم بالطموح. لأن عليه أن يقيّم مدى الامتثال لأهداف الألفية. وليس من مهام الأسرة الدولية اليوم مهمة ملحة أو عصيبة

أكثر من هذه المهمة. وأعتقد أننا وَفدنا إلى هنا جميعاً، ونحن على قناعة راسخة بأننا لا نزال بعيدين عن بلوغ غاياتنا وبأننا لا يجوز لنا التقصير في تحقيق التوقعات التي تكونت لدينا.

إن الحقائق الجديدة والمعقدة، الناشئة في مطلع القرن الحادي والعشرين تسلط الضوء على صراع العالم المأسوي بين التقدم واللامساواة، بدون أن تتوفر لنا أدوات تصلح لكي يتاح لكل الناس أن يستفيدوا من التقدم سواسية. وأن التقارير والمعلومات المتوفرة عما لملايين الأشخاص من احتياجات كبرى وما بينهم من أوجُه عدم مساواة وظلم وما يعانون إلى اليوم من عذاب، تقارير شديدة الإيلام. فهذا يحطِّم القلوب، خاصة عندما يكون الضحايا من الأطفال وأشد المستضعفين.

لقد شهدت أسبانيا نمواً اقتصادياً مستديماً، وهي لذلك ترى في التضامن قيمة اجتماعية وشخصية صاعدة. ولهذا السبب، لن نكون أوفياء لمبادئنا ما لم نكن مستعدين لترجمته ازدهارنا تعاوناً مع الآخرين والتزاماً تجاههم. ولهذا، يسرني أن أكرر تصميم أسبانيا الراسخ على تعزيز التزامنا بالقضاء على الجوع والفقر وبتنمية أشد بلدان الدنيا حرماناً، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا، من غير أن ننسى البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما بلدان أمريكا اللاتينية.

إن أسبانيا تلتزم التزاماً وطيداً بجهود حفظ السلام، التي ينبغي تعزيزها. وخير دليل يمثل هذا الالتزام هو إسهام قواتنا المسلحة وقواتنا الأمنية، البعيد عن الأنانية، في أنحاء كثيرة من العالم، منها هايتي ومنطقة البلقان وأفغانستان. وأُثني ثناء خاصاً على جميع المشاركين في بعثات حفظ السلام والتعاون ا لدولي، المتفانين بعملهم حتى منتهي التضحية بأرواحهم. إنهم مثال صارخ على التفاني في سبيل الآخرين. وتفكيري الآن يتجه على نحو خاص إلى جنودنا الذين قضوا نحبهم مؤخراً في أفغانستان أثناء تأديتهم للمهمة الموكلة إليهم، بموجب ولاية مجلس الأمن لدعم العملية الجارية لإعادة الإعمار والانتقال السياسي.

ولا يسع أية دولة أن تأمل اليوم في أن تحل بمفردها ما يواجه العالم من تحديات ومخاطر مشتركة تهدد تعايش شعوبنا ورفاههم. إن الإرهاب الدائم الوحشية، بلا مبرر ولا إنسانية؛ وتكاثر أسلحة الدمار الشامل؛ والمتاجرة غير المشروعة بالسلاح؛ والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، كلها أمور تقتضي رداً حاسماً وجماعياً، على أساس التضامن، وينبغي أن يتمثل على النحو الواجب في القرارات التي تتخذها.

أود أن أعبر أمام هذه الجمعية عن تأييد أسبانيا الكامل لاستراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية التي رسمتها الأمم المتحدة، والتي قدمها الأمين العام بإيجاز في مدريد، بتاريخ ١٠ آذار/مارس من هذا العام، وأن أذكِّر بأن أحد عناصرها المكونة الرئيسية هو تقديم المعونة والدعم لجميع الضحايا وأسرهم.

وإصلاح هيئات الأمم المتحدة أمر ضروري، لتكييف المنظمة كي تتصدى لتحدياتها الجديدة.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ركن أساسي من أركان أولويات سياسة أسبانيا الخارجية. ونحن نؤيد، لذلك، إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يضطلع اضطلاعاً أفعل بولاية لجنة لحقوق الإنسان، بدمج القائم حالياً من آليات الحماية في أنشطته وتحسين هذه الآليات.

فتنشيط الجمعية العامة من أجل تركيز اهتمامها على المسائل ذات الأولوية في عصرنا؛ وإعادة تشكيل مجلس الأمن، استنادا إلى أوسع نطاق ممكن للاتفاق، لجعله أكثر فعالية وأكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا ولإكسابه القدرة الفعلية

على كفالة الامتثال لقراراته، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العالم المترابط والمتسم بالعولمة، وإنشاء لجنة لحفظ السلام يمكن أخيرا أن تملأ الفراغ القائم حتى الآن في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وأخيرا، تعزيز الأمانة العامة وتحسين إدارة المنظمة، كلها أهداف تشارك فيها إسبانيا. ونرجو أن نسهم فعليا في تحقيقها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول إن الحكومة الإسبانية ترحب بتأييد الأمين العام في تموز/يولية الماضي للمبادرة الإسبانية، التي اشتركت في تقديمها تركيا، بإنشاء فريق رفيع المستوى سوف يقدم تقريرا قبل نهاية عام ٢٠٠٦ بشأن خطة عمل لتحالف مقترح للحضارات.

وفي عام يمثل الذكرى الخمسين لانضمام إسبانيا لعضوية الأمم المتحدة، هل لي أن أؤكد مجددا التزام بلدي المخلص والراسخ بمقاصد الميثاق ومبادئه، وبتعددية الأطراف الفعالة، وبتجديد الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب الفخامة السيد فراديك باندیرا میلو دي منيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

الرئيس دي منيزيس (تكلم بالبرتغالية؛ والنص الإنكليزي مقدم من الوفد): الآن بينما نحتفل بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة، نجد أنفسنا مجمعين على التسليم بأن المجتمع الدولي قد مر بكثير من التغييرات المتنوعة التي تجعله شديد الاختلاف عن المجتمع الذي كان موجودا في عام ١٩٤٥ الذي بعد عهدنا به. وهذا يجعل ضرورة تعديل هذه المنظمة وإعادة تنشيطها واضحة جلية.

وليس قط من المغالاة أن نشدد على التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجهها البشرية، وعلى وجه التحديد الأمراض المعدية، وتدهور البيئة، والكوارث الطبيعية، والجريمة المنظمة الدولية، والفساد، وانتشار جميع أنواع الأسلحة، والإرهاب، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وغيرها.

واليوم يجب أن نعترف جميعا بأننا، رغم التغييرات الهامة التي طرأت على الساحة السياسية الدولية، ما زلنا نعيش تحت وطأة الشواهد الدائمة والملحة على التهديدات الجديدة، التي يجب أن نتخذ إزاءها موقفا أقوى يترع إلى التدخل لمنع التجاوزات التي يمكن أن تعرض للخطر بقاء البشرية والطبيعة ذاتها. والقضاء على الجوع والفقر المدقع، وكفالة التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية، وتطوير شراكات عالمية، والحد من وفيات الأطفال الرضع، والنهوض بصحة الأمهات والأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي والملاريا، كل هذه أمور تتطلب عملا جماعيا ومن ثم تشكل تحديا هائلا لنا جميعا.

أما فيما يتعلق بأهداف الألفية، فنحن جميعا ملمون بها. ونعلم أنها أهداف طموحة، ولكنها تشكل غاية ممكنة التحقيق إذا توافرت الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء، مقترنة بتوفير الموارد المالية اللازمة. لذلك يجب تحويل الأقوال والوعود إلى أفعال ملموسة.

وإدراكا من سان تومي وبرينسيبي لمسؤولياتنا ولضرورة تهيئة أوضاع وأجواء مواتية للوفاء بأهداف الألفية، فإنها قد اعتمدت خطة استراتيجية للحد من الفقر. وشارك في تنفيذها كثير من الشركاء الرئيسيين في التنمية، ونحن نطلب منهم مواصلة تقديم الدعم، فبدونه سوف تستمر مؤشراتنا الاقتصادية في التدهور.

وفيما يتعلق بأهداف الألفية، هل لي أن أبدي بعض ملاحظات على تقرير لجنة أفريقيا، وهي مبادرة من رئيس وزراء المملكة المتحدة، السيد توني بلير. وهذه المبادرة، بما

فيها التوصيات المرفوعة للحكومات الأفريقية، طيبة، وأرجو أن يؤيدها جميع الأعضاء في مجموعة الثمانية وأن يعملوا على تنفيذها.

وإذا حللنا مختلف حالات الصراع، ولا سيما في أفريقيا، التي لم يتسن حلها إلا بفضل تدخل الأمم المتحدة، نجد أنفسنا مضطرين لملاحظة أن الحل السياسي للصراع في عدة حالات لم تجر متابعته بالقدر الكافي، مما خلف حالات اجتماعية واقتصادية خطيرة دون حل، وكثيرا ما كانت لها آثار ظاهرة على السكان.

وتعرب سان تومي وبرينسيبي عن تأييدها لفكرة إنشاء لجنة للسلام تتمثل وظيفتها في مد يد العون في منع نشوب الصراعات. وبالمثل، نؤيد فكرة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام. وفي حالة أفريقيا، سوف يتيح هذا التعاون المعزز مع الهيئات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي على وجه التحديد تخصيص الموارد في هذا المجال.

ويجب ألا يغفل الإصلاح المرغوب لمنظمتنا عن ضرورة أن نضفي على الأمم المتحدة طابعها العالمي الحقيقي، بحيث تمثل فيها جميع دول العالم، وهذا واقع لم يحدث بعد بالنسبة لسكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليونا.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا.

الرئيسة هالونن (تكلمت بالإنكليزية): أقدم تحياتي للرئيسين المشاركين. وأود أن أعرب عن شكري الودي لجميع من أسهموا في الإعداد لمؤتمر القمة هذا، وبخاصة السيد جان بينغ والأمين العام كوفي عنان.

إن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان تسير معا جنبا إلى جنب، وهي عوامل رئيسية في الوصول إلى عالم أكثر عدلا. و فرص النجاح اليوم هائلة أكثر من أي وقت مضى. فلدينا القدرة ولدينا المعارف والموارد. وما ينقصنا هو التنفيذ.

إننا جميعا جزء من نفس المجتمع العالمي. وبالتعاون الفعال، يمكننا أن نصلح العولمة ونجعل منها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فإزالة الفقر والتفاوت وتعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد والبيئة هي أهدافنا المشتركة. ويتعين علينا تحسين حالة المرأة وحقوقها واحترام حقوق الأطفال.

وقد بدأ المجتمع الدولي يتفهم أهمية البعد الاجتماعي للعولمة. ولا بد من جعل العمالة هدفا عالميا. ويمثل حق الحصول على العمل اللائق والتعليم عاملا أساسيا في نقل الأفراد والأمم من الفقر إلى الازدهار.

وقد وجه المؤتمر الثاني لعملية هلسنكي بشأن العولمة والديمقراطية، المنعقد في الأسبوع الماضي، رسالة إلى اجتماع القمة هذا. وسيساعد الحوار بين الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية في تشجيع العولمة المنصفة. وهناك حاجة أيضا إلى فتح مجال أوسع للحوار المتعدد الشركاء في الأمم المتحدة.

إن أهداف ميثاق الأمم المتحدة ما زالت صالحة. ومن أجل تحقيقها في عالم يتخذ طابع العولمة، فإننا نحتاج إلى تعددية الأطراف الفعالة، وإلى الإصلاحات المؤسسية والموارد الكافية من أجل التنمية. ولذلك، يتعين علينا أن نحسن المساعدة كما ونوعا وفعالية، وأن نحسن، كذلك، الاتساق في رسم السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ننظر إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أنه تحد اجتماعي يتطلب ردا متعدد القطاعات. إن ضمان الصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب أساسي في جميع نواحي التنمية.

إنني أشعر بالارتياح إزاء الوثيقة الختامية التي أرست أساسا للمزيد من العمل في الشهور القادمة. ومع ذلك،

كنت أتمنى أن أرى التزامنا الراسخ بمكافحة الإرهاب مقترنا أيضا بالتقدم صوب نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتحبذ فنلندا الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ويجب أن تستعيد الجمعية العامة صلاحياتها. وينبغي لنا أن نجد حلا لمسألة إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وينبغي توسيع المجلس بزيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ويتعين علينا نستمر في إجراء الإصلاحات الملائمة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وترحب فنلندا بقرار إنشاء لجنة لبناء السلام. وينبغي لها أن تبدأ أعمالها ضمن الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم بشكل خاص تعزيز مركز مسائل حقوق الإنسان ضمن الأمم المتحدة. ويمثل قرارنا بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان فكرة ممتازة، ولكن لا بد من إيجاد تسوية لمسألة الطرائق على وجه الاستعجال. ولكي نحرز تقدما حقيقيا، يجب أن نكفل مشاركة عدد ملائم من النساء في أعمال الهيئات الجديدة.

لقد التزمنا بأهداف تنطوي على تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وحتى الآن لم تكن جهودنا كافية. ونشترك جميعا في تحمل المسؤولية لتحويل هذه الأهداف المشتركة إلى حقائق على أرض الواقع.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة فيرا فايك-فرايبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا.

الرئيسة فايك – فرايبيرغا (تكلمت بالإنكليزية): بينما نجتمع لإحياء الذكرى الستين للأمم المتحدة، فإننا نسلم بأنها تحتاج إلى إصلاحات أساسية وبعيدة المدى لكي تبقى منظمة قادرة على التصدي لتحديات العصر في القرن الحادي والعشرين.

إن الحرية من العوز، والحرية من الخوف، وحرية العيش بكرامة يجب أن تكون على رأس أهداف المنظمة لكي نكون قادرين على تلبية التطلعات المشروعة للشعوب في كل بقاع العالم.

وكأحد المبعوثين الخاصين الخمسة للأمين العام، فقد استمعت إلى العديد من تعبيرات التأييد لمقترحات الأمين العام المتضمنة في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“، الذي يمثل وثيقة هامة وتاريخية بالنسبة للأمم المتحدة. ولكن ثبت أن التوصل إلى توافق في الآراء عملية شاقة بالفعل، حيث أن العديدين منا تناولوا هذه المقترحات من وجهات نظر شديدة التباين.

إن رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين يستحق منا الثناء العميق على حسن القيادة والصياغة الماهرة لوثيقة ختامية أبرزت شواغلنا وتطلعاتنا بإنصاف وتوازن دقيق. وسيوفر لنا اعتماد هذه الوثيقة إطارا للعمل. والرهان اليوم أصعب مما كان في أي وقت مضى.

ويجب علينا أن نبدي الإرادة السياسية والشجاعة لكي نمضي قدما في تنفيذ قراراتنا. وقد أكدنا من جديد على التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية لمؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة، وهي تخفيض الفقر والمرض، والنهوض بتعليم الأطفال، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز التنمية المستدامة على نحو لا يضر بالبيئة، وتهيئة بيئة دولية مواتية للسلام والأمن بين أمم هذا الكوكب. وينبغي لإدارة أي برنامج للمساعدات أن تتحلى بالمسؤولية من خلال الحكم الرشيد وبطريقة مخلصة ومنفتحة وشفافة.

إنني أشعر بالارتياح لأننا توصلنا إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى إنشاء لجنة لبناء السلام في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام. ويمكن للجنة أن تؤدي دورا أساسيا في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء الصراع وفي تكريس السلام المستدام.

وأشعر بالارتياح، كذلك، إزاء اتفاقنا بشأن إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، ولكنني أود التأكيد على أن هذا المجلس ينبغي أن يتمتع بسلطات حقيقية. وأرحب بالقرار بتعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبتوفير الموارد اللازمة لاضطلاعه بأنشطته.

إن حقوق الإنسان تسير جنبا إلى جنب مع الديمقراطية وبالتالي، فإن لاتفيا تؤيد إنشاء صندوق للديمقراطية. وأنا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن هذا الصندوق يمكن أن يقدم مساعدات قيمة للبلدان التي سلكت طريق تعزيز النظام السياسي الديمقراطي وسيادة القانون.

إن إدانتنا القاطعة للإرهاب بكل أشكاله وتجلياته تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. فالإرهاب آفة تتطلب جهودا حثيثة من جانب المجتمع الدولي بأسره من أجل هزيمته التي لا بد منها. ويتعين علينا أن نتقدم بسرعة نحو إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

لقد أمضينا ١٢ عاما من المناقشات حول إجراء تغييرات في مجلس الأمن. ومع أننا، في الواقع، نتفق جميعا على ضرورة إصلاح هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة وجعلها أكثر تمثيلا لحقائق العصر السياسية والجغرافية، إلا أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول طريقة القيام بذلك. ومن المنتظر أن يكون حل هذه المسألة واحدا من أشد الحلول استعصاء، ولكن لا يجوز لنا أن نتخلى عن جهودنا للتوصل إلى اتفاق معقول قبل نهاية العام.

لقد واجهت الأمم المتحدة جملة من الظروف الصعبة في الآونة الأخيرة.

ويجب ألا ننسى أبدا السنوات الطويلة التي ينفقها العاملون في الأمم المتحدة في الخدمة المكرسة والتضحية. ونرى مع الأسف أيضا حالات لابتزاز الأموال والسرقات والاختلاس في الهياكل الإدارية للأمم المتحدة. وقد سمعنا قصصا تثير الرعب عن حالات اغتصاب للنساء والأطفال والإساءة إليهم من قِبل أفراد حفظ السلام ذوي الخوذ الزرق. ولهذا السبب يجب أن نتخذ بعض قرارات صعبة ومسؤولة ولهذا السبب أيضا يجب أن نطبق بعض تدابير حازمة لكفالة عدم حدوث هذه التجاوزات الكبرى قط ثانية. ويجب أن نفعل ما يلزم لتعزيز هذه المنظمة وإصلاحها، لأن العالم بحاجة فعلية إلى الأمم المتحدة، بغض النظر عن نقائصها. وهو يحتاج إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به صاحب الفخامة السيد فستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): منذ خمس سنوات اجتمعنا هنا في نيويورك لنعلن بدء ألفية جديدة. وفي كثير من الحماس والأمل، عقدنا العزم حينئذ على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا. والتزمنا بشكل خاص بمكافحة الفقر المدقع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، والصراعات البشرية، والتدهور البيئي، والاحترار العالمي. وقد أصبح الإعلان بشأن الألفية الذي اعتمد هو الإطار الذي نحدد لأنفسنا بواسطته الأهداف لنكفل اتخاذ الإجراءات لبناء عالم أفضل لجميع الناس. وفي التزامنا الجماعي بوصفنا الدول الأعضاء في هذه الهيئة، أغنياؤها وفقراؤها، كبارها وصغارها، ضعافها وأقوياؤها، سلمنا بأن علينا التزاما بالعمل المتضافر من أجل إيجاد نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا. كما أدركنا آنذاك أن الأمم المتحدة، بفضل عالميتها، لم تزل الأداة الوحيدة التي يمكننا من خلالها تحقيق آمالنا العالمية.

والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم رهيبة. وقد أصبحت أشد تعقيدا وأكثر إلحاحا مما كانت عليه منذ

٦٠ عاما. وترى بوتسوانا أنه لكي نعزز دور الأمم المتحدة وأهميتها ونبقيها قادرة على الرد على التحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين، يجب أن يتحرك مؤتمر القمة هذا قدما للأمام في بعض مجالات رئيسية، وهي على وجه التحديد تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها سابقا، والتغلب على الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين، وكفالة تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحقيق الإصلاح المؤسسي الذي طال البحث عنه. ولدى بوتسوانا اقتناع بأننا نستطيع عن طريق التدابير المشتركة التغلب على هذه التحديات. وفي هذا الصدد، يوفر توافق آراء مونتيري للمجتمع العالمي إطارا لتعبئة الموارد المالية. وسوف يتم تعزيز التقدم المحرز أيضا في حالة تنفيذ الالتزامات المرتبط بها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية باسكتلندا مؤخرا على نحو كامل وعلى وجه السرعة. ونعرب عن ترحيبنا هنا بالتزام عدد من البلدان المتقدمة النمو بزيادة إنفاقها الإنمائي عن نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها الوطني الإجمالي بين الآن وعام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالتجارة، تشجع بوتسوانا التعجيل بإحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة الحالية، التي يمكن أن تمهد الطريق لإكمال الجولة ذاتها بحلول العام القادم.

وقد أكد فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى من جديد الترابط بين التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وتقع على عاتقنا مسؤولية إيجاد مزيد من توافق الآراء بشأن هذه المسائل في سياق التهديدات والفرص الجديدة التي تواجهنا جميعا في كافة أنحاء هذا العالم المتسم بالعولمة.

ونحن في بوتسوانا ندين الإرهاب بكافة مظاهره. ونرى أن بمقدور المجتمع الدولي الاتفاق على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب استنادا إلى تعريف مشترك وفهم مشترك لما يشكل أعمالا إرهابية. وينبغي أن تسعى هذه الدورة للتوصل إلى اتفاق بشأن هاتين المسألتين المرتبطتين.

والصراعات في قارتنا تهمنا نحن بطبيعة الحال بصفة خاصة. وينظر مجلس الأمن في الوقت الراهن في حالة عدد من البلدان الأفريقية وهي أيضا تمثل جزءا كبيرا من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن أن نقطع بتسوية هذه الصراعات شوطا بعيدا صوب كفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الأفريقية الأوسع نطاقا، وللبلدان المتأثرة ذاتها. وتحقيقا لتلك الغاية، يلزم مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز منع نشوب الصراعات وآليات حفظ السلام.

وقد استمرت المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة منذ أمد طويل، وبعد ١٢ عاما من التفاوض بشأن إصلاح مجلس الأمن، حان الوقت الآن لإحراز تقدم، فقد ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة إلى ١٩١ دولة خلال ٦٠ عاما من وجودها. ويبرز هذا الحاجة إلى تحويل هذه الهيئة البالغة الأهمية لجعلها أكثر تمثيلا لعالمنا اليوم، من خلال زيادة عدد أعضائها وتحسين طرق عملها. ويجب الاعتراف بأن مؤتمر القمة الحالي يواجه قرارات صعبة بشأن إصلاح مجلس الأمن، ولكن التوصيات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى تزودنا بدليل إلى توافق الآراء. وفي هذا الصدد، لا ينبغي اتخاذ أي موقف كما لو كان عقيدة من العقائد، لأن الوضع الراهن ليس في مصلحتنا المشتركة. وبوتسوانا من جانبها على استعداد لإظهار المرونة في مفاوضات تجري بنية حسنة.

لقد نشأ الآن توافق في الآراء بشأن ضرورة تنشيط الجمعية العامة في الدور الذي تؤديه بوصفها الجهاز التداولي لصنع السياسات والجهاز التمثيلي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تتفق بوتسوانا مع الرأي القائل بأنه يجب إعادة

تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها ، وأن رئيسها ينبغي أن يؤدي دورا قياديا أكبر في إعادة تركيز جدول أعمالها. وقد أظهرت بوتسوانا على مر السنين التزاما بمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا تزال هذه المبادئ ذاتها تحفز التزامنا بكفالة إبراز المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في جدول أعمالنا العالمي. ولذلك فإننا ندعم التدابير التي يقصد بها تعزيز التركيز على قضايا حقوق الإنسان بما فيها إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان. وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية جانب من الولاية العامة للأمم المتحدة لحماية شعوبنا. وفي هذا العصر لم نعد نقدر على الوقوف متفرجين في حالة عدم قيام بلد ما بحماية مواطنيه من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نعتنق مفهوم ''المسؤولية عن الحماية''.

ومن المبادرات الطيبة الأخرى التي تؤيدها بوتسوانا إنشاء لجنة بناء السلام. ولدينا اقتناع بأن هذه الآلية الهامة للإنعاش بعد انتهاء الصراع يمكن أن توجد الفرصة لملايين الناس كي يحققوا التنمية المستدامة حيث كانت القلاقل واليأس. وتثني بوتسوانا على الأمين العام لجهوده المستمرة لتنفيذ الإصلاح الإداري للأمم المتحدة. ولتيسير الولاية التي أوكلناها إليه على نحو أفضل، لن يلزم الأمين العام موارد ملائمة فحسب، بل يلزمه أيضا مزيد من السلطة، حتى يكفل قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة للأولويات الناشئة.

وفي الختام، يتيح لنا مؤتمر القمة هذا فرصة تاريخية لاتخاذ قرارات بعيدة الأثر بشأن إصلاح المنظمة. وترى بوتسوانا أن الإصلاح أمر حتمي إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون قادرة على الرد على التحديات الخطيرة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد برويز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية.

الرئيس مشرف (تكلم بالانكليزية) من دواعي الشرف أن أخاطب الدورة الستين هذه للجمعية العامة. إننا نشارك في حدث تاريخي – المسعى المبذول لإقامة نظام دولي عادل للقرن الحادي والعشرين. وستكون للقرارات التي سنتخذها هنا نتائج بعيدة المدى. ولذلك، تقع على عاتقنا المسؤولية المقدسة عن أن نقدم ميراث الأمل والسلام لأجيال المستقبل. ولا يسعنا أن نفشل في ذلك.

وبفضل الأمين العام والرئيس جان بينغ، فإن عملية عام من التأمل والمناقشات قد أنتجت أفكارا ومقترحات لتعزيز الأمن الدولي والتنمية وحقوق الإنسان.

وتتيح لنا هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى فرصة للالتزام من جديد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. دعونا نتعهد بأن نحوِّل الأمم المتحدة إلى مؤسسة أكثر فعالية وأهمية للقرن الحادي والعشرين.

ونعتقد أن الأمن الدولي يتم تعزيزه على أفضل وجه عندما ترى كل دولة أن السلام يخدم أفضل مصالحها؛ وعندما تؤمن الدول بأنها تستطيع أن تحقق مصالحها من خلال التعاون المتبادل؛ وعندما يتم إرساء أسبقية المبادئ العادلة على حقائق القوة غير المتساوية؛ وعندما توافق الدول على تسخير الأمم المتحدة للمواءمة بين سياساتها والتوفيق بين مصالحها.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بشكل منفتح بالنيابة عن مجموع الأعضاء. وينبغي للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلا، لا بإضافة نخبة جديدة، بل بأن يكون انعكاسا لكامل طيف عضوية الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الحوار الصبور وتوافق الآراء العام.

إن التحديات التي يواجهها السلام والأمن الدوليان هائلة ومتعددة. ومن بينها الإرهاب وتهديد أسلحة الدمار الشامل. ولكن حتى عندما نتصدى لتهديدات جديدة، لا يجوز لنا، ولا يمكننا أن ننسى ميراث المشاكل المستحكمة التي خلّفها الماضي. وينبغي أن يأتي السلام والعدالة إلى شعب فلسطين، وكذلك إلى شعب جامو وكشمير.

ويجب أن نكون مستعدين ليس لإعلان مبادئنا فحسب، بل أيضا لأن ندافع عنها، وفوق كل شيء لأن نمارسها. ويجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن.

وبهذه الروح، تجري باكستان حوارا مركبا مع الهند. ونريد لعملية الحوار أن تؤدي إلى بداية عهد جديد من السلام والتعاون في جنوب آسيا. وينبغي لأمتينا ألا تظلا أسيرتين للكراهية والماضي، ولدورة المواجهة والصراع. ولتحقيق ذلك، من الضروري إيجاد حل عادل للنزاع حول جامو وكشمير يكون مقبولا لدى باكستان والهند، ومقبولا في المقام الأول لدى شعب كشمير.

اليوم، يشكِّل الإرهاب تهديدا رئيسيا للنظام العالمي. ويجب علينا أن نحارب الإرهاب بكل أشكاله وأن نمنعه وأن نقضي عليه. ونحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة للنجاح. وفي نفس الوقت، نحتاج إلى فهم الدوافع وراء أعمال الإرهاب وأن نتصدى لها. إن تلك الدوافع لا يمكن أن تبرر الإرهاب ولكنها تفسره. ولكي نقضي على عنف الإرهاب، علينا أن نقضي عليه في عقول الإرهابيين المحتملين. فما من دين يجيز الإرهاب. ودوافع الإرهابيين، مهما كانت مضللة، تظل دائما سياسية. وقد اقترحتُ استراتيجية اعتدال مستنير، يمكنها أن تضمن النجاح في القضاء على الإرهاب والتطرف. وإنني على ثقة بأنها ستنعكس في مداولات اللجنة الجديدة المعنية بتحالف الحضارات، التي أنشأها الأمين العام.

إن أسلحة الدمار الشامل يجب ألا تقع في أيدي الإرهابيين. ولمنع ذلك، يجب أن نسعى للقضاء على الإرهابيين وعلى أسلحة الدمار الشامل. وإن النتائج الرهيبة لحرب نووية تحتم علينا منع نشوب مثل تلك الحرب. ويشكل الانتشار والامتلاك المستمر للأسلحة النووية خطرا عالميا غير مقبول. وعلينا أن نطور توافقا جديدا في الآراء لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحتاج أيضا أن نمنع تكديس وبناء الأسلحة والقوات التقليدية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، لا سيما في مناطق التوتر كالشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال شرقي آسيا. وستستمر باكستان في تشجيع إنشاء نظام انضباط في مجال الأسلحة النووية والتقليدية في جنوب آسيا.

السلم والتنمية مترابطان. وعلى الرغم من أن إجراءات التنمية يجب أن تكون محلية بشكل رئيسي، فإنها تعتمد في عصر العولمة على البيئة الاقتصادية الخارجية. ومن المتناقضات أن العولمة أدت إلى زيادة الفقر والازدهار كليهما. إن قواعد التجارة الدولية وحق الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا ليست لصالح الفقراء والضعفاء. وفي حقيقة الأمر، ينبغي أن يعطى الفقراء صفة ''المعوق الإنمائي'' لتمكينهم من الاندماج بنجاح في سوق عالمية لمتنافسين غير متكافئين.

إن تمكين المرأة من خلال استراتيجية واضحة، كالتي بدأناها في باكستان، يتسم بأهمية حاسمة بشكل خاص في تحقيق التغيير الاجتماعي. واحترام حقوق الإنسان عنصر مكون في كل من السلام والتنمية. وللحقوق الاقتصادية أهمية تضاهي أهمية الحقوق السياسية والاجتماعية. إن الإنسان الجائع ليس بالحر على الإطلاق. وهيكل حقوق الإنسان الذي سنقيمه – كمجلس حقوق الإنسان المقترح – ينبغي أن يعزز حقوق الإنسان من خلال التعاون والدعم

المتبادل. ويجب منع وقوع أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة المماثلة. وكخطوة أولى، ينبغي أن تكون لدى الأمم المتحدة سلطة دائمة لإرسال بعثات تقصي الحقائق إلى المناطق التي يكون قد اندلع فيها الصراع.

لقد أسهمت باكستان بشكل نشط وبناء في الإعداد للقرارات الهامة لهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى. وسنعمل بالمثل لضمان ترجمة قراراتنا إلى أفعال.

فلنعقد العزم، في هذا الاجتماع، على أن نجعل الفقر تاريخا غابرا، والسلام دائما، والحرية عالمية.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد روبرت غبرئيل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيسين على قبول هذه المهمة الشاقة، مهمة ترؤس هذا الحدث التاريخي. وأنا على ثقة بأن قيادتهما المقتدرة ستمكننا من الاضطلاع بأعمال هذه الدورة بنجاح.

قبل خمسة أعوام، اجتمعنا هنا في نيويورك في مؤتمر قمة الألفية، واتفقنا على ثمانية أهداف إنمائية، اعتقدنا أنها كانت واقعية وقابلة للتحقيق. وكنا نرجو، في حالة تساوي جميع الأشياء، أن نتمكن من الوفاء بالأهداف التي وضعناها لأنفسنا في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

وقد حان الوقت الآن لكي نستعرض التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الإعلان بشأن الألفية. ومن دواعي الأسف، بالنسبة لكثير من البلدان النامية، بما فيها زمبابوي، أن جميع الأشياء لم تكن متساوية. فتقريرنا المرحلي الوطني، الذي صدر مؤخرا، يدل على أن جهودنا قد تأثرت تأثرا خطيرا بحالات الجفاف والسيول المتكررة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبالطبع، بالجزاءات الانفرادية التي تفرضها علينا بلدان لا تريد لنا الخير.

ونتيجة لذلك فإننا نتخلف في كثير من أهدافنا. ومع أن التحديات كبيرة، فكذلك التزامنا بتحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، حتى بإمكانياتنا المحدودة. وإنجازاتنا في مجال التعليم الابتدائي العام تشهد بذلك التصميم. كما أننا التزمنا بالتصدي للفقر المدقع والجوع بإعادة توزيع الأراضي على غالبية مواطنينا، الذين كان قد حكمت عليهم سنوات الاستعمار وتداعياته بالعيش في أوضاع بائسة.

وفي استعراضنا للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تكون لدينا الشجاعة لتجاوز مجرد اتخاذ الأوضاع التمثيلية التي تتميز بالسباب وتوجيه الإشارات والاتهامات الباطلة. وينبغي أن تمنح البلدان النامية حيزا للسياسات يتيح لها وضع استراتيجياتها الخاصة التي تلائم احتياجاتها الإنمائية، ضمن إطار يسمح بالمساءلة والشفافية والنزاهة في النظام. فلا يمكن للتنمية أن تستمر في سياق أشكال التصلب العقائدي والنماذج التي لا تنطبق على الأوضاع والظروف المتباينة التي توجد في البلدان النامية.

ولهذا السبب، من المهم في الإدارة الاقتصادية العالمية وتشكيل السياسات التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية كفالة وجود عملية شاملة للجميع في صنع القرار يمكن للبلدان النامية أن تؤدي من خلالها دورا مجديا. والواقع ببساطة هو أن جميع الحكومات تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن تعزيز وصون التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. وينبغي للجهود الدولية أن تكمل فقط البرامج الوطنية.

ولا يكمن التحدي الذي يواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات والأهداف وتعريفاتها، بل يكمن في درجة التنفيذ. فلم يجر عمل ما يكفي للوفاء بالالتزامات المقطوعة في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة

التابعة للأمم المتحدة. ونحن لذلك نشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر والكبير والمقصود بوضوح في المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، ونؤكد مجددا الحاجة الماسة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملموس، على النحو المتفق عليه في مونتيري بالمكسيك.

وبينما نتداول بشأن الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، لنفعل ذلك على نحو صريح وشفاف وتشاوري، يعمق تعددية الأطراف ويوطدها. ولنحاول أن نؤمّن العالم بالتصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الحالي التي توجد في الفقر والجوع والمرض من ناحية، وفي التعصب، والمعايير المزدوجة، وكره الأجانب والانتقائية والعزة بالإثم في نهجنا حيال المسائل من ناحية أخرى. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة بعد إصلاحها منظومة تؤدي دورا رئيسيا في تنسيق المسائل المتعلقة بالتنمية. وينبغي ألا تكون الرؤية التي يجب أن نعرضها بالنسبة للأمم المتحدة في المستقبل رؤية لمنظومة مليئة بالمفاهيم الغامضة التي تتيح فرصة للدول التي تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فالمفاهيم من قبيل ''التدخل الإنساني'' و''المسؤولية عن الحماية'' بحاجة إلى تمحيص دقيق لاختبار الدوافع التي لدى الداعين إليها.

والمشاورات الجارية بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة هي في المقام الأول من الأهمية لنا ولسائر العالم. فهياكل القوة المنبعجة الراهنة في الهيئة العالمية لا يمكن التغاضي عنها لأي أسباب متعلقة بالديمقراطية يمكن تصورها. وينبغي أن يعاد تشكيل أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، بحيث تنعكس فيها الإرادة الكاملة للدول كبيرها وصغيرها. ويلزم أن نتجنب الحالات التي تملي فيها بلدان قليلة، بسبب أوضاعها المتميزة، أو ثروتها أو قوتها العسكرية، جدول الأعمال بالنسبة لجميع الآخرين. لقد شهدنا أمثلة على انتهاك الأقوياء لسيادة بلدان صغيرة وضعيفة ولسلامتها الإقليمية، في تحدٍ للنظم والأحكام الواردة بميثاق الأمم المتحدة، بل جرى ذلك بالاستناد إلى أكاذيب مختلقة، أكاذيب تقال لافتعال أساس للعدوان. وقد رأينا ذلك العدوان يقع، حتى في سياق ما يطلق عليه الائتلاف. فالائتلاف لتحدي القانون الدولي يصبح ائتلافا للمعتدين؛ بل إنه يصبح ائتلافا للشر.

ويلزم أن يعود المجتمع الدولي، كما يفعل الآن، إلى نقطة البداية ليعيد اكتشاف خطة السلام والأمن والتنمية للجميع ويعيد تأكيدها ويسعى لتنفيذها على نحو عملي من خلال تعزيز التعاون الحقيقي المستند إلى احترام السيادة والمساواة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، قوية أو غير قوية.

وفي هذا السياق نهيب بالمجتمع الدولي أن يظل وفيا للمبادئ والأهداف الأصلية لميثاق الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية. وسوف يتيح لنا ذلك أن نورّث للأجيال المقبلة عالما أوفر أمنا ورخاء واستقرارا بكثير. ويحدوني الأمل في أن نكون قد أكدنا التزامنا بتلك المثل العليا ونحن نختتم مداولاتنا في هذه الدورة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة.

الرئيس بوتفليقة: لن أكون مبالغا في التشاؤم إذا قلت إن حالة العالم الذي نعيش فيه حالة جد مزرية. ففضلا عن الإرهاب الذي لا يكاد يخلو منه الآن أي مكان، ها هي ذي الكوارث الطبيعية تضرب هنا وهناك ساكنة بعنف. أما بيئتنا فهي تتدهور بشكل خطير بسبب استهلاكنا الفوضوي والمفرط لثرواتنا الطبيعية وبسبب انتشار تصنيع يغلّب الحرص على تحقيق الأرباح الآنية. أين هي إذن التعهدات التي

قطعناها سويا على أنفسنا لوضع حد للفقر، لوضع حد للمرض، لوضع حد للبؤس؟

ينبغي لنا أن نتمكن من الاعتماد على منظمتنا. لقد بدأت هذه المنظمة، التي تم إنشاؤها في زمن غير زماننا وإعدادها لزمن غير زماننا، تعاني من قصور خطير عن مواجهة مشاكل العالم الحديث مما يجعل السلم الدولي سلما هشا ويحوّل ما زعم بصدام الحضارات وصراع المصالح إلى واقع ملموس.

تمثل منظمة الأمم المتحدة مكسبا ثمينا. وهي بحاجة إلى إصلاح يتيح لها التساوق أكثر مع الواقع السائد اليوم. والإصلاح هذا يجب ألا يقتصر على توسيع مجلس الأمن عدديا أو مضاعفة صلاحياته. فهناك جوانب أخرى على نفس القدر من الأهمية يبدو لنا من الممكن التوصل بشأنها إلى اتفاق يحسّن الأوضاع.

إنني أريد التطرق إلى الدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به الجمعية العامة المؤتمنة على السيادة الدولية، ولكن ينبغي كذلك إعادة النظر في مجمل المؤسسات التابعة للمنظمة. فينبغي أن يكون واضحا أن الحرص على تجديد منظمتنا يجب أن لا يشكك في تمسكنا الثابت بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ولا في إيماننا بأفضال القانون والعمل الدوليين.

إن الظلم الذي لا يطاق المسلط على الشعب الفلسطيني شهادة تثبت إخفاق وعجز النظام الدول خلال العقود الستة الأخيرة. بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى تطبيق الشرعية الدولية في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، التي ما زالت مطروحة بإلحاح على المنظمة كاختصاص عيني ينبغي توكيده وكمسؤولية ينبغي الاضطلاع بها بالتمام والكمال.

إن مساهمتنا هذه في تحسين وتدعيم مؤسساتنا الدولية تقوم على ما يحدونا من تطلعات. فمنتهى أملنا هو أن ينبثق النور في نهاية المطاف من احتكاك كل الأفكار فيضيء نبراس الأمل أمام البشرية على طريق المستقبل.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد نستور كارلوس كيرشنر، رئيس الجمهورية الأرجنتينية.

الرئيس كيرشنر (تكلم بالإسبانية): قبل خمس سنوات تجمعت حكومات بلداننا في هذه القاعة بالذات، أملا منها أن تضافر جهودها في حل بعض من أكثر المشاكل التي تواجه شعوبنا إلحاحية وخطورة. وهكذا ظهر إعلان الألفية وظهر معه التزام متجدد من قبل المجتمع الدولي بتعددية الأطراف واحترام الكرامة البشرية. وجرى الترويج لأهداف محددة ملموسة في مجال التنمية بهدف حل المسائل الحتمية، مسائل الجوع والفقر ومعدلات وفيات الرضع والأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والأوبئة الأخرى، والمسائل المتعلقة باللامساواة الاجتماعية واللامساواة القانونية بين الجنسين. إن تقييم ما أنجزناه في السنوات القليلة هذه ليس مرضيا أبدا. وشدة الحالة السيئة ظلت أساسا كما كانت. لكن النجاحات المتواضعة المحرزة في بعض المسائل ينبغي أن لا تضعف إرادتنا أو تخدر ضمائرنا. فالفقر والجوع والمرض تظل تعصف بنسب كبيرة جدا من النساء والرجال في كل أنحاء العالم. وغياب سيادة القانون والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في شتى أرجاء العالم تسبب معاناة كبيرة وترسخ انعدام الاستقرار السياسي والصراعات الأهلية. وإن الأخطار الجديدة الجسيمة التي تهدد الأمن الدولي تخللت كامل طيف النقاش الدولي. إن الفقر واللامساواة الاجتماعية والظلم والإقصاء الاجتماعي والتباعد بين التوقعات والواقع تتسبب في ظهور عنصر من انعدام الاستقرار يعمل ضد تقوية الديمقراطية والتنمية.

وجزء كبير من المشكلة ربما يكمن في اختلال التناسب بين البيانات والتعابير الصادقة عن الأماني والأعمال. وهذا جلي في مجالين رئيسيين، الديون والتجارة الدولية. إن الإصرار على السياسات التمييزية المجحفة في التجارة الدولية واحد من العوائق الكثيرة أمام التنمية، سواء للدول الأفقر أو البلدان المتوسطة الدخل، مثل بلدي، الأرجنتين.

إن انتشار المكون الإيديولوجي في سياسات مؤسسات الإقراض الدولية يثير الجزع أيضا. وما يسمى بالنهج الأرثوذكسي تجاه الديون ظهرت عيوبه وقلة كفاءته وتسبب في تدهور ظروف الفقر في العالم النامي، وهذا ربما يكون المجال الذي يصبح فيه هذا العنصر أكثر جلاء. إن التنمية الاقتصادية والأمن وحقوق الإنسان هي الركائز الأساسية للأمم المتحدة، ومن ثم فإن التقدم الذي نحرزه في هذه المجالات الثلاثة جميعها خير ضمان للسلم الدولي ورخاء البشرية.

لقد بدأت الأرجنتينن بجهد جهيد، تعود إلى طريق التنمية، وقد حققت نموا مستداما في اقتصادها، وتمكنت في الوقت ذاته من تحقيق تخفيضات كبيرة في مؤشرات البطالة والفقر. وبعد خروج الأرجنتين من الأزمة تبين المؤشرات نموا مستداما في الاقتصاد وفائضا في رصيد الحسابات المالية الخارجية، مقرونا بانتعاش في الاحتياطيات الوطنية. لقد حققت الأرجنتين نموا بنسبة ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ و ٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ وأكثر من ٩ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. والفائض الأولي الموحد يبلغ ٥ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت الاحتياطيات من ١٠ بلايين دولار تقريبا إلى أكثر من ٢٥ بليون دولار. وستتجاوز الصادرات هذه السنة ٤٠ بليون دولار، بنمو من المقدر أن يصل إلى ١٥ في المائة تقريبا.

البطالة انخفضت من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٢,١ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وانخفض الفقر من ٥٧,٥ في المائة إلى ٤٠,٢ في المائة، ومعدلات الفقر المدقع انخفضت من ٢٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، وما زالت مستمرة في الانخفاض. ومؤشر الرواتب العام الحقيقي ارتفع بنسبة ١٦ في المائة.

ومنذ التغلب على أزمة التخلف في تسديد الديون دأبت الأرجنتين على تقوية موقفها كهدف للاستثمار الأجنبي. وتتجاوز نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩١,٥ في المائة. ونسبة الأمية تقل عن ٣ في المائة ونسبة التعليم بين النساء تتجاوز ٩٧,٤ في المائة. وتتزايد نسبة مشاركة النساء، ونتيجة لذلك، تحتل النساء نسبة ٣٣ في المائة من المقاعد في مجلس النواب و ٤٣ في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ. وانخفضت معدلات وفيات الرضع انخفاضا كبيرا من ١٦,٨ في الألف إلى ١٣ في الألف في الوقت الحاضر. ويجري الآن تنفيذ برامج صحية عامة تشمل السكان كافة. ويجري توسيع شبكات المياه الصالحة للشرب والمجاري. وبالاتفاق مع البرازيل، سيجري إنتاج الأدوية ليتسنى شمول جميع السكان المصابين بالإيدز بأسعار يمكن تحملها. ومن المؤسف أننا لم نتلق الدعم خلال هذه العملية من الانتعاش والتوسع والتحول من صندوق النقد الدولي، الذي كان يقدم المساعدة قبل تطبيق نظام تحويل العملة بأسابيع معدودة. وقد سددت الأرجنتين، أثناء أزمتها، مدفوعات صافية تناهز ١٣,٥ بليون دولار.

ونحن، شأننا شأن بلدان نامية كثيرة، ما زلنا نتحمل عبء سوء الفهم العتيق هذا لمسألة المديونية ونظام تجاري دولي مجحف تجاه المنتجات الزراعية، حيث تكبل الإعانات والحواجز غير التعريفية في البلدان المتقدمة النمو أيدي بلداننا وتمنعها من النمو الكامل المستند إلى مواردها الفعلية.

ومن هذا المنطلق، نناشد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي من المقرر أن يعقد في هونغ كونغ بالصين، أن يفي بالوعد المتنصل منه بوضع التنمية في محور التجارة الدولية.

إننا نتابع باهتمام النقاش الدولي حول مفهوم القدرة على تحمل الدين الخارجي.

ونؤمن بأن أهمية الشؤون المالية الدولية أكبر من أن تترك في أيدي مصالح متعاضدة تضر باستقرار الأسواق وتميز ضد المستثمر الصغير وتزرع بذور سياسات تتكرر دوريا.

لهذا السبب اقترحنا، في شتى المنتديات، الأخذ بتعديلات تزيد من الشفافية في النظام المالي الدولي وتحرر هذه المنظمة من تأثيرات جماعات ضغط مالية معينة وتجلب استقرارا معززا لتدفق رأس المال، الذي يشجع المستثمرين الصغار.

لا توجد في هذا عقيدة ولا اعتبارات سياسية. إننا نذكر حقائق دامغة تبرهن على أن هذه المنظمات المالية لم تضطلع بالدور الذي يتعين عليها أن تضطلع به.

وبالنظر إلى المستقبل، رسم بلدنا استراتيجية هيكلية لتخفيض الدين بهدف الحصول على درجات من الاستقلالية في سعيه إلى تنفيذ خططه للتنمية ونمو اقتصاده.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد من جديد أن تسديد الالتزامات المالية الخارجية يجب أن لا يتم بها على حساب الموارد المتعهد بصرفها في المجالات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان والعمالة. وسنكون حازمين في التمسك بهذا الموقف عندما نتعامل مع منظمات الاقتراض الدولية، ونكرر نداءنا بزيادة الشفافية والديمقراطية ومطالبتنا بإجراء تغييرات هيكلية عميقة وبتنقيح سياساتها بغية كفالة الإنصاف وتحقيق الكفاءة.

وتمشيا مع ذلك، تشارك الأرجنتين، منذ عام ٢٠٠٤، في تقديم قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يلمّح بوضوح إلى العلاقة بين الديون الخارجية واستحالة التمتع الفعال بحقوق الإنسان.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل القوي لشعب الأرجنتين في أن تواصل الأمم المتحدة قيادتنا على طول الطريق نحو تحقيق السلام والعدالة والتنمية.

لقد أكدت قرارات عديدة لهذه الجمعية العامة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار أن مسألة جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية تُعد من الحالات الاستعمارية الخاصة التي يجب أن تُحل عن طريق المفاوضات الثنائية بين بلدي والمملكة المتحدة. وقد أصدرت لجنة إنهاء الاستعمار إعلانات متكررة في هذا الصدد، ونقدّر تقديرا عظيما الإجراءات التي تتخذها اللجنة من أجل السعي إلى حل لهذه المسألة.

ونؤكد مرة أخرى الاستعداد الدائم لبلدي للتوصل إلى حل سلمي ونهائي وعادل لهذا النزاع على السيادة، الذي يشكّل قلقا رئيسيا لشعب الأرجنتين. ولذلك، نحث المملكة المتحدة على الاستجابة فورا لدعوة المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من السيد بنجامين وليام مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

الرئيس مكابا (تكلم بالانكليزية): في عام ٢٠٠٠، أجرى زعماء العالم دراسة متعمقة لعقود من الجهود العالمية والتعهدات التي لم يتم الوفاء بها لمكافحة المستويات غير

المقبولة للفقر. وقد وافقوا على قيم عالمية مشتركة، وأعربوا عن آمالهم في أهداف إنمائية محددة الوقت وقابلة للقياس، هي الأهداف الإنمائية للألفية.

واليوم، بعد مرور خمس سنوات، يقف زعماء العالم متهمين بالفشل في الوفاء بتعهداتهم. فالأهداف الإنمائية للألفية تعبر عن قيمنا المشتركة بشأن حقوق الإنسان الأساسية – ومنها الحق في الحياة بكرامة. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن هذه القيم الأساسية، وعن الواجبات التي تفرضها على جميع البلدان والحكومات. ففعل ذلك سيقلل من إنسانيتنا المشتركة. وينبغي، بدلا من ذلك، أن نجدد التزامنا، فرادى وجماعة، بالأهداف الإنمائية للألفية وبإدماجها بالكامل في سياساتنا الوطنية المحلية، وفي الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الإنمائية الدولية.

منذ فترة طويلة، ما فتئت مناقشة لا طائل من ورائها تدور عما إذا كان الحل لمشكلة الفقر في أفريقيا وغيرها يكمن في المزيد من الأموال. المسألة، بالطبع، ليست ببساطة مسألة أموال فحسب. ولكن بدون الأموال لن تنجح إلا استراتيجيات قليلة، وربما لا تنجح أية استراتيجية على الإطلاق. والحكم الرشيد، بالمثل، ضروري ولكنه وحده لن يستأصل الفقر من جذوره.

إن البلدان النامية لا توجّه اللوم إلى البلدان الغنية والبلدان الصناعية على كل ما يحدث من أخطاء أو ما لا يتم الوفاء به. إن ما تطلبه منها هو مجرد التزام جديد بالوفاء بتعهداتها. ويجب على البلدان النامية، من جانبها، أن تفي بالتزاماتها بتعبئة الموارد المحلية، وإصلاح مؤسساتها للاستجابة للأولويات الوطنية واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة تتبناها الدولة لحفز النمو الاقتصادي. كما يجب الاضطلاع بالالتزامات الأوسع نطاقا فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو، من جانبها، أن تفي بالتزاماتها بزيادة تدفق المساعدة الإنمائية وتحسين فعاليتها؛ وأن تضمن أن تكون جولة الدوحة موجهة نحو التنمية بشكل حقيقي؛ وأن تتبنى عملية أوسع وأعمق لتخفيف عبء الديون؛ وأن تيسّر نقل التكنولوجيا.

أشكر البلدان الغنية القليلة التي حققت أو تجاوزت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشكر الاتحاد الأوروبي لتحديده جدولا زمنيا للبلدان الأعضاء المختلفة للوصول إلى هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. وأشكر زعماء مجموعة الدول الثماني الذين وافقوا، في مؤتمر قمتهم في غلين ايغلز، على زيادة التدفقات السنوية للمعونة وإلغاء ديون أقل البلدان نموا. أهيب بهم ألا ينكثوا في هذه التعهدات الشريفة.

هناك أيضا المناقشة العقيمة حول القدرة الاستيعابية. ويجب أن يتم تقييم البلدان النامية، كل على انفراد وليس بشكل جماعي، لتقرير ما إذا كانت تملك نظام الحكم والقدرة الاستيعابية لكي تستفيد من المستويات المتزايدة للموارد.

اسمحوا لي أن أضرب مثالا ببلدي فيما يتعلق بأهداف التعليم. فقد استطعنا، باستخدام إيراداتنا المحلية المحسنة والمساعدة الإنمائية الرسمية المعززة وتخفيف عبء الديون، أن نستثمر بشكل كبير في التعليم بتحسين فرص الحصول عليه ونوعيته. وقمنا بإلغاء الرسوم المدرسية بالنسبة للتعليم الابتدائي، وزادت نسبة الالتحاق به من ٥٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠,٥ في المائة في العام الماضي؛ وتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

وبحلول عام ٢٠٠٦، ستحقق تنزانيا الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، قبل الموعد المستهدف بتسع سنوات. نعم عندما يقوم بلد نام وشركاؤه في التنمية بالوفاء

بالتزاماتهم، من الممكن حينئذ الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لم يخطر ببالي أن هذه الهيئة، التي تجتمع على هذا المستوى الرفيع، يمكن أن تكون لديها مشاكل ليس في الاتفاق على استئصال الفقر، ولكن في مجرد إعادة التزامها بتخفيضه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. إنني أحث العالم بشدة على أن يزيد من تركيزه على منع الأزمات بدلا من مجرد حلّها. عندما تتحطم طائرة ركاب ضخمة نهرع جميعا إلى تقديم المساعدة؛ ولكننا ننسى أن ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون يوميا بدون داع لأسباب يمكن تجنّبها تتصل بالفقر؛ إن هذه الخسارة تعادل تحطّم ١٠٠ طائرة ركاب كبيرة كل يوم.

إن عددا من خطط النجاح في الحرب ضد الفقر قد تم وضعها منذ عام ٢٠٠٠. وتتضمن هذه الخطط توافق آراء مونتيري؛ واللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة؛ ولجنة أفريقيا؛ ومشروع الأمم المتحدة للألفية وغيرها. فلنبدأ الآن بتنفيذ تلك الخطط.

ليست المعونة عملا من أعمال الصدقة؛ إنها استثمار في السلام والأمن والتضامن الإنساني. وإذا لم نعالج أسباب الفقر، فإننا نضفي الطابع المؤسسي بذلك على أعمال الصدقة. وهذا أمر غير منطقي من الناحية السياسية؛ وغير منطقي من الناحية الاقتصادية؛ وغير منطقي من الناحية الأخلاقية.

إنني أعلن التزام حكومتي وبلادي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب، وأهيب بجميع البلدان، الغنية والفقيرة، أن تنفّذ بالكامل، على الأقل، الوثيقة الختامية المنبثقة عن هذا الاجتماع، وأشيد بالذين قاموا بالتفاوض بشأنها.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد لازلو سوليوم، رئيس جمهورية هنغاريا.

الرئيس سوليوم (تكلم بالانكليزية): إنه ليشرفني ويسعدني حقا أن أحضر هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة. فلولا الأمم المتحدة، لأصبح عالمنا اليوم أقل أمنا وحرية، وأقل عدالة اجتماعية وأقل ديمقراطية.

ومن ناحية أخرى، نواجه اليوم تحديات وتهديدات خطيرة لم يسبق لها مثيل. وهنا، تحضرني الأعمال الإرهابية، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات المسلحة الداخلية. ولا يزال يلاحقنا شبح المعاناة الإنسانية الفظيعة بسبب الجوع والفقر والمرض والكوارث الطبيعية غير العادية التي تقضّ مضاجعنا. ويتعين علينا أيضا أن نواجه التدهور الخطير للبيئة.

إننا نتفق تماما مع تقرير الأمين العام، الذي ذكر فيه أن التحديات التي نواجهها في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان يرتبط بعضها ببعض. وينبغي أن نواجه هذه التحديات وفقا لذلك.

إن الإرهاب مرفوض تحت أي ظرف من الظروف. ويجب على الدول حماية مواطنيها والدفاع عنهم ضد الأعمال الإرهابية بكل الوسائل اللازمة. وفي الوقت نفسه، من واجب الدول الأعضاء حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أملي في أن تفرغ الجمعية العامة من وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب وأن تبرم معاهدة شاملة بشأن الإرهاب.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، تغير عالمنا تغيرا أساسيا. ودخلت حضارتنا عصرا جديدا تميز بانفجار الاتصالات والتجارة العالمية وتفاعلات أخرى من هذا القبيل. غير أن

القيم الأساسية التي دفعت إلى إنشاء الأمم المتحدة لا تزال صالحة. وجوهر هذه القيم كرامة جميع البشر. ويتعين على الدول إيجاد إجابات للتحديات الجديدة، مع المحافظة على نفس الاحترام للكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية.

وموضوع البيئة يستحق اهتماما زائدا. وأود أن أشدد على مسؤولية المجتمع الدولي ككل. ونحن نحتاج إلى فلسفة جديدة تولي الاعتبار الواجب لحقوق الأجيال المقبلة. ويجب على الدول أن تعمل جاهدة من أجل المحافظة على مستوى الحماية الذي حققته. وهنغاريا، إلى جانب البلدان الأخرى، تؤيد وجود إطار مؤسسي أكثر تلاحما للإدارة البيئية الدولية، يؤدي إلى إنشاء منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة. وهذه المنظمة يمكن أن تعمل على أفضل نحو لحماية كوكبنا وينبغي أن تكون حاميا للأجيال المقبلة.

وعلى هذا الأساس، فإن هنغاريا حريصة على الحض على تحقيق المزيد من التقدم في التعزيز والحماية الدوليين لحقوق الأقليات من جانب الأمم المتحدة. ولن ندخر أي جهد لتحقيق هذا.

وأنا فخور بأنه أنشئ مركز دولي للانتقال الديمقراطي في بودابست. وسيشجع المركز البحوث ويقدم المساعدة للذين يطلبون المشورة. وسيكون مؤسسة دولية مفتوحة. والمركز مبادرة من هنغاريا؛ ونأمل أن تجدوه مستحقا للدعم.

إننا بحاجة إلى منظمة متجددة ومُصلحة ويجب أن نكرس أنفسنا من جديد لرؤية الآباء المؤسسين. وستكون هنغاريا شريكا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: قبل خمس سنوات، وفي هذه القاعة اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان الألفية، وكانت تلك لحظة تاريخية، التقى فيها زعماء العالم عند منعطف القرن ليقدموا رؤية جديدة تتماشى والواقع المتغير، وتستطيع أن تعزز نظام الأمم المتحدة، وأن تعطي له قوة دفع جديدة.

واليوم، فإننا نجتمع مجددا لننظر في سبل تفعيل ما سبق أن انتهينا إليه. واسمحوا لي بهذه المناسبة، أن أتوجه إلى السيد جان إليسون بالتهنئة بانتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة، متمنيا لسيادته، ولأعمال هذا الاجتماع الرفيع المستوى النجاح والتوفيق. كما أتوجه بالشكر إلى الرئيس المشارك السيد جان بينغ على قيادته أعمال الدورة السابقة، ومساهمته الطيبة في الأعمال التحضيرية لهذه القمة.

وأعبر كذلك عن تقديري لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لما يتحمله من مسؤولية في إدارة المنظمة الدولية، كما أحييه على جهوده في إعداد تقريره الشامل عن تحقيق الأمن والتنمية وحقوق الإنسان للجميع.

لقد حققت الأمم المتحدة إنجازات لا يستهان بها، كما واجهتها صعوبات لا يمكن إغفالها. ومهما اختلفت وجهات نظرنا حول تقييم نتائج الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية، فإننا لا نختلف على المنظمة، ولا على حاجتنا المستمرة إلى دعم أجهزتها لنتمكن من مواجهة التحديات التي تعترض مسيرة المجتمع الدولي.

وإننا لنتفق، سيادة الرئيس، مع ما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على أن ما سنواجهه خلال القرن الحادي والعشرين يدعونا إلى صياغة مفهوم جديد للأمن الجماعي تتحدد بموجبه المسؤوليات، وترسم وفقا له الاستراتيجيات، وتصاغ على أساسه أدوار المؤسسات، كي تكون أكثر فعالية وكفاءة.

كما نتفق مع مقترحات الأمين العام بشأن إعطاء التنمية والأمن وحقوق الإنسان نصيبا متساويا من الاهتمام باعتبارها المقاصد الثلاثة الكبرى لميثاق المنظمة، حيث لا يمكن تحقيق واحد منها دون تحقيق الآخرين.

وقد آن الأوان لأن يحظى هدف التنمية بنصيبه المستحق، فلا يعالج على أنه أولوية ثانوية، بل يجب أن يوضع، إلى جانب هدفي الأمن واحترام حقوق الإنسان، في مكان الصدارة، لأن تحقيق الأمن، والحفاظ على حرمة حقوق الإنسان لن يتحققا في ظل الحرمان الذي تعيشه مناطق من العالم ما زالت تفتقر إلى الحد الأدنى اللائق للحياة الكريمة.

وليس من قبيل المصادفة أن الأقاليم الأشد فقرا هي التي تكابد أكثر الصراعات الإقليمية تعقيدا، وتتعرض فيها حقوق الإنسان للانتهاك والتهديد. ولذا فإن قضايا الأمن وحقوق الإنسان، وإن شكلت هواجس دولية لا يستهان بها، فإن التنمية أيضا تعد هدفا محوريا يجب أن نوليه أقصى درجات الاهتمام.

إن دولة قطر تتفق مع نتائج قمة الألفية، وترى أن الغايات الإنمائية تعتبر أهدافا رئيسية يتعين بلوغها من أجل التصدي للفقر المدقع ومعالجة تبعاته المؤلمة، ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، والارتقاء بالتعليم، والمحافظة المستدامة على البيئة، باعتبارها حقوقا أساسية كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية.

ويتطلب الأمر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تهيئة الظروف المواتية على الصعيدين الوطني والدولي حتى تتسنى تعبئة الموارد المالية اللازمة للوفاء بها. وفي هذا الصدد، فإن خطة تنفيذ الإجراءات الرئيسية للتنمية، التي تضمنتها نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، تعد مرشدا رئيسيا لجهود تمويل التنمية، كما أن توافق آراء مونتيري تضمن الأدوات القادرة على تحويل تلك الخطة إلى نتائج ملموسة. فهاتان المرجعيتان، إلى جانب إعلان الألفية، تمثل خطة متكاملة توضح كيف يمكن لعناصر التمويل أن تدفع الجهود الإنمائية الدولية خطوات إلى الأمام.

ولقد بدأت البلدان النامية بالفعل بالاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية فوضعت استراتيجيات لتنمية نفسها. إلا أن المشكلة أمامها تبقى في عدم تدفق الموارد المالية إليها بالقدر الذي يعينها على تحقيق أهداف الألفية وغيرها من الأهداف الدولية المتفق عليها من قبل. ولذا، فمن الضروري العمل على زيادة تلك الموارد والتدفقات، والالتزام على الأقل بحدها الأدنى الذي كانت الدول المتقدمة النمو قد قطعت على نفسها عهدا للوفاء به، على أن يتحقق ذلك ضمن إطار يتيح للأمم المتحدة القيام بالدور المنوط بها في هذا السياق.

وإننا في دولة قطر ندعو إلى أن يأخذ النظام الدولي لتمويل الجوانب الإنسانية بعين الاعتبار، لتنفتح الأبواب أمام تقديم مزيد من المنح، وإطلاق مبادرات بإلغاء الديون الرسمية، تخفيفا على الدول الأقل نموا والمثقلة بالديون. كما نؤكد على أهمية بناء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، يلتزم مبادئ الإنصاف، ويراعي الاحتكام إلى قواعد محددة في التعامل بين الجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن التطبيق الكامل لإعلان الدوحة الوزاري، بما تضمنه من أبعاد تخص القضايا الإنمائية. ونؤكد أيضا على وجوب استكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بحلول عام ٢٠٠٦.

إن التنمية المنشودة تعتمد على تعزيز الحكم الرشيد، القائم على احترام القانون وفتح الباب أمام المشاركة الشعبية، وهو ما سوف يتيحه ويدعمه انتشار الديمقراطية،

التي بفضلها تنشأ مؤسسات قوية، قادرة على المحاسبة والمساءلة، وفي ظلها تتعزز مكانة القضاء النزيه، كما أنها توفر كل الشروط السياسية والثقافية اللازمة لتوفير مناخ سليم يفيد في التنمية. ودولة قطر لتؤيد في هذا الصدد ما ورد في ورقة رئيس الجمعية العامة بخصوص الديمقراطية، كما أنها ترحب بإنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة، معتبرة أن تأسيسه سوف يعين ويشجع على تحقيق التنمية، الأمر الذي يتفق تماما مع اقتناع دولة قطر بتعزيز المشاركة الشعبية وتقوية مسارات الديمقراطية. ولهذا، فإن قطر سوف تدعم هذا الصندوق بعشرة ملايين دولار، متمنية أن يكون إنشاؤه فعلا خطوة عملية تجاه رفاهية الشعوب.

إن التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، والتحديات التي سوف يتصدى لها في العقود المقبلة، لا تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما تشمل مخاطر كثيرة كالفقر والأمراض السارية والمعدية، وتدهور البيئة، والحروب، ومختلف صور العنف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر حدود الدول، إلى جانب الحرمان من مكاسب التنمية. وقد برهنت التجارب الحديثة على أن مواجهة تلك التهديدات لا يمكن أن تتم بصورة منفردة أو بطريقة أحادية، بل تتطلب، وكما تبين مؤخرا بخصوص موضوع الإرهاب، جهودا جماعية وتعاونا دوليا وثيقا على أساس الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وإن عالم اليوم هو الذي يحتم جماعية الجهود بعد أن ترابطت أطرافه وتشابكت وحداته في إطار العولمة.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، فمن الأهمية أن يتعمق التعاون بين أعضائها ليؤكدوا هويتها ككيان يجسد التطلع الإنساني إلى التعايش السلمي بين الأمم، ويدعم ما يربط بينهم من مصالح مشتركة. كما أن عليهم تعزيز قدرة أجهزتها لتمكينها من الاستجابة للتحديات الحاضرة والقادمة، حتى يمكن للمنظمة الدولية أن تتفاعل بإيجابية مع الظروف الدولية المتغيرة من حولها.

وهذه القمة تمثل فرصة للتشاور حول السبل الكفيلة بالارتقاء بدور الأمم المتحدة. واستنادا إلى ميثاق المنظمة الدولية وقواعد القانون الدولي، ترى دولة قطر أن دور الأمم المتحدة سوف يتعزز كلما اتسعت مساحة العمل متعدد الأطراف في مواجهة المشكلات الدولية التي تواجهنا.

فالإرهاب الذي يشكل حاليا واحدة من تلك المشكلات، يتطلب منا العمل معا لمواجهته. وفي هذا الإطار، تؤكد قطر استنكارها لكافة صور الإرهاب، وتحرص باستمرار على تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، سواء بالمشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية المخصصة للتصدي لتلك الظاهرة المقيتة، أو ببذل الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك. وإننا لعلي استعداد للانضمام إلى الاتفاقية الدولية المنشودة لمكافحة الإرهاب ، والتي نأمل أن تجري صياغتها وفق منظور متعدد الأطراف. ولا يفوتني أن أشير في هذا السياق إلى أهمية التوصل في هذه الاتفاقية إلى تعريف للمفهوم، يستطيع المجتمع الدولي أن يُفرِّق من خلاله بين العمل الإجرامي المنبوذ، وحق الشعوب في الكفاح المسلح ضد الاحتلال.

لقد أصبح لحقوق الإنسان قواعد وأحكام قانونية ملزمة وواجبة التطبيق. كما ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من المنظمات المعنية بتلك الحقوق على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى ما يؤديه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من دور بالغ الأهمية في هذا المضمار.

وفي ظل ما يتردد أحيانا من اتهامات لبعض تلك المنظمات بالانتقائية وازدواجية المعايير، والترويج لقيم الثقافة الغربية، والتركيز على الحقوق السياسية والمدنية دون الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمن الأهمية بمكان أن نؤكد أن عالمية حقوق الإنسان يجب ألا تنتقص مما بين الحضارات والثقافات من تنوع مشروع يجب إعطاؤه ما يستحقه من احترام.

وإننا نقدر للأمين العام للأمم المتحدة اهتمامه بقضية حقوق الإنسان التي تقدم من أجلها بمقترح لتحويل لجنة حقوق الإنسان الحالية إلى مجلس دائم محدود العضوية يتم انتخابه من قبل ثلثي أعضاء الجمعية العامة، تُستثنى من عضويته الدول التي لا يبعث امتثالها لحقوق الإنسان على الارتياح. وإذا كنا نُثمن هذا الاقتراح، إلا إننا في الوقت نفسه نخشى ألا يعبر هذا المجلس المصغر بعضويته المنتقاة والمحدودة عن المجموع الأوسع من أعضاء المنظمة الدولية، وألا يقدم الحلول المطلوبة للقضايا المطروحة حول حقوق الإنسان. ولهذا، نرى أن يخضع الاقتراح لمزيد من الدراسة عبر مفاوضات حكومية دولية نصل من خلالها إلى رأي توافقي مناسب يمكن أن تتأسس بموجبه هيئة خاضعة للجمعية العامة تتسع عضويتها على النحو الذي يُجنب منظمتنا الدولية شبهة الانتقائية، ويحقق لأجهزتها الكفاءة في الأداء.

إن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته بات جزءا لا يتجزأ من تطوير وتفعيل دور الأمم المتحدة. وإننا لنتطلع إلى مزيد من المداولات بين أعضاء المنظمة الدولية في هذا الخصوص، تمتد لمناقشة أساليب عمل المجلس وعلاقته بالأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي تعزيز وظائفه وتوفير الموارد اللازمة لمباشرة اختصاصاته.

كما أننا نؤيد إصلاح الأمانة العامة لتنهض بأنشطتها بشفافية، ولتحتكم لآليات مناسبة للرصد والمساءلة على نحو يساعد في رفع الكفاءة المهنية لموظفيها الدوليين. وأرى، ضمن هذا الإطار، أن تتواصل الدراسة المتأنية والتفاوض الحكومي حتى نبلغ درجة التوافق التي تحقق مصلحة المنظمة.

لقد أشار الأمين العام قبل سنتين إلى أن الأمم المتحدة تقف على مفترق طرق، ما بين التعددية والأحادية. ولقد اختارت دولة قطر دائما السير في طريق تعزيز التعددية. وقد تجلى ذلك أكثر من مرة، ولعل آخرها قمة الجنوب الثانية التي انعقدت في الدوحة في حزيران/يونيه الماضي، وأكدت على أهمية تعزيز التعاون الدولي بين مختلف أطرافه في الجنوب والشمال.

إن قطر اليوم تؤكد مجددا حرصها على المشاركة في مسيرة النظام الدولي نحو التعددية، وترى أن ما سيتمخض عن هذا الملتقى سوف يسهم في توسيع آفاق المستقبل أمام الأجيال الجديدة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية تستطيع، وهي تحتفل بعيدها الستين، أن تعمل من أجل بناء عالم ينعم بالسلم وتمتع بالأمن والازدهار.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يدلي به فخامة السيد بول بيا، رئيس الكاميرون.

الرئيس بيا (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن سروري لأن غابون، وهي دولة صديقة، والسويد، التي نعرف جميعا سخاءها حيال العالم الثالث، هما الرئيسان المشاركان لهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى الهام. وأؤمن بأن هذا يرمز إلى التضامن الجوهري بين الشمال الصناعي والجنوب النامي. واعتقد أن هذا التضامن يشكل بعدا أساسيا لعالم الغد.

كما أود أن أعرب عن اهتمام خاص بضحايا إعصار كاترينا، الذي عصف مؤخرا بساحل الخليج في الولايات المتحدة بشكل عشوائي وبعنف نادر. وأود أن

أعرب لشعب أمريكا وقادتها عن تعاطف شعب الكاميرون وتضامنه.

إن الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة التي نحتفل بها اليوم تتيح لنا فرصة لكي نجري تقييما للإنجازات المحرزة منذ إصدار إعلان الألفية، الذي اعتمدناه هنا قبل خمسة أعوام والذي بعث على أمل كبير في ذلك الوقت. وما زالت الأهداف التي حددناها آنذاك صالحة. والواقع أنه من مصلحة جميع الشعوب الغنية والفقيرة أن تدحر الفقر والأوبئة وأن تعالج انتهاكات الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تقود في أغلب الأحيان إلى الحرب الأهلية والإرهاب.

إن بلدان الجنوب، بما فيها بلدي نفسه، اتخذت فورا تدابير جريئة لتعزيز نظامها الديمقراطي وسيادة القانون، ولتحسين الحكم وخاصة مكافحة الفساد، ولاستعادة صحة مالياتها العامة. وفي بعض الأحيان كلفت هذه التدابير ثمنا اجتماعيا باهظا. وتم إحراز نتائج ملموسة. وبالنسبة للكاميرون، فإن هذه المساعي ستستمر.

ومؤخرا اتخذ شركاؤنا الإنمائيون، ومجموعة الدول الثماني والاتحاد الأوروبي والبلدان الصديقة المختلفة، من جانبهم، تدابير فيما يتعلق بالديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، أشكرهم شكرا صادقا عليها. ويستحق التحلي بالإرادة السياسية هذا أن يعترف به إذ أنه يعزز التضامن، الذي أوضحت أهميته من فوري.

لكن هذه التدابير غير مكتملة، وخاصة التدابير المتعلقة بإلغاء الديون المتعددة الأطراف على ١٨ بلدا، بما فيها ١٤ بلدا إفريقيا. وأؤمن بأننا بحاجة إلى أن نمضي إلى أبعد من ذلك وبسرعة أكبر إذا أردنا أن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية خلال فترة معقولة من الزمن. ومن شأن ذلك أن يشكل تعويضا عادلا للشعوب التي استثمرت جهودا كبيرة لعدة أعوام، بل قدمت تضحيات، بتحملها المسؤولية عن تقدمها بالذات وإنشائها مجتمعا عصريا وتحولها إلى عناصر فاعلة تماما في تنميتها.

وأناشد المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة أن تبدي تفهما وأن ترتب في أقرب وقت ممكن لإلغاء عام للديون المتعددة الأطراف والثنائية التي تغرق حاليا اقتصاداتنا.

وعلى نحو مماثل، ينبغي أن نعجل المحادثات التجارية في جولة الدوحة لكي تتمكن بلدان الجنوب أخيرا، وخاصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الاضطلاع بدور هام في التجارة الدولية. ومن مصلحة بلداننا، التي تعاني بالفعل من معدلات التبادل التجاري غير المتكافئة، أن تتم مراعاة أولوياتنا بشكل أفضل. والمطلوب أيضا من شركائنا التجاريين بادرة طيبة هامة فيما يتعلق بإلغاء الإعانات الزراعية، وخاصة لصالح القطن الإفريقي، الذي يشكل مصدرا رئيسيا لدخل الملايين من مزارعينا. وينبغي أن تستمر منتجاتنا التي لا تتمكن من المنافسة في السوق الدولي، وخاصة الموز، في التمتع بمعاملة خاصة لبعض الوقت. وبشكل عام، فإن من المرغوب فيه أن يفتح الشمال أسواقه أمام منتجاتنا بغية السماح لنا بالاضطلاع بدور أكبر في الاقتصاد المعولمة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشير إلى أن الكاميرون والبلدان الأخرى لحوض نهر الكونغو، التي تشكل ثاني أكبر محمية للغابات في العالم، اتخذت تدابير إدارية للمحافظة على بيئة مستدامة وعلى النظام الايكولوجي. وتشعر بلداننا بالسرور لإسهامها بهذه الطريقة في تحسين نوعية الحياة على الأرض. ولكن يبدو لي أن من العدل أن تعوض تعويضا عادلا عن تلك الخسارة الكبيرة في الدخل التي عانيناها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعقّب بإيجاز على المشكلة المعقدة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وهذا يتيح لي فرصة التقدم بالتهنئة للسيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة

في دورتها التاسعة والخمسين، على الطريقة الرائعة التي قاد بها المشاورات حول هذه المسألة الحساسة بشكل خاص. وهذه فرصة لي أيضا لكي أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد كوفي عنان، على الجودة العالية والطبيعة البعيدة الأثر للتقرير الذي قدّمه لنا.

بادئ ذي بدء، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، كنّا نعلم أن المناقشات يمكن أن تتسم بالصعوبة. وما من أحد يطعن في أن عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تعبر عن واقع عالم اليوم، وأن من الضروري تحسين أساليب عمل المجلس. ومع ذلك، من الضروري أيضا أن نذكر أن مواقف مختلف الأطراف ما زالت متباينة تباينا شديدا.

وتواصل الكاميرون، من جانبها، دعم موقف الاتحاد الأفريقي. وغني عن القول إنه، مهما كان الحل الذي سيتم التوصل إليه، يجب أن تكون البلدان التي تتطلع إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن قد برهنت على التزامها القوي بمبادئ وقرارات الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها.

وترى الكاميرون أيضا أن أي إصلاح مزمع ينبغي أن يضمن التوازن السليم بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وإن إعادة تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي النظر فيهما على سبيل الأولوية.

أعتقد أيضا أن محكمة العدل الدولية ينبغي أن تحظى بمكانة مركزية في الآلية المؤسسية لمنظمتنا. وإنني مقتنع بأن تسوية النزاعات أو الصراعات عن طريق النظام القانوني لا تزال أضمن طريقة لضمان السلام والأمن الدوليين.

من الجلي أن تنفيذ أية إصلاحات مزمعة سيتطلب كثيرا من الأناة والروح التوفيقية. وأعتقد بأن من المناسب، في هذا السياق، أن نستشهد بالسيد جان جوريه، الذي قال ”التاريخ يعلم الإنسان صعوبة المهام الكبيرة والطابع البطيء للإنجازات، ولكنه يبرر أيضا أملنا الذي لا يُقهر“.

يحدوني الأمل أن يهتدي كل الذين وضعوا ثقتهم وآمالهم في الأمم المتحدة – والكاميرون واحدة منهم – بمُثل التضامن والعدالة، وأن يفعلون كل شيء من أجل ضمان تنفيذ الإصلاح في إطار زمني مقبول.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد أولسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة السفير يان إلياسون على انتخابه رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة، والتي ستجري خلالها أحداث حيوية في حياة منظمتنا. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، فإننا لا نؤكد من جديد رؤيا وأمل عام ١٩٤٥ فحسب، بل نطمح أيضا إلى إصلاح أجهزة المنظمة وأساليب عملها، لجعلها أكثر قدرة على خدمتنا في عالم اليوم، الذي يختلف اختلافا جذريا عن عالم عام ١٩٤٥.

ويكمن أحد أوجه هذه الاختلافات في ملامح صورة الاقتصاد العالمي اليوم، التي تتسم بجيوب من الرفاهية وانتشار هائل للفقر المدقع.

قبل خمس سنوات، في نهاية القرن، اعتمدنا إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي تحدد لنا مستويات يجب بلوغها في معالجة المشاكل الإنمائية الرئيسية في العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وقد انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن تصميم جماعي على تناول المفهوم الذي أُعيد تحديده للشراكة بين الأقوياء والضعفاء، وبين الأغنياء والفقراء، وفيما بين شعوب العالم، والتأسيس عليه. وبينما قامت هذه الشراكة على افتراض تقاسم المسؤولية، فإنها لم تتجاهل المبدأ الحيوي للواجبات العامة ولكن المتميّزة.

وفي السعي إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف تنميتنا الاقتصادية الوطنية، أعدت نيجيريا وشرعت في تنفيذ جهود واعية لتحقيق مجموعة الأهداف المتضمنة في استراتيجيتنا الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية (استراتيجية التمكين). إن استراتيجية التمكين استراتيجية وطنية تركّز على السكان ومتوسطة الأجل، صممت لتوليد الثروة وتوفير فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز إعادة توجيه القيم. وفي أعقاب تنفيذ استراتيجية التمكين زاد إنتاجنا الزراعي في العامين الماضيين بحوالي ٧ في المائة سنويا. وتضاعف استخدام القدرة الصناعية وزاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يفوق ٦ في المائة سنويا. وفي كل القطاعات الأخرى، فإننا نحقق تقدما ملموسا، حتى وإن كنا نحتاج إلى المزيد من المساعدة.

وبالرغم من هذا التقدم، فإننا ندرك أن الفقر لا يزال شديدا في مناطقنا الريفية، وما زالت معدلات البطالة في ارتفاع، لا سيما في المناطق الحضرية، التي يتدفق إليها الشباب، الذين يفتقر معظمهم إلى الكفاءات. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرك أنه في بلد نام مثل نيجيريا يرغب فعلا في تحويل اقتصاده، نحتاج إلى تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٠ في المائة تقريبا. وهكذا ما زلنا نواجه تحديا كبيرا؛ وإن التصدي له يتطلب دعما متزايدا من جانب شركائنا، وكذلك من المستثمرين.

ومن أجل بلوغ أهداف تخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، شرعت نيجيريا في إصلاح قطاع الصحة بهدف رفع مستوى الرعاية الصحية الأساسية وتحسين خدمات الرعاية الصحية بشكل كبير في مستشفياتنا. وفي أوائل هذا العام، أطلقنا نظاما للتأمين الصحي الوطني لتشجيع اللجوء في الوقت المناسب إلى الاستشارات الطبية على نطاق واسع ولضمان تقديم وتطوير الرعاية الصحية، وكذلك توفير العلاج من الأمراض وتقديم خدمات الرعاية الصحية لما قبل الولادة وما بعدها. ومن بين الإنجازات الأخرى، تخفيض معدل وفيات الأطفال، ولو قليلا، وتراجع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وبدء حملة مكافحة شلل الأطفال والملاريا في تحقيق نتائج مشجعة.

إننا ندرك أن الشراكات العالمية لا بد منها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فبالنسبة لبلد نام مثل بلدي، نوافق على أن المسؤولية الرئيسية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلادي تقع على عاتقنا. وبالرغم من ذلك، يجب أن تُستكمل الجهود التي نبذلها بالدعم العالمي. إننا نحتاج إلى كل ما نستطيع الحصول عليه من مساعدات من شركائنا الإنمائيين لتيسير تحقيق الأهداف التي وضعتها الجمعية قبل خمس سنوات.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في نقص الموارد. ولذلك، ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تفي بما يترتب عليها بموجب إعلان الألفية، كما يُعبَّر عنه في الأهداف الإنمائية للألفية. وكما ورد بوضوح في وثيقة مشروع الألفية، وكذلك في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا بد من مضاعفة المستوى الحالي من تدفقات الموارد إلى أفريقيا إذا ما كان للقارة أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وإدراكاً من نيجيريا للدور الحيوي للسلم والأمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تعتبر أن حل الصراعات شرطاً مسبقاً حيوياً لأي تنفيذ ناجح للإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تعمل نيجيريا بلا كلل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للتدخل من أجل وضع حد للصراعات وإيجاد الحلول للأسباب الكامنة للصراع.

الرئيس المشارك (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد روه مو - هيون، رئيس جمهورية كوريا.

الرئيس روه (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): قبل ستة عقود، وفي نفس العام بينما كان الزعماء المتبصرون من مختلف أنحاء العالم يعدون العدة لإنشاء الأمم المتحدة، تحررت جمهورية كوريا من أغلال الحكم الاستعماري الإمبريالي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الأمم المتحدة صديقنا الذي يوثق به. ويشرفني أن أقف على منصة هذا الصديق الخاص في هذه المناسبة الجليلة.

لقد خطت الأمم المتحدة خطوات هائلة على طريق تعزيز السلام والقيم العالمية في شتى أرجاء العالم. والأمم المتحدة من أعظم إبداعات القرن العشرين، وأتوقف هنا لكي أشيد بكل أولئك الذين خدموا قضيتها بتفان.

إننا نمر بمرحلة من عدم اليقين يتعذر خلالها أن نتبين ما سيكون عليه شكل النظام العالمي، إلا أن معالم الطريق الذي يجب أن نختاره تبدو واضحة. فالنظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تشارك في تحديده جميع الأمم، سواء أكانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة الحجم، لأن تحقيق الرفاه الجماعي أمر يصب في مصلحة الجميع. وهذا يتطلب مضاعفة الجهد للنهوض بالمشاريع العالمية الرامية إلى تحقيق التحرر من العوز والتمييز، وهما سببان رئيسيان أديا إلى العديد من الصراعات والحالات القمعية.

غير أن ثمة بعداً آخر لا يقل أهمية. فيجب أن يتحرر العالم من الأفكار والميول البالية التي تخلفت عن توجهات إمبريالية لا تزال عالقة في أذهان البعض بصور مختلفة. والحذر من العودة إلى هيمنة قطبية القوى العظمى في دوائر معينة هو أمر واجب أيضاً. وينبغي أن تستوعب الأمم الرائدة على الساحة الدولية المعاصرة دروس الماضي وأن تستشرف رؤية المستقبل، كما ينبغي لها أن تمارس مزيداً من ضبط النفس.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود معززة عندما يتعلق الأمر باحترام البلدان المجاورة وبلورة توافق آراء دولي وإزالة مصادر العداء. ولا يمكن نزع فتيل التوتر بين ''القوة'' و''القضية الأسمى'' إلى أن تتمكن القوى الكبرى من إرساء قضية أسمى في النظام العالمي متمثلة في السلام والرفاه المشترك.

ويتجلى المثال على تلك الجهود في الاتحاد الأوروبي. فأوروبا قد تجاوزت نظاماً فرضه عليها منطق القوة ونظام شابته مظاهر العداء والنزاع. وها هي الآن تتبوأ مكانها في العالم باعتبارها مجتمعاً للسلام والتعايش والمصالحة والتعاون. ويحدوني الأمل أن يقيم شمال شرق آسيا علاقات شبيهة بتلك التي نراها في أوروبا، لأن ذلك سيفتح فصلاً جديداً بالكامل في تاريخ شمال شرق آسيا، مما يسهم بالتالي في تعزيز السلم والرفاه العالميين.

إن الشكل الذي ستكون عليه الأمم المتحدة بعد هيكلتها اليوم سيكون بشيراً بما سيكون عليه النظام العالمي غداً. وعليه، فإننا نتطلع إلى مجتمع ينشأ لخدمة مصالحنا المشتركة ويحترم آراء الدول الأعضاء.

وعلى سبيل المثال، فإن إصلاح مجلس الأمن، تلك الهيئة التي ترمز إلى قيادة الأمم المتحدة، ينبغي أن يتم بطريقة تعزز مكانته المعنوية من خلال الديمقراطية والمساءلة والفعالية. واسمحوا لي أن أشدد على أن أي خطة للإصلاح قد نتوصل إليها ينبغي أن تُيَسِّر الوئام بين الأمم، لا أن تأتي بسياسات القوى العظمى في شكل آخر. وإنفاذ خطة الإصلاح تلك ينبغي أن يساعد الأمم المتحدة في التغلب على التحديات الجمة التي تواجه البشرية، بما يمهد لتحقيق ''جو من الحرية أفسح''.

وكدولة التزمت التزاماً كاملاً بالنهوض بالقيم التي تدعو إليها الأمم المتحدة، تقف جمهورية كوريا مستعدة للقيام بدورها في الإسهام في تعزيز السلام والرفاه في جميع أنحاء العالم. وكوريا أمة نهضت من حطام الحرب لتبني اقتصاداً يتبوأ المركز الحادي عشر في قائمة أكبر اقتصادات العالم، ولتحقق تقدماً ديمقراطياً لا يستهان به. إنه إنجاز تحقق بدعم المجتمع الدولي. ولذلك، فنحن لا يسعنا إلا أن نقابل ذلك بتقاسم تلك التجربة مع الأمم الأخرى. وسوف نعمل من أجل الاضطلاع بكامل مسؤولياتنا وأدوارنا، من التصدي للفقر والجوع إلى النهوض بحقوق الإنسان وسد الفجوة الرقمية.

واجتماع زعماء منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادئ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر القادم في بوسان، كوريا، ينبغي أن يوفر لنا فرصة ملائمة للتدليل على التزامنا وعلى قدرتنا في هذا الشأن.

الرئيس المشارك (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد فيسنت فوكس، رئيس المكسيك.

الرئيس فوكس (تكلم بالإسبانية): باسم المكسيك، وهي دولة سلام وديمقراطية وحرية، ومدافعة عن القانون الدولي والتعاون، أنقل لكم اليوم رسالة تفاؤل وثقة في مستقبل العمل المتعدد الأطراف.

لقد أنشأنا منظمة الدول هذه قبل ستين عاماً. وعرفنا الإنجازات، ولكن شهدنا انتكاسات أيضاً. ونجحنا في تفادي وقوع مواجهة نووية كان يمكن أن تكون آخر الحروب في تاريخ البشرية. غير أننا لم نتمكن من إيقاف الكثير من الحروب الأخرى التي أودت بحياة الملايين من البشر.

ونحن أعضاء هذه المنظمة نتشاطر الالتزامات والمبادئ والقيم التي أسس عليها هذا البيت المشترك. ولمنظمتنا مفهوم شديد الوضوح للتنمية باعتبارها مسؤولية مشتركة، تم إدماجه في توافق آراء مونتيري.

ومفهومنا للأمن متعدد الأبعاد، ومفاده أنه لن يتسنى تحقيق الأمن للجميع إن لم نكفل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والاحترام لحقوق الإنسان. وذلك هو السبيل الوحيد لكي تحقق الشعوب ”جواً من الحرية أفسح“، كما يشير الأمين العام كوفي عنان.

وإننا نرحب بقرار إنشاء لجنة بناء السلام، وهي مبادرة ستسمح لنا بمواجهة حالات ما بعد الصراع والتصدي لعمليات إعادة البناء. ومشروع الوثيقة الختامية الذي ستعتمده الجمعية هذه يوم الجمعة يتضمن الكثير من العناصر التي تمهد الطريق صوب الإصلاح الشامل لمنظمتنا بالفعل.

لقد حققنا تقدما، لكن لا تزال هناك قضايا رئيسية ينبغي تسويتها. على سبيل المثال، قضية نزع السلاح، وعدم الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونود أن نؤسس أفضل نظام أمن جماعي ممكن، لذلك فإننا ندعم إجراء إصلاح ديمقراطي لمجلس الأمن يضمن طابعا تمثيليا أفضل، وشفافية، ومساءلة حقيقية، من أجل تحسين فعالية عمل المجلس.

ويجب أن نحرز تقدما في إنشاء مجلس حقوق الإنسان بصفته هيئة دائمة للتصدي لجميع حالات انتهاك حقوق الإنسان ولضمان وجود نظام لتقييم أداء أعضائه. ولم نتمكن من الاتفاق على تعريف للإرهاب الأمر الذي كان من الممكن بدوره لو اتفقنا عليه، أن يوفر لنا معاهدة لا نزال نفتقر إليها. إن الاتفاقات التي توصلنا إليها، والمهام التي ما زال أمامنا القيام بها، تتطلب جدولا زمنيا واضحا

والتزامات محددة. بهذه الطريقة وحدها نستطيع تحويل منظمتنا إلى أداة أكثر فعالية في خدمة السلم والتنمية. وهذا ما تطالب به شعوبنا ويجب أن نستجيب له.

تؤمن المكسيك بحاضر ومستقبل الأمم المتحدة، ولذلك فإننا ندعم العمل الذي يقوم به فريق أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة. وهذا الفريق بحد ذاته يشكل صورة مصغرة عن المنظمة، وقد قام باستخدام الإرادة السياسية وقيادة أعضائه من أجل تقديم توصيات قابلة للتنفيذ، بما في ذلك، توصيات حول القضايا التي يبدو من الصعب التوصل إلى توافق آراء عام بشأنها. لذلك أود أن اكرر دعوتي لجميع الأعضاء إلى المضي برؤية جديدة للعمل من أجل إنجاز إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. وأود أن أشكر أصدقائي، رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في الفريق. وأود أن أعرب عن تقديري للجميع لما اضطلعوا به من عمل وتفانيهم.

وأشيد بالرئيسين المشاركين للعمل الذي تم إنجازه تحت قيادتهما، وأعرب عن أملي في تنفيذ الإصلاحات الحالية. إن مستقبل الأمم المتحدة يتطلب التزاما متجددا بالمبادئ والقيم التي نشأت من أجلها. ويجب أن نضمن أن منظمتنا ستبقى أفضل طريق ممكن لضمان السلم والأمن الدوليين والتنمية الدولية ويتطلب ذلك منا التزاما مشتركا. انه يتطلب الوحدة مع احترام التنوع فيما بيننا والذي كان، ولا يزال، وسيبقى قوتنا العظمى.

هنا والآن، معا، نستطيع تحقيق ذلك.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ترايان باسسكو، رئيس رومانيا.

الرئيس باسسكو (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل رومانيا في هذا الاجتماع الذي يمثل أكبر اجتماع على الإطلاق لزعماء العالم. لقد جئنا لأننا نؤمن بالأمم المتحدة. لقد جئنا لأننا نؤمن بأنه من الممكن تماما إعادة تشكيل هذه المنظمة لنتمكن من العمل على تحقيق حاجات وأمنيات شعوبنا بطريقة أفضل.

تعود عضوية رومانيا في الأمم المتحدة إلى نصف قرن من الزمان. وقد حصل الكثير من التغيير في الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت وكذلك الأمر في رومانيا. فنحن الآن جزء من تحالف اخترناه – منظمة حلف شمال الأطلسي – وفي طريقنا إلى الانضمام رسميا إلى الاتحاد الأوروبي. ومما له نفس القدر من الأهمية، من الآن فصاعدا، الطريقة التي سنتمكن بها من مد يد المساعدة إلى الأمم الأخرى التي لم تستفد من ظروف مناسبة مشابهة، وتشاطرنا معها كيفية تمكننا من القيام بذلك، ومد يد العون إليها.

سنعمل على تحقيق التنمية وفقا لسياسة الاتحاد الأوروبي، ساعين إلى التأثير من منطلق أننا بلد لديه مشاريع في جميع أنحاء العالم. وينبغي على الأمم المتحدة أن تتوقع أكثر من رومانيا الجديدة هذه خلال السنين القادمة، وهي تسعى إلى إدماج تجربة أوروبا الشرقية الفريدة في الانتقال، في عملها.

وفي متابعتنا لالتزاماتنا المعقودة في مؤتمر قمة الألفية، أصدرنا في العام ٢٠٠٤، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في رومانيا، تقريرنا عن الأهداف الإنمائية للألفية. ورومانيا ملتزمة بتحقيق مجموعة الأهداف والمرامي الإنمائية للألفية وهي تتقدم على الطريق إلى التكامل الأوروبي.

إن الأمن والتعاون الإقليمي عنصران أساسيان لأي تقييم يمكن أن نقوم به لأداء الأمم المتحدة وإنجازاتها. وتتكلم رومانيا هنا نتيجة لخبرة اكتسبتها خلال فترة ولايتها الحالية في مجلس الأمن.

منذ ثلاثة أيام فقط أحيينا ذكرى ضحايا ٩/١١ الذين قضوا في الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. وقبل ذلك التاريخ، وخلاله، وبعده تعرضت فعليا جميع المناطق لهجمات إرهابية. من لندن إلى شرم الشيخ، ومن موسكو إلى بالي، ويبدو أنه لم يعلم أحد. ومن المحزن أن ذلك ينطبق على الأمم المتحدة نفسها. ومن الواضح أنه بدون إيجاد ''شبكة أمان'' لن تكون هناك ''ملاجئ آمنة''. وإنني فخور بأن رومانيا إلى جانب الزملاء الـ ١٤ في مجلس الأمن، تصدرت، بوصفها رئيسا للجنة، القرار ١٥٤٠، الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة أسوأ سيناريو أمني، وهو وقوع أسلحة الدمار الشامل، أو المواد والتقنية ذات الصلة في أيدي إرهابيين.

لقد أخذت رومانيا، منذ مدة، بوجهة النظر التي تفيد أن الحماية من تهديدات الأمن لم تعد تعني فقط حماية حدود البلد الخاصة. علينا أن نذهب إلى الأماكن التي تنشأ فيها هذه التحديات وأن نعمل بعزم على معالجتها وزيادة الاستثمار في ذلك. هذا جزء من أسباب مساعي رومانيا المشتركة مع الشركاء والحلفاء لدعم الاستقرار وإعادة البناء في العراق وأفغانستان.

وفي العراق وأفغانستان تأتي الانتخابات نتيجة للعمل الهائل والجهود التي بذلها كل من هذين الشعبين، في الدرجة الأولى، إضافة إلى مساعدة المجتمع الدولي الثابتة. وجميع الجهود التي بذلت حتى الآن في تحقيق استقرار العراق وتعزيز حريته في مرحلة ما بعد صدام يجب أن تُرى من المنظور المستقبلي لتنمية الشرق الأوسط. نحن نعتبر أن الدستور الجديد حجر الزاوية بالنسبة للنهوض بالعراق.

ورومانيا بوصفها بلدا ينتمي إلى جنوب شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود، تسعى إلى تعزيز الفرص التي توفرها النهج التعاونية الجديدة لتحقيق الأمن.

ولذلك نشعر بالثقة بأن مجلس الأمن سيتمكن من اتخاذ خطوة إلى الأمام من خلال الإقرار بالأهمية الدائمة للفصل الثامن من الميثاق والإمكانية التي ينطوي عليها عندما ينظر مرة أخرى في موضوع التعاون العالمي والإقليمي في عملية تحقيق الاستقرار برئاسة رومانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وينبغي أن يكون هدفنا النهائي أن يأتي اليوم الذي سيكون فيه المجتمع الدولي قادرا على التعامل مع أي تحد أمني في أي مكان وزمان بتحسين جمع الموارد والقدرات المتوفرة من أجل التصدي للعنف.

وهناك علاقة قوية بين الأمن، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية والحكم الرشيد في كل ما نحاول أن نفعله الآن بغية إصلاح المنظمة. وتنعكس هذه العلاقة الأساسية بوضوح أكبر في فكرة لجنة بناء السلام. وتؤيد رومانيا بدون تحفظ إنشاء هذه الهيئة.

وبعد مرور ستة عقود على تأسيس الأمم المتحدة، ما زالت حقوق الإنسان والحريات الأساسية تتعرض للانتهاكات حول العالم. وفي جوار رومانيا نفسها لا تزال هناك مناطق انفصالية خارجة عن نطاق القانون، مثل ترانسدنيستريا، حيث لا يتمتع الناس بحماية القوانين أو المبادئ.

وغالبا ما يكون أكثر المتضررين هم الأطفال، والنساء والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات. وينبغي للأمم المتحدة ألا تتردد في استعمال الآليات المتاحة والملائمة للتصدي لهذه التهديدات أو في اتخاذ التدابير الملائمة.

وفي الختام، فإن رومانيا تعتقد أن مؤتمر القمة هذا يمثل استثمارا سياسيا ضخما في الثقة والأمل باسم شعوبنا. ورومانيا مستعدة لأن تمضي قدما في العملية الانتقالية المتفق بشأنها نحو الإصلاح.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى دولة الرايت أونرابل توني بلير، عضو البرلمان، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

السيد توني بلير (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يجب على الأمم المتحدة أن تبلغ مرحلة النضوج. ويجب أن تصبح تعبيرا مرئيا ذا مصداقية لعولمة السياسة. فالعالم المعاصر يصر على أن نعتمد بعضنا على بعض؛ فإما أن نعمل معا أو نعاني في عزلة.

وقد ظلت مبادئ الأمم المتحدة دائما تنطوي على قوة معنوية. وهي تتعرض اليوم لدوافع من المصالح الذاتية أشد حدة. فالهجمات الإرهابية التي وقعت في بريطانيا في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ صدرت عن أيديولوجية نشأت على بعد آلاف الأميال من شواطئنا. وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية لن يتم وقفه على الإطلاق بدون توافق آراء دولي بشأن القيام بذلك.

إن الدول المنهارة، كما نعرف من التكلفة التي تقع علينا، هي بمثابة فشل لنا جميعا. ولا يمكننا أن نفعل شيئا من أجل حماية البيئة، وتشجيع التجارة الدولية بدون إجراءات فعالة نتخذها معا.

وعندما ننظر باشمئزاز، كما ينبغي أن نفعل، إلى بؤس الملايين من الناس الذين يموتون في أفريقيا وأماكن أخرى بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، أو المجاعة، أو الصراع، فإن الحاجة العاجلة للعمل لا يحركها وازع الضمير فحسب، بل أيضا شعور داخلي بأننا إذا رفضنا أن نتصرف، سوف نجني يوما ما جزاء قاسيا على رفضنا هذا. وفضلا عن ذلك، فإن البشرية تثق اليوم بقيمها المشتركة. أعطوا الناس الفرصة، وسيصوتون دائما للحرية، وسيفضلون دائما التسامح على التحيز، ولن يقبلوا راغبين على الإطلاق بقمع حقوق الإنسان وبحكم التطرف.

وبالتالي، فإن التحديات واضحة. والقيم واضحة. والمصلحة الذاتية في أن نحميها معا واضحة أيضا.

إن ما يجب أن يكون جليا الآن هو أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أداة تحقيق الإرادة العالمية للشعوب. ويجب أن تكون الرائدة بشأن الإرهاب. ولا يوجد، ولا يمكن أن يوجد على الإطلاق، أي مبرر أو ذريعة أو سبب لقبول القتل العشوائي للأبرياء. وأينما حدث ذلك، وبصرف النظر عمن كان المسؤول، فإننا نقف متحدين في إدانتنا له.

ويجب أن تعزز الأمم المتحدة سياستها بشأن عدم الانتشار، ولا سيما فيما يتصل بكيفية السماح للدول بتطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية، وليس للأسلحة النووية.

ويجب أن ينال مجلس حقوق الإنسان الجديد احترام العالم، لا ازدراءه. ويجب أن تصبح لجنة بناء السلام وسيلة لتجديد الدول عندما تتركها الحرب وانهيار نظام سلطة الحكومة مدمرة ويغدو شعبها معدما.

وللمرة الأولى، اتفقنا في هذه القمة على أن الدول لا تملك الحق في أن تفعل ما تشاء في داخل حدودها، ولكننا، باسم البشرية، نتحمل الواجب المشترك لحماية الشعب عندما لا تحميه حكومته.

وأخيرا، فإن هذه القمة تتعقبها كالشبح الأهداف الإنمائية للألفية. وسيحدد الكفاح ضد الفقر مكانتنا الأخلاقية في أعين المستقبل. وقد أظهر اجتماع مجموعة الثماني في سكوتلندا كيف نفي بتعهدنا.

لقد استمعت إلى من وصفوا نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة هذا بأنها متواضعة. ولا يمكن لأية قمة تتطلب إجماع ١٩١ دولة أن تكون أكثر من متواضعة. ولكن إذا قمنا

بتنفيذ ما اتفقنا عليه بشأن مضاعفة مستوى المساعدة، وفتح التجارة، وتخفيف عبء الدين، وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، ومنع نشوب الصراع لكيلا يقف العالم أبدا مرة أخرى بلا حول ولا قوة إزاء وقوع الإبادة الجماعية، وإذا أوفينا بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في هذه القمة، فإن تواضعنا سيكون مدهشا. وستكون لدينا ديمقراطية أكثر واضطهاد أقل؛ وحرية أكثر وإرهاب أقل؛ ونمو أكثر وفقر أقل. وسيكون مقياس الآثار هو حياة الملايين من الناس الذين لن يسمعوا أبدا هذه الخطابات أو يقرأوا هذه البيانات. ولكن، في رأيي، سيكون ذلك هو الحرفة المناسبة للقيادة السياسية، وستستحق الأمم المتحدة اسمها.

وبالتالي، علينا أن نفعل ذلك.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد يان بيتر بلكنيندي، رئيس وزراء مملكة هولندا.

السيد بلكنيندي (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إننا نملك القدرة على إرسال السفن الفضائية إلى الكواكب البعيدة بحثا عن الحياة. ولكن هل نملك الحكمة الكافية والتصميم لكي ننقذ حياة الأطفال الأبرياء على كوكبنا؟

إننا نعيش في عالم يقوض فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجتمعات بأكملها. ونحن نملك المعرفة والموارد للتصدي لذلك. ولكن هل لدينا أيضا الإرادة السياسية؟

إننا نعيش في عالم نواجه فيه جميعا احتمالات حدوث تغير مدمر في المناخ. والفيضانات الأخيرة في قلب أوروبا وفي الصين، وبالطبع في هذا البلد نفسه، يمكن أن ينظر إليها باعتبارها إنذارات واضحة. وإن ثلث بلدنا، هولندا، يقع تحت مستوى سطح البحر. ويمكننا أن نرفع سدودنا إلى أعلى. ولكن ألم يحن الوقت لكي نعمل معا على التوصل إلى حل حقيقي؟

إننا نعيش في عصر يهاجم فيه الإرهابيون قيمنا المشتركة، مثل الحرية والعدالة واحترام الجميع. فهل سنتمكن من تجاوز الحدود التي تفرق بيننا في محاربة العنف والإرهاب؟

إن الفقر والمرض والتلوث والإرهاب والعنف لها تأثير على نطاق عالمي؛ وكلها مترابطة. دعونا لا نقع في خطأ الاعتقاد بأنه إذا كانت التهديدات بعيدة عنا فهي لا تعنينا. فمثل هذه التهديدات يمكن أن تثير سلسلة عالمية من ردود الفعل التي تضرنا جميعا. إننا جميعا معرضون للخطر على نحو سواء. ولا يمكننا أن نحول عالمنا إلى الأفضل إلا إذا اتحدنا. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن اتخاذ إجراء في هذا الشأن.

في عام ٢٠٠٠، وعدنا العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والآن حان الوقت للوفاء بذلك الوعد.

وبصفتنا زعماء سياسيين يجب أن تكون لدينا الشجاعة لنختار نموذجا للشراكة الدولية يوفي المهام التي نواجهها حقها من الاهتمام والعمل. إننا بحاجة إلى نظام فعال ومتعدد الأطراف يشمل التزامات وقواعد واضحة، ومؤسسات قوية. فهذا النظام وحده هو الذي سيتيح لنا الفرصة لجعل العالم أكثر أمانا وعدالة وإنسانية.

وبدلا من التظاهر بأن الأمم المتحدة كيان ما مختلف عنا نحن الدول الأعضاء، ينبغي أن ندرك أن المنظمة هي ”نحن“، وأننا معا نقرر ما إذا كانت أداة فعالة أم لا. إن كنا لا نريد للأمم المتحدة أن تكون بطة عرجاء يجب أن نجرأ ونعطيها أجنحة لتطير بها.

إن تعددية الأطراف فعالة. فكلما تضافرت جهودنا، نساعد الناس على أن يعيشوا حياتهم في كرامة وحرية وسلام. وأشيد بالجهود المبذولة حتى الآن في فترة ما قبل مؤتمر القمة هذا. وفي جوانب عديدة، تشكل الوثيقة الختامية المقدمة إلينا اليوم قدرا كبيرا من التقدم الذي تمس الحاجة

إليه. ولكن في مجالات أخرى، من الواضح أنه يتعين علينا أن نكون أكثر طموحا.

إننا نرحب بإنشاء لجنة بناء السلام للتصدي للصراعات بطريقة أكثر منهجية. وأُشيد أيضا باستعدادنا لمعالجة النواقص في إدارة هذه المنظمة. وتسعدنا بشكل مماثل إعادة تأكيد المطامح في مجال التعاون الإنمائي.

ونرحب بتقدير الوثيقة للمساهمة الهامة من القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهدافنا المشتركة. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لا غنى عنها في مكافحة الفقر. ولْنضع هذه المبادئ النبيلة موضع التطبيق. ويمكننا أن نفعل ذلك. فمع القطاع الخاص، على سبيل المثال، ستختار هولندا وغانا فكرة من أفكار فرقة العمل المعنية بمسألة الجوع لدعم برنامج للتغذية المدرسية يزيد معدل التحاق التلاميذ بالمدارس ويحِد من الجوع ويعزز الاقتصاد المحلي. ونماذج مثل هذا النموذج تدل على أنه من الممكن التوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك، يمكننا بل وينبغي لنا أن نفعل المزيد لتعزيز قدرتنا على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. فينبغي أن يتمكن مجلس حقوق الإنسان من العمل في موعد لا يتجاوز أوائل عام ٢٠٠٦. ونحن بحاجة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل هذا المجلس أداة فعالة حقا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

والأمر الملح بشكل مماثل هو ضرورة تعزيز مصداقية الآليات المتعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار. والصمت المطبق في الوثيقة بشأن هذه المسألة يضعف مصداقية الأمم المتحدة.

وما من بلد في العالم – مهما بلغت قوته – يستطيع تحقيق هذه النتائج وحده. فلا بد أن نحققها معا. والسؤال الأساسي هو هل نستطيع مكافحة الفقر والمرض والتدهور البيئي والإرهاب والعنف؟

الإجابة بنعم، فنحن قادرون على ذلك. فهيا إلى العمل الآن. لقد آن أوان تحقيق النتائج، من أجل أطفالنا وأحفادنا.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد أوين سيمور آرثر، عضو البرلمان ورئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في بربادوس.

السيد آرثر (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم، بوصفنا أسرة من الأمم، لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزام الذي قطعناه، ضمن احتفالنا ببدء قرن جديد، بتحقيق تحسن دراماتيكي في الحالة الإنسانية في كل مكان.

ومن الأهمية بمكان ألا يصبح هذا الاجتماع مجرد مسرح سخيف، أي ألا يصبح مناسبة للتعبير عن الغضب على ما لم يتحقق ولتقديم التزامات جديدة نعلم أننا لن ننفذها. فلقد آن الأوان لنبدأ الوقوف على أرضية ما مشتركة ونستخدمها باعتبارها نقطة لإطلاق حملتنا من أجل التقدم.

قبل حوالي عام بالتحديد، ألحق الإعصار إيفان الخراب بمجتمع غرينادا. واليوم توطِّن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على مواجهة الدمار الشديد الذي أنزله إعصار كاترينا بولاياتها الجنوبية.

لذلك فإنه أمر ذو معزى كبير في عالم نتكلم فيه عن البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تأتي قوى الطبيعة بلا تمييز لتساوي بيننا وتبرهن على ضعفنا وإنسانيتنا المشتركين.

وبذلك تكون هذه الأحداث الأخيرة قد أبرزت ترابطنا وأكدت ضرورة التعاون الدولي المستمر والفعال، وتكون قد وضعت أمامنا، بالقوة، ضرورة تنفيذ برنامج للتنمية العالمية من أجل إنهاء فقر الفقراء، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه.

وتبرز هذه الأحداث أيضا المعضلة غير الضرورية والبغيضة التي فرضناها على أنفسنا، لأن الجنس البشري، بوجود التكنولوجيا والموارد المالية والمعرفة المتراكمة المتوفرة حاليا، يملك القدرة على قهر هذا الحرمان المفرط. ومع ذلك، يسمح المجتمع الدولي للفقر بأن يعصف بالأرواح على نطاق تتضاءل أمامه بشدة آثار جميع كوارث العالم الطبيعية.

ومن غير المعقول أن نواصل الحياة في عالم يتكون من ائتلاف دائم من ''غير المتكافئين'' – أي من أثرياء بشكل خرافي وفقراء بشكل موئس. ومن غير المقبول بصفة خاصة أن يتم استخدام العاملين الرئيسيين للتعاون الدولي – التجارة والمعونة – كأداة لإدامة تخلف التنمية. بإمكان العالم أن يفعل أفضل من ذلك. فالمسائل التي تمثل جوهر التنمية العالمية لا تتعلق بالموارد؛ بل تتعلق بالجانب الأخلاقي. ونحن نرى أن هذه المناسبة ينبغي ألا تكون لإعادة الالتزام بالأهداف المحددة في إعلان الألفية فحسب، وبتعريفها الضيق، بل أيضا لالتزام جديد بعملية تنمية عالمية رحيمة تسترشد بأفضل القيم المعروفة لدى البشرية.

قبل خمس سنوات، اعتمدت بربادوس بكل إخلاص الأهداف الإنمائية للألفية، التي عبرت عن جوهر إعلان الألفية. وقبلنا تلك الأهداف ليس باعتبارها اختبارات دولية جديدة يجب اجتيازها، ولكن بوصفها عاملا ملهما للوصول إلى مستويات اجتماعية واقتصادية أعلى.

ولذلك نحن لا نقترح بلوغ الأهداف فحسب، بل نقترح تجاوزها. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد أدمجنا هذه الأهداف في خطتنا الاستراتيجية الوطنية للأعوام الـ ٢٠ المقبلة. ومع ذلك، لا تساورنا أي أوهام حيال الصعوبة التي سنواجهها في بلوغ هذه الأهداف.

وبالرغم من أن دولتنا دولة صغيرة، فإنها بلغت مؤشرا للتنمية البشرية يضعنا في مرتبة متقدمة على بلدان في الاتحاد الأوروبي. والثمن الذي تعين علينا أن ندفعه هو حرماننا من الحصول على المعونة وتمويل التنمية في مرحلة مبكرة من مراحل تنميتنا. وبالتالي فإننا نعتمد إلى حد كبير على أنفسنا بوصفنا الممول لبرامجنا الإنمائية. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا بعد الآن أن نخطط تنميتنا الوطنية استنادا إلى توقعات التمتع بإمكانية الوصول التفضيلي إلى أسواق العالم.

وأدى هذا التحدي المزدوج الذي يمثله الحد من إمكانية حصولنا على الموارد المالية ومتطلبات تحرير التجارة إلى تحول كبير في البيئة التي تجري في إطارها تنميتنا الوطنية. ولكن ذلك لا يمنعنا من الإيمان بأنه يمكننا بلوغ التنمية الكاملة؛ وبدلا من ذلك فهو يجعلنا نبحث عن وسائل وأساليب جديدة يمكن عن طريقها بلوغ التنمية الكاملة.

وبالمثل، فإننا نؤمن بأن حالة المجتمع العالمي تتطلب منا أن نبحث عن وسائل جديدة يمكن عن طريقها تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي بأن أقول إن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن بلوغها إلا إذا عولج بشكل كامل الهدف الثامن المتمثل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وترى بربادوس أن من الأهمية الحيوية بمكان أن يستخدم رؤساء الدول والحكومات هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى كي يؤكدوا من جديد على الالتزام بإقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء

مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ويستدعي هذا الأمر توفير موارد أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ بها؛ وإيجاد حل شامل ومستدام وذي منحى إنمائي لمشكلة الديون؛ والعمل على إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومفتوح وعادل ونظام حكمٍ عالمي لا يسمح بالمشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي فحسب، بل أيضا يدير الاقتصادات العالمية بطريقة من شأنها أن توزع موارد العالم بشكل أكثر إنصافا. وأي إنجاز أقل من ذلك سيجعلنا مقصرين في عام ٢٠١٥.

إن اقتصاد بربادوس الآن اقتصاد ساحلي بقدر كبير. وبربادوس، مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه درجة عالية من الضعف بسبب تغير المناخ وقابليته للتقلب والظواهر الأخرى مثل زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وحدتها.

وتحدد استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج بربادوس للعمل بشكل واضح المجالات الرئيسية التي يلزم معالجتها لمساعدة تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي لهذه التحديات وغيرها من تحديات التنمية المستدامة. والتنمية الرؤوفة التي تكلمت عنها سابقا تتطلب من شركائنا الإنمائيين أن يساعدوا الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول بشكل ميسر وأكثر فعالية على الموارد المالية والتكنولوجيا المناسبة اللازمة فضلا عن المساعدة على تنمية القدرات البشرية وقدرات المؤسسات.

ولدى حكومة بربادوس وشعبها رؤية لتحويل بربادوس إلى بلد كامل التنمية؛ وديمقراطية نموذجية مزدهرة ومنتجة وسلمية وعادلة اجتماعيا وشاملة لجميع الأطراف؛ ومركز للخدمات الجيدة النوعية التي تحظى بمعايير امتياز عالمية ولكنها في الوقت نفسه راسخة في أفضل تقاليدنا. وقد أحرزنا تقدما هاما في كل من هذه المجالات. وخلال هذا المسعى سنعول على تضامن التحالفات التي تشاطرنا التفكير، ويحدونا أمل كبير في المسؤولية المشتركة لتعددية الأطراف، التي لا بد أن يكون محورها هذه المنظمة، الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يدلي به دولة السيد بيرتي آهيرن، رئيس وزراء أيرلندا.

السيد آهيرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إن تأييد أيرلندا للأمم المتحدة تأييد ثابت. وقد دأبنا دائما على أن نضع الأمم المتحدة في الصميم تماما من سياستنا الخارجية. وعمل العديد من الجنود الأيرلنديين تحت الراية الزرقاء، وضحى العديد منهم بأرواحهم في تلك الخدمة السامية.

وتشكل الأمم المتحدة، وستظل تشكل، أداة أساسية للسعي إلى تحقيق العدالة العالمية والازدهار والأمن. ولكننا جميعنا هنا نعلم أنه لا بد للأمم المتحدة من أن تتغير. وبطبيعة الحال، فإن إخفاقات المنظمة ناجمة بشكل رئيسي من إخفاقاتنا. ونحن في أغلب الأحيان في الأعوام الأخيرة، لم نستجمع الإرادة والموارد – والشجاعة – لكي نضاهي تصميم مؤسسي الأمم المتحدة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وتزيد النجاحات العديدة للأمم المتحدة من جعل إخفاقاتنا – وهي إخفاقات كانت مأساوية في بعض الأحيان – غير مبررة. ولذلك السبب فإن ما اتفقنا عليه هام جدا. وهو لم يحقق كل ما كانت تأمل في تحقيقه أيرلندا وآخرون عديدون. وأشعر بالأسف لأن الرؤية الطموحة للأمين العام لم تتحقق على نحو كامل. ولكن تم إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات، ووضعنا جدول أعمال صعبا للمستقبل.

ولا بد أن يستمر الإصلاح، ولا بد أن يحصل التغيير. وتستلزم وقائع عالمنا ذلك.

لقد حققت العولمة فوائد هائلة. إذ تم انتشال أعداد من الناس من الفقر المدقع في العقد الماضي أكثر من أي وقت منذ تأسيس الأمم المتحدة. ولكن للعولمة أيضا جانبها المظلم. فنحن نشهد تفشي الأمراض المعدية الفتاكة. ونشهد الإرهابيين والمجرمين المنظمين يستغلون عالما أكثر انفتاحا. وإلى جانب النمو الاقتصادي نجم التدهور البيئي وتغير المناخ.

وخلّفت العولمة وراءها أكثر من بليوني شخص، وهم الأشخاص الذين يتحملون وطأة الصراعات ووطأة المرض ووطأة الفقر الساحق.

إن الصلات بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان صلات واضحة ولا مفر منها. وليس من قبيل الصدف أن العديد من أبعد البلدان عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هي أكثر البلدان تضررا من الصراعات ومن إساءة معاملة حقوق الإنسان.

ونعيش في عالم أصبح فيه التمييز بين الصراع بين الدول والصراع داخل الدول غير واضح. ومؤخرا، نشأت تهديدات للسلام على نحو رئيسي من اضطرابات داخلية، وتلك التهديدات، كما شهدنا للأسف، لا تتوقف عند الحدود الوطنية.

ونحن جميعا دول ذات سيادة، مع حقوق ومسؤوليات سيادية. ولكن حيث لا تمارس تلك المسؤوليات لحماية المواطنين من الحالات الصارخة لإساءة المعاملة والإبادة الجماعية، يجب أن يتولى الآخرون هذه المسؤوليات من خلال الأمم المتحدة، بما في ذلك، إذا أخفقت كل الجهود الأخرى، باستخدام القوة العسكرية. وقد ألزمنا أنفسنا عن حق بألا نسمح لحوادث مثل الحوادث التي وقعت في رواندا وصربيسكا بأن تحصل مرة أخرى.

وحيث خطت البلدان، بمساعدتنا، الخطوات الأولى للخروج من الصراعات، فإننا لا يمكننا أن نتركها لوحدها. وبالتالي فإنني أرحب بالاتفاق على إنشاء لجنة لبناء السلام واستكمال اللجنة وجعلها تشرع في عملها بنهاية هذا العام.

ولا بد من أن نكثف جهودنا المشتركة للتصدي للإرهاب والمضي قدما بسرعة نحو إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وتحظى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأهمية خاصة لأيرلندا إذا أنها أول الموقعين على المعاهدة. والهدفان الاثنان المتمثلان في نزع السلاح ومنع الانتشار يعزز كل منهما الآخر. وأشعر بأسف بالغ حيال الفشل في إحراز أي تقدم في هذه المناسبة. ومع ذلك، فإن أيرلندا ستواصل العمل لتعزيز المعاهدة.

فلنجعل بسرعة المجلس الجديد لحقوق الإنسان حقيقة واقعة. وسنعمل على جعل المجلس فعالا بشكل كامل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ولا بد أن تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية. ولا بد أن تكون أمانتها العامة وموظفوها خاضعين للمساءلة. ويتعين أن يحظى الأمين العام بالسلطة والمرونة لإدارة المنظمة ولكي يكرس الموارد حيث تشتد الحاجة إليها. وليس من العدل أن يحرم من هذا ثم يلام عندما تحدث أخطاء.

والأمر الذي يشكل إهانة لبشريتنا المشتركة، بعد خمسة أعوام من مؤتمر قمة الألفية، هو أن هناك ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم جراء أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة، أو أن ١٠٠ مليون شخص يبيتون جوعى، أو أن ١٠٠ مليون طفل لا يتلقون التعليم الأساسي.

ولا تقف أيرلندا شاهدا صامتا على هذه المأساة المستمرة. فخلال الأعوام الخمسة الماضية، قدمت حكومتي أكثر من ضعفي المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت تقدمها

– من ٢٥٤ مليون يورو إلى ٥٤٥ مليون يورو. وفي الواقع، فإن حكومتي منذ أن تولت السلطة ضاعفت ثلاث مرات مساعدتها الإنمائية الرسمية.

واليوم أعلن التزام أيرلندا ببلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة. وسيتم بلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٢، قبل ثلاثة أعوام من الموعد المحدد بعام ٢٠١٥ الذي اتفق عليه الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى التصورات الاقتصادية الحالية، فإن ذلك سيعني زيادة تبلغ ثلاثة أضعاف المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها أيرلندا. إن التزامنا يتطلب منا الكثير، ولكنه ممكن التحقيق. وسوف يتحقق.

وأعرب عن التزام الحكومة، كمرحلة أولى على الطريق إلى بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، بأن تزيد بدرجة ملموسة ما نقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية في السنتين المقبلتين لكي نصل إلى الهدف الانتقالي المتمثل في نسبة ٠,٥ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. ويعني هذا أننا سوف ننفق مبلغ ٦٥٨ مليون يورو على المساعدة الإنمائية الرسمية في العام المقبل و ٧٧٣ مليون يورو في عام ٢٠٠٧.

والكم مهم، ولكن كذلك النوعية. وأيرلندا واحدة من الجهات المانحة القليلة جدا التي تخلو معوناتها جميعا من أية قيود. وستظل معونتنا غير مقيدة. فمعونتنا معونة فعلية.

وسوف تدعم الأموال الجديدة أنشطة جديدة.

أولا، في العام القادم، سوف تضاعف أيرلندا إنفاقها على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى مبلغ ١٠٠ مليون يورو. ويضيف هذا إلى الالتزام الذي قطعته هنا في عام ٢٠٠١ بجعل الحرب على هذا الوباء جزءا من صميم برنامجنا.

ثانيا، سوف تتيح الموارد الجديدة لأيرلندا الاستجابة بسرعة وفعالية أكبر لحالات الطوارئ الإنسانية الكبرى. وسنعمل في شراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إغاثة الضحايا ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع.

ثالثا، سوف ندعم الأمم المتحدة في إنشاء الصندوق الجديد لتعزيز القيم الديمقراطية في أنحاء العالم. فالناس يريدون أن يساعدوا ولكنهم يريدون أن يتأكدوا من أن نقودهم سوف تستخدم استخداما حسنا. ولكفالة بقاء الدعم العام قويا لأغراض المعونة، يجب أن نتعاون مع البلدان النامية على النهوض بالإدارة وتعزيز حقوق الإنسان وزيادة الشفافية واستئصال الفساد.

وأخيرا، نعلم من تجربتنا الخاصة أن الحد من الفقر يقتضي نموا اقتصاديا قويا وقطاعا خاصا يتدفق بالحيوية. وسنتضافر في العمل مع الصناعة الأيرلندية والشركات الشريكة في أفريقيا على تشجيع التبادل التجاري والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

وبالتزام أيرلندا بالهدف المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة، فهي سوف تنفق مبلغا يصل على ٨ بلايين يورو في المساعدة على محاربة الفقر والتخفيف من حدته في بعض من أشد بلدان العالم فقرا. وهذا التزام كبير بجميع المقاييس من جانب الشعب الأيرلندي، ولكني أعلم أنه، وبخاصة الشباب، سيرحب به.

لقد التزمنا في اجتماعنا هنا باتخاذ إجراءات لجعل العالم أكثر أمنا وأكثر عدلا. والآن يجب أن نمضي في ذلك إلى أن يتحقق. لقد اتخذنا خطوة للأمام، ولكنّ أمامنا طريقا طويلا ما زال علينا أن نقطعه.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لدولة الأونرابل

وينستون بولدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): يوم الأحد الماضي انقضت أربعة أعوام بالضبط على هجوم ١١أيلول/سبتمبر الإرهابي على أمريكا الذي وحد العالم في الشعور بالاشمئزاز والتعاطف. واليوم تنعقد هذه الدورة الستين للجمعية العامة في دولة تصاب مرة ثانية بالجراح. وقلوبنا تدمي لأجل تعساء الحظ من الأمريكيين ومواطني البلدان الأخرى الذين فقدوا في الدمار الذي خلفه الإعصار كاترينا كل شيء، بما في ذلك أحباءهم.

ومن محاسن الأقدار بالنسبة للضحايا الناجين من كاترينا أن انفراجا فضيا تخلل سحب كارثة ساحل الخليج السوداء. ومن دواعي الأسف أن المحرومين في البلدان الفقيرة ليس لهم انفراج فضي يضيء وجودهم الدائم الظلمة. فالشقاء هو السمة الغالبة على وجودهم وعلى توقعاتهم.

ويمكن أن يوجد انفراج فضي أمام تلك الطبقة المستضعفة على نطاق العالم. وسيحدث هذا إذا أمكن للصور التليفزيونية التي تشد الانتباه لعذاب ضحايا كاترينا المستمر أن تشعل في جميع الدول وبين جميع الشعوب جذوة الاعتراف بأننا جميعا نتشاطر واجبا بأن نعنى كل منا بأخيه.

وسيصيب للبشرية خير عميم لا يقدر لو أمكن لأعضاء أسرة الدول هذه المجتمعين في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى أن يأخذوا أنفسهم بهذه المسؤولية المشتركة. ومن شأن ذلك أيضا أن يبرز حتمية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الذي سيجعل هذه المنظمة أكثر استجابة، وأسرع في استجابتها، لمواطن ضعف الفقراء والمخاطر التي تتهددهم في دولها الأعضاء النامية الصغرى.

وما لم نستجب على هذا النحو فإننا نستجلب على أنفسنا حكم التاريخ بأننا جميعا خذلنا البشرية حين دعا الداعي للعمل. وتلك تهمة يجب ألا نسمح بأن يوجهها لنا التاريخ.

إن أنتيغوا وبربودا دولة صغيرة مؤلفة من جزيرتين توأمين يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٨٥ نسمة تقريبا. ويقدّر أن ما نسبته خمسة وثلاثون في المائة من سكاننا مهاجرون، والغالبية العظمى من سكانها الوافدين ينتمون إلى بلدان كاريبية شقيقة فتحنا لهم حدودنا حين واجهوا الشدة الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

ونتيجة لذلك فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية شاقة بدرجة متزايدة على دولة نامية تنوء بعبء ديون لا يتناسب مطلقا مع قدراتنا الاقتصادية.

وندرك رغم ذلك أننا نحيا في عالم متسم بالعولمة والترابط، لا تستطيع دولة فيه الوقوف بمعزل عن غيرها. والأثر المدمر الحالي للارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة على اقتصاداتنا الهشة مثال على ذلك. وعرض فنزويلا بتوفير إمدادات مستقرة من الوقود بشروط ميسّرة من خلال مبادرة نفط الكاريبي هو لذلك تدخل تراه البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية جيد التوقيت جديرا بالترحيب.

وتسلط هذه المسائل وغيرها الضوء على ضرورة توسيع نطاق الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

والوفاء بالهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية والمتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بما في ذلك العمل في سياق استراتيجية موريشيوس، يجب التعامل معه إذا أريد للدول الصغيرة أن تضع آليات استراتيجية لهياكل رئيسية للتنمية المستدامة والقدرة على المنافسة.

إن أنتيغوا وبربودا، شأنها كشأن الأعضاء الآخرين في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، لديها خيارات محدودة

للتجارة في هذا العالم المتسم بالعولمة. فنحن نفتقر إلى العناصر المطلوبة لإرساء قاعدة إنتاجية لها مقومات البقاء. وتتمثل خياراتنا الاقتصادية الرئيسية في الخدمات السياحية والمالية، وفي حالة أنتيغوا وبربودا، ألعاب الإنترنت.

ومن ثم فليس من الصعب أن ندرك حاجة أنتيغوا وبربودا الماسة إلى التماس تدخل منظمة التجارة العالمية في الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بألعاب الإنترنت. إن ألعاب الإنترنت أحد الخيارات المحدودة المتاحة التي يمكن بها لأنتيغوا وبربودا، بوصفها دولة نامية صغيرة، أن تسد الفجوة الرقمية وتستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية الاقتصادية.

وإفقار أنتيغوا وبربودا عما هي عليه بحرمانها غير المشروع من إمكانيات الوصول إلى سوق ألعاب الإنترنت لن يزيد الولايات المتحدة ثراء. كما أن الإعفاء من الدين غير التناسبي الذي ما برح يشل البلدان النامية لن يصيب البلدان الدائنة بالفقر. وترحيل المجرمين المدانين العتاة إلى مجتمعات الكاريبي الضعيفة لن يجعل أمريكا أو أي بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أكثر أمانا. وتمكين الدول النامية من الحصول على المستحضرات الصيدلانية اللازمة بشكل حيوي بأسعار قريبة بدرجة معقولة من تكلفة الإنتاج لن يؤدي إلى إفلاس شركات الأدوية العابرة للحدود الوطنية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بعد سبعة أشهر لا أكثر من انتخابنا لأول فترة للعمل، سنت حكومة أنتيغوا وبربودا ثلاثية غير مسبوقة من تشريعات النزاهة، تضم قانونا للنزاهة في الحياة العامة، وقانونا لمنع الفساد، وقانونا لحرية المعلومات. ونحن مقتنعون بأن الشفافية والمساءلة والنزاهة في الحكم أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبدون حلول عاجلة لالتزامات الديون التي تنوء بها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، سيظل القضاء المستهدف على الفقر أحد الأهداف الإنمائية للألفية البعيدة عن المتناول. ويجب لذلك على منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها أن توجد آليات خاصة لخفض أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. والمجال الذي ينطوي على إمكانيات مباشرة للدول الصغيرة هو تقديم المساعدة من المجتمع الدولي على بناء القدرات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونحن، في أنتيغوا وبربودا والجزر المجاورة لنا، بصفتنا بلدانا جزرية صغيرة نامية منتمية إلى منظمة دول شرق البحر الكاريبي، نواجه تحديات صغر حجم المساحة البرية وضعف النظم الإيكولوجية والتعرض للكوارث الطبيعية وآثار التغير المناخي.

ومما يضاعف هذه التحديات اعتمادنا الشديد على البيئة الطبيعية لدعم صناعة السياحة في بلداننا، التي تعتبر عصب حياة اقتصادات أممنا.

والأخطار التي تهدد بيئتنا الطبيعية تهدد بالتالي بقاءنا ذاته. إننا من أقل المساهمين في أسباب التغير المناخي، لكننا من أشد المتضررين من آثاره.

والدمار الناجم عن الضراوة المتزايدة للأعاصير المدارية يمكن أن يدفع بجهودنا الإنمائية إلى الوراء عقودا، وقد فعل ذلك حقا.

ومع استمرارنا في الاستثمار في تطوير رأسمالنا البشري، يواصل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) التبديد التدريجي لتلك الاستثمارات. إننا نحتاج إلى تعاون شركائنا الدوليين للحصول على موارد العناية الصحية.

وبعد إصلاح منظومة الأمم المتحدة يجب تخويلها الصلاحيات اللازمة ومدها بالموارد المالية والتقنية الضرورية لمساعدة دولها الأعضاء على مكافحة انتشار الايدز، وتوزيع الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي، ومدها أيضا بالموارد الضرورية لبرامج الوقاية.

إن الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في صون السلام والأمن الدوليين. وإصلاحها لا غنى عنه لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

وأنتيغوا وبربودا تؤمن تماما بأن إصلاح الأمم المتحدة، لكي تتمكن من مواجهة التهديدات والتحديات العالمية، يجب أن يكون متعدد الأوجه. ويجب إنجازه عبر عملية من المداولات الديمقراطية الهادفة إلى تحقيق توافق في الآراء.

ويجب أن تأخذ الإصلاحات في الاعتبار أهداف البلدان النامية، التي تشكل ثلثي أعضائها.

وبلدي يحدوه الأمل في أن تنجز الدورة الستون للجمعية العامة الإصلاح من خلال الوحدة وخدمة للمصلحة الطويلة الأجل لعضوية الأمم المتحدة.

وآمل أن تذكّر هذه التأملات كل الأمم التي انعقد باسمها الاجتماع العام الرفيع المستوى بأن الواجب وسط هذه الأمم المتحدة إنما يقع على عاتق الدول التي هي بمثابة الإخوة الكبار عن حماية إخوتها الصغار.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا.

السيد بدوي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): قبل ستين سنة تعهد مؤسسو الأمم المتحدة كتابة بأن هذه المنظمة ستنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وستؤكد من جديد كرامة الفرد البشري، وستعلي من شأن القانون الدولي وستدفع بالرقي الاجتماعي قدما وسترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

لقد تحقق الكثير، ولكن الكثير، بل الكثير جدا ما زال ينتظر التحقيق. لماذا لا نزال نشاهد حروبا كثيرة في عصرنا؟ لماذا لا نزال نرى حقوق الإنسان يداس عليها بالأقدام بمنأى عن العقاب؟ لماذا تواصل الدول ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي؟ لماذا يظل مئات الملايين من الناس يعيشون في فقر ومهانة؟

مع ذلك ما زالت أفضل أمانينا معلقة على هذه المنظمة. فلنكتب إذن عهدا جليلا آخر بهذه المناسبة، بأن نبذل جهودا أمينة وبأن نتخذ الخطوات الضرورية لإصلاح الأمم المتحدة حتى تتمكن حقا من خدمة المقاصد التي أنشئت من أجلها.

وتعتقد ماليزيا أن الهدف الأساسي الأسمى الذي ينبغي تحقيقه في أي إصلاح وتجديد منظومة الأمم المتحدة يجب أن يكون حماية وتحسين تعددية الأطراف.

إنني أعرف توافق الآراء المتنامي صوب القبول بأن الأحكام الحالية من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة كافية لمواجهة كامل الطائفة المتنوعة من التهديدات الأمنية؛ وأن المسألة الوحيدة المتبقية هي كيفية ضمان ألا يطبق استخدام القوة إلا باعتباره آخر وسيلة بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى.

لكن أي تدخل يجب أن يعترف حسب الأصول بمبادئ الميثاق المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل.

ولئن كان مجلس الأمن الجهاز المناسب لاتخاذ القرارات بشأن هذه الأمور، ترى ماليزيا أنه يجب الاتفاق على نص يناط بموجبه بالجمعية العامة دور إشرافي في هذه

المسألة الحاسمة الأهمية المتعلقة باستخدام القوة للتعامل مع الأخطار التي تهدد الأمن الدولي.

وماليزيا مقتنعة بأن وجود نظام فعال متعدد الأطراف يتمحور حول جمعية عامة مخولة بالصلاحيات المناسبة يمثل أفضل ضمان لنا ضد ممارسة القوة المطلقة أو تجاهل القانون الدولي.

ونلاحظ أنه يوجد أيضا توافق آراء متزايد للقبول بإمكانية تبرير استخدام القوة لحماية السكان المدنيين من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وأود أن أقول إنه لمما يعادل جريمة ضد الإنسانية السماح للفقر والحرمان بالاستمرار في عصرنا الحديث هذا. كيف يمكننا أن نبقى على تقاعسنا بينما ثمانية ملايين إنسان في كل أرجاء العالم يموتون كل سنة لأنهم أفقر من أن يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة؟

ثمة أكثر من بليون شخص – أي واحد من كل ستة أشخاص في كل أرجاء العالم – يعيشون في فقر شديد يسدون رمقهم بأقل من دولار في اليوم.

وقد حرم الفقر أكثر من ١٠٠ مليون طفل من فرصة الالتحاق بالمدارس الابتدائية.

وفي هذا الصدد، يجب إيلاء أهمية كبرى لتوفير الفرص التعليمية ولقدرة الناس على الحصول على التعليم. فالتعليم وقوة المعرفة يشكلان أعظم عامل للمساواة بين الأفراد في مجتمع ما وأعظم مهيئ للفرص التي يمكن أن تسد فجوة الرخاء فيما بين الدول الأمم في هذا العالم المعولم.

والأمم المتحدة تحتل أفضل موقع لتأدية الدور الرائد في الشروع في برنامج لبناء القدرات مكرس خصيصا لاستئصال الفقر. ويجب ألا نتنصل أبدا من التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وصلت الآن إلى نقطتي الأخيرة، وهي لماذا نحتاج إلى تعددية أطراف فعالة للنجاح في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

أولا وقبل كل شيء، الإرهاب يجب أن يدان. لكن النطاق العالمي للكفاح ضد الإرهاب يتطلب أوسع تعاون ممكن فيما بين كل البلدان. والأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تكون العامل المحفز في هذا المسعى الهائل.

يجب أن نعرف دوافع الإرهابيين لتحديد الأسباب الجذرية لأعمالهم. وهذه قد تكون مظالم سياسية أو إنكار حقوق الإنسان أو حياة يائسة ضاربة جذورها في أعماق فقر مستفحل أو شيئا آخر لم يكشف عنه بعد.

يجب أن نتخذ الإجراء اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية حتى نجعل دوافع الإرهابيين باطلة. من الممكن عرقلة أعمال فرادى الإرهابيين أو إلقاء القبض عليهم أو قتلهم. ولكن ما دامت الأسباب الجذرية لم تعالج أو لم ترفع، فإن مجندين جددا سيحلون محل القادة المقتولين والجماعات التي دمرت في الكفاح ضد الإرهاب. إن الإرهابيين لا يستحقون الرأفة ولا التعاطف. لكننا يجب أن نعرف ما في أذهانهم وأسلوب تفكيرهم.

يجب أن نميز بين أعمال الإرهاب وحق الشعوب التي تناضل في سبيل تقرير المصير. فما لا يمكن تبريره بنفس القدر إقران الإرهاب بأي عرق أو دين محدد. ويجب تصنيف الإرهابيين بحسب أعمال الإرهاب التي يرتكبونها ولا شيء غير ذلك.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى الوثيقة النهائية المعروضة علينا، التي نعرف جميعا أنها النص الذي انبثق بعد مراحل عديدة من المفاوضات المضنية. ولا ريب في أن لهجة ومحتوى الوثيقة يعبران عن درجات عديدة من الحلول الوسط. وهذا يعني أنه لا يوجد أحد يشعر بالرضا التام.

من المؤكد أن قضايا كثيرة لم تحل حتى الآن. لذلك من الجلي أنه سيكون أمامنا الكثير من العمل غير المنجز الذي سننكب عليه في الأشهر والسنوات المقبلة.

وليس أمامنا من خيار سوى جعل الأمم المتحدة هيئة مهمة للحاضر والمستقبل. وأسباب صراعات المستقبل ربما تأتي من خليط معقد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. إن المساعي من أجل الازدهار والأمن يمكن أن تتداخل بعضها مع بعض بشكل كبير. ويجب أن نصلح الأمم المتحدة لتكون مؤهلة لمعالجة القضايا المتشابكة والشاملة، ولتنجح في منع الصراعات في المستقبل. وفي تسوية الصراعات، نريد أن نستخدم الأمم المتحدة ولكن لا فائدة من أمم متحدة يُساء استخدامها.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من سعادة السيد غيرار لاتورتي، رئيس وزراء جمهورية هايتي.

السيد لاتورتي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أتكلم في اجتماع القمة هذا وأن أشاطركم شواغل وآمال شعب هايتي بشأن المسائل التي تجري الآن مناقشتها في هذه القاعة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الأمين العام وفريقه على هذه المبادرة الممتازة، التي لولاها لأصبحت الأهداف الإنمائية للألفية مجرد آمال كاذبة.

بالنيابة عن شعب هايتي، أود أن أتقدم بالشكر إلى البلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، التي أرسلت قوات كجزء من القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة والتي تساهم بنجاح في إعادة السلام والاستقرار والأمن إلى بلدي. وهي عناصر أساسية لا غنى عنها من أجل إجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية المزمع عقدها في نهاية هذا العام.

وأود، قبل كل شيء هذا المساء، أن أتطرق إلى مسألة إصلاح هياكل هذه المنظمة العالمية والاستعراض الأساسي لآليات إعداد مشاريع التعاون وتقييمها، وكذلك لتنسيق المساعدات الإنمائية الدولية.

أود أن أبدأ بمجلس الأمن. ما زالت هايتي تؤيد مسألة توسيع عضوية هذا الجهاز من خلال قبول أعضاء دائمين جدد لضمان وجود تمثيل أكثر عدالة وأكثر توازنا، وأكثر استجابة لحقائق عالمنا المعاصر. وقال رئيس السنغال في وقت سابق إنه إذا لم نتفق على صيغة معينة، فإننا ربما ينبغي لنا أن نصلح الظلم التاريخي الذي وقع على أفريقيا وذلك بمنحها مكانا في المجلس. وإنني أؤيد موقفه، ولكنني أود أن أضيف أن هناك إجحافا مزدوجا فيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي هي بدورها أيضا غير ممثلة في مجلس الأمن بمقعد دائم. كما أود أن أعرب عن عميق قناعتي بأن معيار اختيار الأعضاء الجدد ينبغي ألا يعتمد فقط على قوتهم الاقتصادية أو المالية أو العسكرية. وأعتقد أن أي بلد يتقيّد بقواعد الحكم الرشيد ويحترم حقوق الإنسان ويضمن إجراء انتخابات حرة ينبغي أن يكون أيضا مؤهلا لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالجمعية العامة، أعتقد أنه من المهم لها أن تضطلع بدور أكثر أهمية بوصفها هيئة لصنع القرار. ولن نبلغ هذا الهدف إذا ما ظللنا ننظر إلى القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بوصفها مجرد قائمة للنوايا الحسنة. لقد آن الأوان لتحقيق توازن أكبر بين سلطات مجلس الأمن وسلطات الجمعية العامة.

ومما يزيد من اهتمامي فيما يتعلق باجتماع القمة هذا أنه يتيح الفرصة للتكلم بطريقة ودية، ولكن بصراحة وبموضوعية، حول أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بآلية توفير المعونات الإنمائية وإدارتها وتنسيقها. إن

تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمتعه بهيكل أفضل وزيادة موارده بقدر كبير، ينبغي أن تساهم في إيجاد نظام للمساعدات الإنمائية الدولية أكثر فعالية.

أود أن أضرب هنا مثلا ببلدي، وهو من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، كما أنه تقريبا كان أول بلد نام يستفيد من المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه المساعدات لم تترك إلا أثرا ضئيلا من حيث إحراز نتائج ملموسة. وأشير هنا إلى بعثة روزنبرغ التي أوفدت إلى هايتي في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، ووضعت تقريرها المعنون ''البعثة الموفدة إلى هايتي''، وهو لا يزال الوثيقة المرجعية الموثوق بها فيما يتعلق بمشكلة التنمية في بلدي. ومع ذلك فإنه، بعد مرور أكثر من خمسين عاما من التعاون مع الأمم المتحدة، لا توجد إلا آثار ضئيلة جدا من كل هذه المساعدات التي تلقيناها على مر السنين. فلا تزال بنيتنا الأساسية في حالة سيئة، وطرقنا غير معبّدة، ولا تزال الكهرباء ترفا بعيد المنال لمعظم السكان، وأكثر من نصف الهايتيين أميون، كما توجد مشاكل أخرى كثيرة أسوأ. صحيح إن الحكم غير الرشيد من جانب القادة الهايتيين يتحمّل جزئيا المسؤولية عن هذا الوضع، ولكن يجب أيضا على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في موقفه وينتقد ذاته ويسعى إلى تطوير ثقافة تتسم بالفعالية والكفاءة.

ويجب أن نبدأ بوضع حد لهذه المنافسة العقيمة بين وكالات الأمم المتحدة، وبينها وبين المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى. إننا نتطلع إلى إجراء استعراض شامل لسياسات التعاون وتوزيع المساعدات الإنمائية الرسمية. ونفهم أن للمانحين مصالح سياسية في رفع علمهم على كل مشروع يقومون بتمويله. ولكن إذا فعلوا ذلك بما يضر بتحقيق الأهداف المرجوة، وعلى حساب النتائج الإيجابية للحياة اليومية للمستفيدين، فإن هذا النهج يجب أن يتغيّر.

ولا يسعني في هذه المناسبة أن أنهي بياني بدون طلب إجراء تخفيض كبير في النسبة المئوية للمساعدة الدولية التي تذهب إلى دفع مكافآت الخبراء الدوليين. وهذا ممكن إذا استخدمنا بشكل أكبر الموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمتوفرة على الصعيد الوطني، الموجودة داخل البلدان المستفيدة وخارجها.

وأخيرا، أود أن أتقدم بمناشدة من القلب من أجل إجراء مزيد من التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. فمهما قيل، يبدو أن المنظمات الأخيرة لا تملك مفهوما عن التنمية من شأنه أن يساعد حقا بلداننا على الانطلاق من المرحلة التي توقفت عندها. وهذا التنسيق أساسي لضمان زيادة فعالية التعاون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية.

وفي معرض الحديث عن تمويل التنمية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحّب بالمبادرة الممتازة التي أطلقها الرئيسان شيراك ولولا دا سيلفا، اللذان اقترحا آلية مبتكرة لتمويل المساعدات الإنمائية الدولية. ونحن نؤيد تلك الاقتراحات ونهيب بكل الذين يستطيعون ذلك أن يؤيدوها بطريقة عملية وأن يضعوها موضع التنفيذ بأسرع وقت ممكن.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في ألا ينتهي الأمر بالأفكار، التي نناقشها اليوم، لتصبح مجرد تقارير تتكدس في الأدراج مع غيرها من التقارير الكثيرة التي قُدمت على مدار السنين في هذه المؤسسة الموقرة، بل على العكس من ذلك يجب أن تغذّي تلك التقارير أفكارنا وتؤثّر على سلوكنا واختياراتنا في مجال السياسة العامة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من سعادة السيد ألبرت بينتوت سانتولاريا، رئيس وزراء إمارة أندورا.

السيد بينات سانتولاريا (أندورا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ أود أن أعبر، باسم شعب إمارة أندورا، عن تعاطفنا وتضامننا مع أولئك الذين عانوا من جراء الإعصار الأخير في الساحل الأمريكي للخليج.

(تكلم بالكتلانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية)

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة. ويصادف أيضا الذكرى السنوية الستين لهيروشيما ونكازاكي. وفي أعقاب صدمة الزلزال النووي، تجلت الحقيقة المرعبة بأنه بعد كل قفزة تكنولوجية إلى الأمام، يبرز المزيد من الأخطار الرهيبة. وقد سلم العالم بالحاجة إلى الأمم المتحدة، ليس كوسيلة لكبح أخطار عالمنا المعاصر فحسب، بل أيضا كمحفل للتأمل.

وبدافع من منتهى الاحترام والأمل الكبيرين، جئت إلى هنا اليوم لمخاطبة الأمم المتحدة. وفي عالم اليوم يمكن لمكالمة هاتفية أو رسالة على الإنترنت أن تأخذنا في أقل من ثانية إلى أقاصي الكوكب الأرضي. وأصبحت جميع البلدان متجاورة. وإذا وقعت حرب في أي مكان، فإنها تؤثر علينا جميعا بشكل مباشر، كما هو الحال بالنسبة للكوارث الطبيعية. إننا نشهد ولادة حساسية عالمية نابعة من شعور أخلاقي بالإنصاف والنزاهة والتضامن الذي يتجاوز الحدود الوطنية واللغات وحتى الأديان. وسواء أحببنا ذلك أو لم نحببه، وسواء خشيناه أو قبلناه، فإننا نندمج تدريجيا في كيان واحد. فأي نوع من الكيانات سيكون؟ وهل سنعيش في عالم يكون فيه الاعتراف بحقوق الإنسان عالميا؟ وهل سيتمتع جميع مواطنيه بمستوى حياة كريمة؟ وهل تكون الرعاية الطبية فيه متاحة لكل من يحتاجها؟ وهل يقدّر فيه التعليم كأساس لحياة الرفاهية الروحية؟ أو هل سيكون كياننا موطنا للانقسامات، والحروب، والإرهاب، والبؤس والجهل؟

إن الدول الصغيرة هي الغالبية من بين أعضاء الأمم المتحدة، وهذا المكان يوفر لنا محفلا قد يسمع فيه صوتنا. وأقول قد يسمع لأنه من الصحيح القول إن وسائط الإعلام المعولمة تتحكم على نحو متزايد بنشر المعلومات. وهذا يزيد من قيمة الأمم المتحدة بوصفها مكانا لاقتراح أفكار أصيلة وشجاعة.

إن العديد من البلدان موحدة في رفضها للانعزالية. ونعلم أن حدودنا قريبة جدا من بعضها البعض. ونحن نعرف جيراننا ونثق بهم. ولم تكن طبيعة الترابط في المجتمع العالمي مفاجئة. وتعددية الأطراف أمر أساسي في ظل العولمة. ولهذا السبب بالذات، يجب علينا جميعا أن ندعم مؤسسات كالمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذه الأزمنة التي يخيم عليها عدم اليقين، ومع بداية فصل جديد في التاريخ، لا بد لنا جميعا أن نلتزم بالتعاون الدولي في محاولة لإنشاء عالم أكثر أمانا وعدلا.

وهناك كلام كثير حول إصلاح الأمم المتحدة. وأنا مؤيد لمفهوم الإصلاح. فمن يمكنه أن يكون ضد هذا التحسين في مؤسسة حيوية كالأمم المتحدة في زمن يحتاج فيه العالم بصورة ماسة إلى رؤيتها ومهمتها في الحفاظ على السلام؟

وفي الوقت ذاته، أود أن ألفت الانتباه إلى تلك الأجزاء من منظومة الأمم المتحدة التي قدمت إسهامات هامة خلال نصف العقد الماضي. وأشير على سبيل المثال إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، التي ساهمت جميعها في جعل عالمنا مكانا أفضل. ومن اللافت أن الأمم المتحدة قد حققت الكثير بهذا القدر القليل من الموارد. وبطبيعة الحال يبقى الكثير مما يتعين عمله. ونحن نؤيد بقوة مقترحات كوفي عنان للإصلاح. ونشاركه الاعتقاد بأن هذه الإصلاحات سوف

تعزز مصداقية المنظمة والحكم الرشيد فيها، وستزيد من شفافيتها.

ومن بين الإنجازات العظيمة التي حققتها الأمم المتحدة اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وعلينا أن ندعم الآن إنشاء مجلس له صلاحيات من أجل إنفاذ حقوق الإنسان. ولا بد للتعليم أن يصبح على رأس أولوياتنا. فهو بدون شك أحد العناصر الأساسية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان، وأحد الوسائل الأكثر فعالية في تنمية البشرية.

وتؤيد أندورا أيضا التنفيذ التدريجي للأهداف الإنمائية للألفية. فقد اعتمدت تلك الأهداف في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٠. والتزمنا في مؤتمر القمة ذلك بأن نعمل، وبألا نكتفي بإطلاق الكلمات الجوفاء.

وفي هذا العالم الذي تسوده العولمة والترابط، فإن الحواجز الجغرافية لم تعد تحمينا، ولا يمكن للبلدان الغنية أن تتجاهل المشقات التي تعاني منها أفقر البلدان. ولا يكفي الاعتراف بمبادئ المساواة الاجتماعية، بل يجب أن تترجم الكلمات إلى أفعال.

إن أعمال الإرهاب المقيتة وغير المبررة في نيويورك، ومدريد، ولندن، والإبادة الجماعية في رواندا، والحروب والصراعات في الآونة الأخيرة، كلها أحداث أدت إلى القلق العميق في المجتمع الدولي. ومع ذلك، ما زال هناك أمل في هذا العالم الذي ينقصه الكمال.

وفي قصيدة تأمل كتبها الانكليزي جون دون، قبل أكثر من ٤٠٠ عام، قال: ”ليس من رجل هو جزيرة كاملة بذاتها؛ كل رجل قطعة من قارة، جزء من الكل. ... وموت أي رجل يقلل مني لأني مندمج في الجنس البشري؛ ولذلك لا تسأل أبدا لمن تقرع الأجراس؛ إنها تقرع لك“.

ولعلنا نتمكن من استخدام هذه العبارات لأجل التأمل في طبيعة الحياة التي توحدنا معا. إن مكافحة الجوع، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإرهاب، والتغلب على الفقر، والعمل من أجل العدالة للجميع: كل هذه أهداف وآمال توحدنا هنا في هذه الجمعية. إن تحقيق هذه الأهداف يعني العيش كبشر والتأكد من حتمية مجيء الغد الأفضل. فدعونا نختار الحياة معا، ونستمر في كفاحنا، موحدين تحت علم الأمل الأزرق، علم الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة بيغوم خالدة ضيا، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

السيدة ضيا (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): اجتمعنا هنا قبل خمسة أعوام لاعتماد إعلان الألفية. وكنا نثق بالوثيقة لأنها انعكاس لآمال وتطلعات شعوبنا وكذلك الجدية التي أردنا بها التصدي للمسائل التي نواجهها. ولدينا فرصة اليوم لاستعراض التقدم المحرز وكذلك لرسم الطريق لبلوغ أهدافنا المشتركة.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية مجموعة من الأهداف التي تكفل تحقيق التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان لشعوبنا. وقد حددنا لأنفسنا موعدا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولا يسعني إلا أن أتفق مع الأمين العام على أننا نملك الوسائل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا قادرون على خفض الفقر العالمي بمقدار النصف وعلى كبح تفشي الأمراض الرئيسية، وتشجيع المساواة الجنسانية وتمكين المرأة في غضون عشر سنوات.

وقد يكون التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أقل من التوقعات، ولكننا لم نيأس تماما.

ونحن في بنغلاديش نشعر بالارتياح لأننا قد أنجزنا تحقيق اثنين من الأهداف الإنمائية للألفية حتى الآن، وهما

القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية، وضمان الحصول على مياه الشرب النقية. ورغم القيود المتعددة، فقد نجحنا في تحقيق تقدم جوهري في ستة من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

أولا، حققنا في السنوات العشر الماضية معدل نمو طردا، تجاوز نسبة ٥ في المائة من إجمالي ناتجنا المحلي. وقد تحقق ذلك رغم الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية التي كثيرا ما تنزل ببلدنا.

وثانيا، تراجع انتشار الفقر، مع تحسن ظروف المعيشة، تراجعا ملموسا. والواقع أن رقمنا القياسي المسجل تجاوز رقم معظم البلدان النامية. فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعانون الفقر في بنغلاديش من ٧٠ في المائة أو يزيد عام ١٩٧١، إلى أقل من ٤٥ في المائة عام ٢٠٠٢.

وثالثا، تحسن الأمن الغذائي في السنوات القليلة الماضية. فبنغلاديش، التي عانت من حالات عجز غذائي مزمنة في السبعينات، باتت الآن قريبة جدا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

ورابعا، عززنا قدرتنا على أن ندير الكوارث الطبيعية إدارة أفضل وعلى مواجهتها. وبالرغم من الفيضانات التي حصلت في العام الماضي، كان معدل نمو ناتجنا المحلي الإجمالي ٥,٥ في المائة، بفضل مرونة تكيف شعبنا وبفعل التدابير الاقتصادية الفعالة التي اتخذت بعد الفيضان.

وخامسا، تحسن مؤشر نوعية الحياة المادية بصورة تدريجية. تم ذلك من جراء تخصيص الحكومة أكبر قدر من الموارد لقطاعي التعليم والصحة عاما بعد عام.

وسادسا، حققنا حالات نجاح حميدة في قطاعات اجتماعية أساسية، فمعدلات الالتحاق بمدارس بنغلاديش الابتدائية هي من أعلى معدلات العالم النامي والأهم من ذلك هو أننا حققنا تكافؤ الجنسين في الالتحاق في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. أما معدل نمو السكان فقد انخفض بصورة مشهودة، فتراجع إلى ١,٤٧ في المائة عام ٢٠٠٥ بعد أن كان ٣ في المائة في السبعينات. وانحدر معدل الخصوبة الإجمالي بنسبة ٥٠ في المائة من ٦,٣ إلى ٣ مواليد لكل امرأة، على مدى العقدين الماضيين. أما وفيات الأطفال، فقد تناقصت بنسبة تتجاوز ٦٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠. وتسارعت أيضا خطى تمكين المرأة. وانتفع ببرامج القروض الصغيرة أكثر من ١٢ مليون نسمة، معظمهم من النساء.

ولقد وضعنا اللمسات الأخيرة على استراتيجية الحد من الفقر، عن طريق إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع المعنيين. وتشمل استراتجياتنا: ضمان مشاركة الفقراء والنساء في التنمية الاقتصادية؛ وتحقيق الحكم الصالح وتخصيص الموارد بصورة سليمة؛ وتحسين نوعية تأدية الخدمات – في مجال العمالة مثلا والتغذية والتعليم والصحة – لتلبية احتياجات السكان الأساسية؛ وتأمين التنمية المستدامة والتوازن البيئي. وفي الوقت نفسه، نبذل جهودا مصممة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان الحكم الصالح وحكم القانون. وأنشأنا لجنة لمحاربة الفساد واستحدثنا مكتبا لأمين المظالم الضريبية. وسيتم عما قريب إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. ويجري حاليا فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. ومن المتوقع أن يكون لكل هذه المبادرات أثر إيجابي في عملية تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية عامة.

لقد كان علينا أن نتصدى بصرامة لقوى التعصب والتطرف والعنف والكل يعرف إدانة بنغلاديش بصورة لا لبس فيها لجميع أشكال الإرهاب. ولكن، يجب أيضا أن نتصدى للأسباب الجذرية التي أدت إلى هذا المسلك المتمرد. ولا تزال مشاكل الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة تقض مضجعنا. وإن نحن لم نتصد الآن لهذه المشاكل

بفعالية، فلن نتمكن من احتواء أنواع التوتر والعنف حولنا، أو من بناء غد ينعم بالعدل والسلام.

وينبغي أن يولد هذا الاجتماع الزخم اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما نحتاج إليه اليوم هو إرادة سياسية راسخة لتنفيذ ما اتفقنا عليه من خطط فعلا. وأناشد، بصورة خاصة، البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بوضوح يضاهي الالتزام الظاهر في الهدف ٨ من أهداف الألفية. وليقم اجتماعنا بإرسال إشارة جلية تدل على أننا راغبون ومستعدون لتجسيد خطط العمل وجعلها حقيقة واقعة. ولندع أجيال المستقبل تذكر اجتماعنا هذا بصفته الاجتماع الذي خلّف أثرا في حياة الناس.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الأونرابل لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة.

السيد غزنزي (مالطة) (تكلم بالانكليزية): إن اجتماع قادة العالم هذا يمثل تظاهرة مهيبة تعبر عن تصميمنا جميعا على العمل معا على تحقيق نظام عالمي أقرب إلى السلام وأعدل وأكثر ازدهارا. وهذا الاجتماع هو، من جهة، تأكيد مجدد للثقة التي توليها شعوبنا لمسار الأمم المتحدة نحو ذلك الهدف. وهو في نفس الوقت تعبير عن القلق إزاء التحديات الكبرى، المتعاظمة التي نواجه في ذلك الصدد. ويجمعنا كلنا حس مشترك بالخطر والفرصة الناشئة مما في النظام العالمي الراهن من تناقضات وتقلبات.

إن زماننا هذا يتسم اليوم، كما لم يُعرف من قبل، بتواجد الثروة الطائلة إلى جانب الفقر الذي لا يشفيه دواء في آن معا، وتواجد ابتكارات علمية خارقة وأمية متفشية وأعمال خير ومحبة غامرة مع شرور عملية وبعد عن الإنسانية. إن بمقدور هذا المزيج من الأضداد أن يزعزع على نحو خطي استقرار مجتمعاتنا وطرائق عيشنا. غير أنه ينطوي في نفس الوقت على بذور العمل العلاجي الشافي.

يأتي كل منا إلى هذا الاجتماع بخبرات مجتمعة الفريدة في مجال كيفية ظهور هذه التناقضات على صعيد القاعدة العريضة. وقد كانت بعض المجتمعات ضحايا مباشرة لأعمال الوحشية والإرهاب؛ وكان بعضها الآخر، ضحايا كوارث طبيعية. وأتى كثيرون بأدلة على آفات الفقر وسوء التغذية وفقدان الصحة؛ فيما بيّن آخرون ما للصراع الداخلي والاضطراب السياسي من أثر التنكر للإنسانية.

تشهد مالطة اليوم تدفقا طاغيا لمهاجرين وافدين، لا ضابط له، هو بحد ذاته نتيجة لكثير من المشاكل الأخرى. وهذه التجربة، يزيد من حدة الإحباط إزاءها أنها حلت بمجتمعنا الصغير بصورة فجائية، غير متوقعة وبوطأة غير منتظرة.

إن العنصر الحفاز لتحويل جميع هذه التحديات من أخطار محدقة إلى فرص يكمن في استعدادنا لاتخاذ إجراءات جماعية في كل الحالات.

وعند تقديم الأمين العام لمقترحاته بصدد وثيقتنا الختامية، في آذار/مارس الماضي، ذكرنا السيد كوفي أنان بجدارة أنه لا يمكن لقضية التمتع بجو من الحرية أفسح أن تمضي قدما إلا إذا عملت الأمم يدا بيد.

ومطروح علينا في هذه الجلسة مجموعة كاملة من الاقتراحات تعالج قضية التوسع في الحرية بكل أبعادها – سواء المتعلقة بالتنمية أو الأمن أو حقوق الإنسان. وأمامنا أيضا مجموعة من الاقتراحات تستهدف تحسين فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة، بصفتها هيكل مؤسسي.

وإلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، اضطلعت مالطة بدور حماسي وبناء في إعداد الوثيقة الختامية. وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد على التزامي القاطع والتزام حكومة

مالطة وشعبها بالقيم والمبادئ التي عملنا على تعزيزها طوال هذه العملية.

والعديد من جوانب الوثيقة الختامية المطروحة علينا تعكس إحساسا بالتضامن والروح الإنسانية، والتمسك بسيادة القانون الذي يجب أن يكون أساس العلاقات الدولية.

ولن أخفي شعوري بأننا كنا نود أن تكون الوثيقة أكثر طموحا مما هي عليه بالفعل. وبالذات، كنا نود أن نراها تحوي إشارة أقوى إلى مسألة الإفلات من العقاب، وبصفة خاصة، إلى الدور المهم الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية. وكنا نود أيضا أن تضم أقساما أكثر طموحا عن البيئة وحقوق الإنسان ونزع السلاح.

وفي الوقت ذاته، ندرك أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن عدد من المسائل الحساسة، يرسي أساسا طيبا لاتخاذ مزيد من تدابير الإصلاح. والواقع أن هناك العديد من الأمثلة المشجعة التي تثبت كيف يمكننا أن نحقق نتائج، وحتى رغم وجود صعوبات في بعض الأحيان. وكان أحد تلك الأمثلة، الانتهاء مؤخرا من إبرام الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والتي سيسعدني ويشرفني أن أوقع عليها صباح غد باسم مالطة.

وأقول إن إعلانات المبادئ والتمسك بالقيم، يقابلها نظير ضروري يتجسد في المسؤولية الجماعية عن اتخاذ تدابير محددة وملموسة وموجهة عمليا. وقد حددت وثيقتنا الختامية عددا من هذه التدابير. وستستمر مناقشة العديد منها خلال الدورة الستين للجمعية العامة. ونحن الآن، في جملة أمور، بصدد تحديد أهداف وغايات طويلة الأجل للتعاون الإنمائي؛ ونعمل على وضع الأسس المؤسسية لجهازين جديدين داخل الأمم المتحدة – لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان – ونفتح آفاقا جديدة في مجالي مكافحة الإرهاب والمسؤولية الجماعية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد اليوم على استعداد مالطة للانخراط بعزم وتصميم في تنفيذ تلك التدابير.

ومن المناسب أننا نمارس هذه العملية في وقت تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى الستين لإنشائها. وخلال تلك السنوات الستين، كانت الأمم المتحدة – أممنا المتحدة – تمثل مركزا للاستمرارية ونبراسا للأمل. فكانت توفر الاستمرارية خلال فترة الحرب الباردة الحالكة. وفتحت باب الأمل من خلال عملية إنهاء الاستعمار التحويلية المعقدة.

ورغم تغير الكثير من الأمور في عالمنا على مدى الأعوام الستين الماضية، هناك شيء واحد ظل ثابتا و لم يتغير ألا وهو توق البشرية إلى السلام والكرامة والحرية. ويصح لنا في هذه المناسبة أن نعيد تكريس أنفسنا للسعي تحقيقا لهذا الهدف.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لدولة السيد إدريس جطو، رئيس وزراء المملكة المغربية.

السيد جطو (المغرب): السيدان الرئيسان، لي عظيم الشرف أن أنقل إلى جمعكم الموقر تحيات وفائق تقدير صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي شرفني بإلقاء الخطاب الملكي السامي الذي أبى جلالته إلا أن يوجهه إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، المخلد للذكرى الستين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

يسرني في البداية أن أتوجه إلى رئيسي هذه القمة التاريخية والفريدة في حياة منظمة الأمم المتحدة، بالتهنئة على اختيارهما لرئاستهما، وإلى أميننا العام، معالي السيد كوفي عنان، على الجهود السخية والدؤوبة التي يبذلها لخدمة الأهداف النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة، في تجاوب مع تطلعات المجتمع الدولي. فمبادئ المساواة بين الدول، واحترام سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية وسلامة أراضيها، وحل المنازعات

بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، واحترام حقوق الإنسان، والشرعية الدولية في شموليتها، تبقى الدعائم الأساسية لكل نظام عالمي.

وإن اقتناع المغرب كراسخ بأن تفادي النزاعات وفضها بالطرق السلمية يبقى الوسيلة الأنجع للحفاظ على السلم بين الدول والشعوب، كيفما كانت طبيعة الخلاف بين أطراف النزاع، والمحك الحقيقي للالتزام الفعلي بتلكم المبادئ المثلى.

ومن هذا المنطلق، أبدينا باستمرار استعدادنا الصادق لحل النزاع المفتعل حول صحرائنا مع إخواننا في الجزائر. وأعطينا الدليل على حرصنا القوي على تطوير علاقاتنا الثنائية في جو من التضامن وحسن الجوار والتعاون المثمر، ضمن توجه استراتيجي لبناء اتحاد المغرب العربي على أسس متينة وسليمة. وكلنا أمل في طي صفحة هذا النزاع نهائيا، والعمل مع أشقائنا وشركائنا المغاربيين، من أجل تدعيم التعاون والاستقرار والتنمية المندمجة في منطقتنا.

كما أن بلادنا تساهم، منذ عقود، في الجهود الدولية لاستتباب السلم والأمن في المناطق التي تعرف توترات ونزاعات حادة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. كما تشارك لإحلال أو دعم الأمن والاستقرار في البلدان التي تهددها مخاطر التمزق والبلقنة. ولأجل ذلك، تتواجد قواتنا في الكونغو وكوت ديفوار وهايتي. وكذلك كان عهدها في الصومال وأنغولا والبوسنة.

إن السجل الحافل للأمم المتحدة في حفظ السلام، يؤكد أن توطيد الأمن والاستقرار يبقى رهينا بتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي، خصوصا في الدول النامية والفقيرة، من أجل مواجهة التهديدات التي تحدق بالإنسانية جمعاء.

وفي هذا السياق، فإننا، إذ نؤكد انخراط المملكة المغربية القوي في التعاون الجهوي والدولي في مجال محاربة آفة الإرهاب المقيت، نشدد على مدى حاجة المجموعة الدولية إلى تعاون من هذا القبيل، لمعالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، والأوبئة والأمراض الفتاكة التي تعيق نمو واستقرار البلدان النامية، وخصوصا في قارتنا الأفريقية.

إن المملكة المغربية تسعى إلى تعميق الأمل لدى الشعوب المستضعفة بأن التضامن الدولي سينتقل من مرحلة الوعود إلى تجسيدها على أرض الواقع. والتزاما منا بالتفعيل الأمثل لهذه التعهدات الدولية، ركزنا خلال ترؤسنا لمجموعة الـ ٧٧ والصين على تعبئة الوسائل الكفيلة بضمان تحقيقها. وانسجاما مع تعهدات المملكة المغربية الدولية، فقد أقدمنا على اعتماد قانون حديث للأسرة يقوم على المساواة بين الرجل والمرأة، ويضمن حقوق الطفل، في حفاظ على وحدة وتماسك العائلة. كما أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تنسجم مع فلسفة وأهداف الألفية، وتندرج ضمن رؤية شاملة قائمة على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والمواطنة المسؤولة، وتجعل الإنسان في صلب عملية التنمية.

وبنفس العزم يواصل المغرب عمله الدؤوب على تجسيد الفعل في التعاون بين بلدان الجنوب عبر تطوير سياسة للتضامن الملموس مع الأشقاء الأفارقة. وهي سياسة توفر التدريب في مجالات عدة، مع فتح أسواقنا لصادرات الدول الأفريقية الأقل نموا وإعفائها مما عليها من ديون نحو المغرب.

إن إتمام منظمتنا لعقدها السادس يمثل مناسبة يجب انتهازها للمضي قدما، مهما كانت مصاعب الطريق، في المسار الشاق والصائب لتطويرها باعتبارها الإطار الأنجع للحوار والتفاوض وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل

المستعصية، وبناء صرح نظام عالمي منصف ومتعدد الأطراف.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد لوران دونا ولوغو، رئيس وفد كوت ديفوار.

السيد ولوغو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): لم يتمكن رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد لوران غباغبو، من الانضمام إلينا هنا اليوم في هذا الاجتماع العظيم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك بمناسبة أحيائنا للذكرى الستين للمنظمة، وهو يأسف جدا لغيابه. كما يعلم الأعضاء، فإن بلدنا، يمر بوقت عصيب، وقد أبقته بعض المهام العاجلة في الوطن.

لذلك فقد طلب مني، بكل تواضع، أن أنوب عنه في نقل تحيات كوت ديفوار إلى رئيس الجمعية العامة، والرئيس المنتهية ولايته، والأمين العام وجميع المشاركين هنا. وهو يرسل أيضا تحياته إلى جميع زملائه، رؤساء الدول والحكومات الذين تمكنوا من الحضور.

لقد وصف المتكلمون السابقون، بشكل بليغ، جميع الأهداف الإنمائية للألفية، والآمال المعقودة عليها، وتطلعاتهم إلى تحقيق النتائج المرجوة. ولقد التزمت كوت ديفوار، مثل غيرها، منذ خمس سنوات، بتلك الأهداف وشاركت في الترحيب بجميع الجهود التي بذلت لذلك الغرض. وفي نفس الوقت، نحن ندعو إلى تضامن أوسع وفعالية أكثر في معالجة القضايا المعلقة. ونرحب، بشكل خاص، بالمبادرات التي اضطلعت بها البلدان الغنية، مجموعة الثمانية وقادة البلدان المتقدمة النمو، بما فيها فرنسا من خلال رئيسها شيراك، والمملكة المتحدة من خلال رئيس الوزراء توني بلير، ورئيس البرازيل. إن كل تلك المبادرات مشجعة وتستحق دعمنا وامتناننا.

ومع ذلك، فإن حالات الفشل والإحباط لم تراوح مكانها، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية والتجارة، حيث ما زال مزارعو بلدان الجنوب يفتقرون إلى المنافسة المتكافئة مع مزارعي الشمال. ويتجسد ذلك في قضية القطن، التي تبقى موضع نزاع. ويجب أن نتحلى بالشجاعة لحل مثل هذه القضايا إذا أردنا أن نشكل معا عالما أفضل.

وتسعى كوت ديفوار إلى تقديم مساهمتها المتواضعة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكننا نعلم جميعا أنه، كما يرد في القول المأثور في كوت ديفوار، لا يستطيع الإنسان أن يطلب من الضفدع الرابض كرسيا. يربض الضفدع لأنه ليس كرسي يعطيه. واليوم، أصبحت كوت ديفوار التي سبق أن درجت في قائمة البلدان البازغة في أفريقيا، على وشك السقوط، إلا أنها لم تسقط بعد. وإننا نأمل أن يقوم المجتمع الدولي، إلى جانب جميع أصحاب النوايا الحسنة التي تم الإعراب عنها هنا، بمساعدتنا ومنعنا من السقوط. إن كفاحنا فيما يتعلق بوباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومحو الأمية، والمرأة، والطفل – باختصار، لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية – لا يمكن أن ينجح بدون وجود الشروط الأساسية لذلك من سلم وأمن.

إن تجربتنا الطويلة والمؤلمة مع الحرب سببها خطأ بشري، وغباء، والافتقار إلى الفهم المتبادل. لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي بأجمعه إلى مساعدة كوت ديفوار كما فعل إخوتنا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، من خلال وسيطه ثابو مبيكي، الذي نثني عليه؛ والأمين العام للأمم المتحدة لمنع حدوث ما هو أسوأ. نحن لم نعد نستطيع تحمل الترنح بين الديمقراطية، متمثلة في الحكومة المنشأة قانونيا، والذين يحملون السلاح لكي يستولوا على السلطة.

اعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يشجعان الديمقراطية ويحميانها وانه لا يمكن استثناء كوت ديفوار من ذلك النشاط. يجب على المجتمع الدولي أن يساعدنا، وهو يقوم بنشر حوالي ١٠ ٠٠٠ من القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة على أرضنا، لكي نتفادى وقوع أسوأ الاحتمالات. ومما يتسم بالإلحاحية أن نكف عن التردد في موقفنا بين القوات المتمردة والسلطة القانونية. ويحدوني الأمل أن الجميع سيدركون ذلك، وأن المجتمع الدولي، في المقام الأول، بكل الوسائل الموضوعة تحت تصرفه، سيحول دون انهيار كوت ديفوار.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.